جـــامعة محمد بوضياف بالـــمسيلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

السياسة الخارجية الأمريكية ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

مذكرة مكملة لمقتضيات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص : إستراتيجية وعلاقات دولية

إعـداد الطالب:
? النذير غلاب.

إشراف الأستـــاذ:
? سليم عشور

السنة الجامعية: 1436-1437هـ/ 2015-2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بذكره تطمئن القلوب ، وبشكره تدوم النعم ،الحمد لله حتى الرضا وبعد الرضا، الحمد لله على توفيقه لي في انجازي لهذا البحث العلمي ، وأصل واسلم على خير المرسلين ،صل اللهم وبارك عليه.

أتقدم بجزيل الشكر إلى الأستاذ الفاضل سليم عشور الذي تكرم علي بالإشراف على مذكرتي ، والذي لم يبخل علي بتوجيهاته واهتماماته منذ إعدادي لخطة المذكرة، فجزاه الله عني كل خير.

كما أتقدم بالشكر إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرين ، وكل أساتذتي بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة.

واشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد لإثراء هذا العمل العلمي.

إهـــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

إلى الوالدة الكريمة

إلى روح والدي الطاهرة

إلى عائلتي

إلى زوجتي

إلى كل أصدقائي

إلى كل من قدم يد المساعدة من قريب أو بعيد

الخير

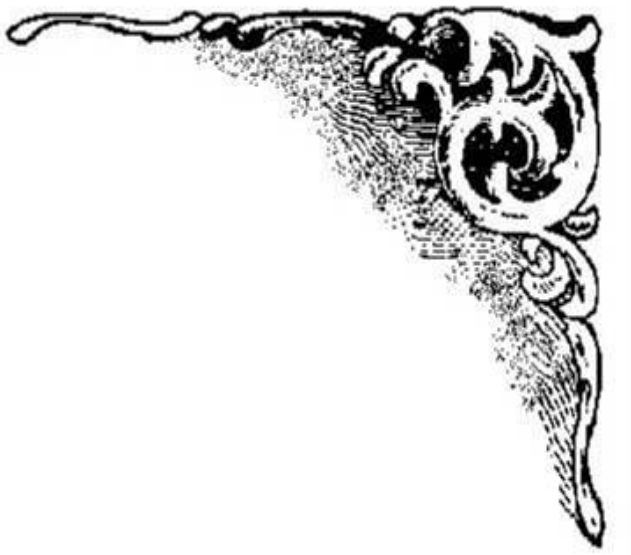

مقدمة

شكلت الفترة الممتدة ما بين أواخر القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين بداية وانتشار ظاهرة الإرهاب على المستوى الدولي، فقد أدت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م على الولايات المتحدة الأمريكية وما خلفته من دمار هائل إلى إعادة تشكيل جزء من السياسة الدولية لمواجهة هذه الظاهرة.

بحيث وعلى إثر تعرض الولايات المتحدة الأمريكية إلى هجمات استهدفت مراكزها الحيوية بتاريخ 11 سبتمبر 2001، أدى الحدث من خلال تداعياته إلى بروز تحولات ومستجدات عديدة في شكل ومضمون السياسة الدولية، واتسمت معظم هذه التحولات بكونها فاصلة وتأسيسية. إذ عملت على تأسيس قواعد ومفاهيم وعلاقات ومراكز قوى عالمية جديدة. كما ساهمت في تكريس الهيمنة الأمريكية في العديد من المناطق الحيوية والحساسة في العالم عموما ، وفي المنطقتين العربية و الشرق أوسطية خصوصا.

وبدأت تتحدد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، من خلال خطاب الرئيس السابق بوش الابن في العشرين من سبتمبر 2001 م، حين أعلن أن كل دولة من دول العالم عليها أن تتبنى موقفاً محددا من الإرهاب، إما أن تكون معنا أو تكون مع الإرهابيين وبالتالي تم تقسيم العالم وفق رؤيته إلى صنفين لا ثالث لهما، إما مع الخير وبالتالي مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها أو مع الشر أي مع الإرهابيين، وتكريس قاعدة من ليس معنا فهو ضدنا.

بحيث أدخلت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م السياسة الخارجية الأمريكية في منعطف تاريخي، انعكس على سلوكها السياسي الخارجي باتجاه المجتمع الدولي بصفة عامه منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، ذلك ما دفعها إلى تبني استراتيجيات دفاعية ووقائية وانتهاج سياسة التدخل في العديد من الدول تحت ذريعة مكافحة الإرهاب، فأصبح التعامل مع قضايا الإرهاب الدولي أحد أهم أولوياتها وكان المدخل إلى ذلك هو نشر مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات العامة، ووضع قائمة سوداء بأسماء الدول التي يُدعى أنها حاضنة وراعية للإرهاب، من خلال حشد الرأي العام الدولي أو التدخل المباشر كما حدث في أفغانستان و العراق.

أ- أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوعا على جانب كبير من الأهمية ويعد محور السياسة الدولية والمتعلق بالسياسة الخارجية لأكبر قوة مهيمنة في عالم، خاصة وقد جاء في ظل بروز ظاهرة متعلقة بالإرهاب الذي غدا ظاهرة على مستوى العالم تتصدى له أجندات صانعي القرار السياسي في جميع دول العالم، وقد تزامن هذا الاهتمام بشكل ملفت للانتباه وبشكل خاص بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الذي جعل من الولايات المتحدة الأمريكية تنحو منحى جديد في تعاملها مع هذه الظاهرة، وهو ما انعكس على سياستها الخارجية اتجاه العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط.

كما لا ننسى الأهمية العملية لهذه الدراسة لكونها ستضيف بعد أكاديمي غير تقليدي في مجال السياسة الخارجية، وهو رسم الدول لسياساتها الخارجية وتوجهاتها نحو فاعلين غير الدول، مثل الجماعات الإرهابية.

ب- أسباب اختيار الموضوع:

لقد تضافرت مجموعة من الاعتبارات و الأسباب كانت وراء اختيارنا لهذا الموضوع تتراوح ما بين الأسباب الموضوعية و الأسباب الذاتية.

أ- الأسباب الموضوعية :

محاولة تسليط الضوء على آليات صنع السياسة الخارجية الأمريكية و التي تحاول من خلالها تحقيق الحفاظ على السلم و الأمن الدوليين و مناقشة مدى تحقيق هذا الهدف من خلال التركيز على مدى فعالية عمليات حفظ السلام ونشر الديمقراطية المزعومة على ضوء الحالة المدروسة(الشرق الأوسط).

ومحاولة تقييم مدى تأثير هجمات الحادي عشر من سبتمبر على توجهات السياسة الخارجية الأمريكية، وكيف تم توظيف ظاهرة الإرهاب من أجل تحقيق العديد من الأهداف والاستراتجيات وخاصة في منطقة الشرق الأوسط التي تعتبر منطقة ذات موقع استراتجي لما تشكله من خزان اقتصادي هام للعالم، إضافة إلى وجود ما يهدد ويعطل مصالح الو م أ في هذه المنطقة، التي ترى أنه هناك العديد من الدول مثل (إيران والعراق...) تشكل مصدر خطر على امن إسرائيل وبالتالي يهدد أمن أمريكا وبالتالي توظيف الحرب على الإرهاب من أجل إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط فيما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الجديد.

ب - <u>الأسباب الذاتيـــة :</u>

هناك رغبة جامحة في دراسة بقضايا العلاقات الدولية وفي صدرها السياسة الخارجية للقوى الدولية الكبرى وتفاعلاتها المختلفة وهي بمثابة مواضيع حساسة في الواقع الدولي الذي نحن جزء منه ولا يمكننا أن نكون في منأى عن التأثر به خصوصا في عالم أضحت حدوده ومعالمه على درجة أقل من الوضوح والثبات.

إضافة إلى محاولة تسليط الضوء على ظاهرة الإرهاب وهي ظاهرة عالمية قديمة حديثة، وكشف معالم وخبايا هذه الظاهرة للمهتمين والباحثين وصناع القرار في التعامل معها، وكذا توفير معلومات للمهتمين والباحثين عن موقف السياسة الخارجية الأمريكية في تعاطيها مع ظاهرة الإرهاب وكيفية توظيف هذا المفهوم سياسياً في علاقاتها الدولية.

إضافة إلى فتح المجال أمام الباحثين والمهتمين بموضوع الإرهاب لتناول الموضوع على دول متعددة تعاني من مشكلة الإرهاب داخل نظامها السياسي.

ورغبة منا في إضافة دراسة جادة حول هذا الموضوع تكون إضافة جديدة و مفيدة.

أ- الإشكالية:

كان لأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م أثرٌ واضح في إعادة تشكيل السياسة الدولية التي تشكلت ضمن إطار الحد من الإرهاب، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي تمادت في سياستها حتى وصلت إلى التدخل في الشئون الداخلية للدول بما يخدم مصالحها لتحقيق الهدف الأساسي القائم على مكافحة الإرهاب. ذلك دفعنا إلى محاولة دراسة السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه منطقة الشرق الأوسط، وذلك من أجل فهم الانشغالات والتساؤلات التي تدور في ذهن صانعي القرار الأمريكي قبل وضع أي إستراتيجية تجاه المنطقة وبالتالي فحص لمختلف الترتيبات والخيارات التي ستنتهي بوضع الأهداف والتصورات المناسبة للتعامل مع ظاهرة الإرهاب وكل تحديات المرحلة الجديدة.

وعلى ذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيسي التالي:

ما هي أهداف وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية من مكافحة الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001؟

وانبثقت عن هذا الإشكالية الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالإرهاب في أدبيات الفكر السياسي والاجتماعي؟
- ما هي العوامل المؤثرة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية؟

- ما هي محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإرهاب؟
- أين تكمن أولويات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط؟
- كيف وظفت الولايات المتحدة الأمريكية أحداث 11 سبتمبر في سياستها الخارجية من أجل مكافحة الإرهاب والهيمنة على العالم ومنطقة الشرق الأوسط؟
- إلى أي مدى نجحت الخارجية الأمريكية في توظيف الإرهاب بعد أحداث 11 سبتمبر وفقا لمصالحها؟

أ. الفرضيات:

إن الإجابة على هذه التساؤلات يستدعي وضع جملة من الفرضيات هي على النحو التالي:

01- مكانة الولايات المتحدة الأمريكية العالمية وترتيب مصالحها في العالم وخاصة منطقة الشرق الأوسط هو ما ساهم في توظيف ظاهرة الإرهاب في سياستها الخارجية وخاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

02- الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية (الطاقوية) للمنطقة الشرق الأوسط جعلتها محل اهتمام وأطماع العديد من الدول.

03- يعتبر عامل" **الإرهاب** "أحد العوامل والذي كان سببا في تغير العقيدة الأمريكية لتوظيف القوة والتدخل في العديد من مناطق العالم.

ب. مجال الدراسة:

إن تحديد الإطار الجغرافي والزمني ضروري لكل دراسة موضوعية، وذلك بغرض الوصول إلى نتائج علمية دقيقة.

- **الإطار الزمني:**

لقد تم تحديد فترة الدراسة من سنة 2001 إلى 2010 كمجال زمني، وقد تم التركيز على مرحلة ما بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر لما شهده هذا التاريخ من تحولات في التوجهات الإستراتيجية للولايات المتحدة تجاه العديد من دول العالم، وخاصة منطقة الشرق الأوسط.

- **الإطار المكاني:**

إن الدراسة كانت تتمحور حول البحث في التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، فهذا يعني أن الإطار المكاني يتمحور حول

منطقتي الشرق الأوسط والولايات المتحدة الأمريكية ،ومحاولة منا لفهم فحوى توجهات السياسة الخارجية الأمريكية المبنية على مكافحة الإرهاب وتحقيق أمنها وأمن شركائها في المنطقة وخاصة إسرائيل.

أ- أدبيات الدراسة:

- الدراسة الأولى:

شاهر الشاهر، في كتابه أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 **م** بين أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر على إعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، والتداعيات المترتبة على ذلك إقليميًا ودوليًا .وعليه فقد أصبح النظام الدولي بعد الحادي عشر من سبتمبر في صورة هرم تتربع عليه الولايات المتحدة لتصبح القطب الوحيد في العالم، حيث بدت السياسة الأمريكية وكأنها تستهدف إعادة تشكيل العالم، وبدا الآخرون وكأنهم في حالة استكانة واستسلام، ولكن في الوقت نفسه كانت هناك مقاومة للحد من الطغيان الأمريكي في العالم، وانتقد الكاتب الحجج والمبررات التي ساقتها الإدارة الأمريكية لتبرير حربها على العراق عام 2003.

- الدراسة الثانية:

سامي السياغي، السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 وهي عبارة عن رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 2004.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة ما يمكن أن يثار من جدل حول حقيقة تعبير السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات سبتمبر، عن كل تلك المنطلقات التي ا رفقت الخطاب السياسي الأمريكي الداعم لتلك السياسة والمروج لها، فضلاً عن محاولة التعرف بالتالي على كافة الأبعاد التي يمكن أن تتصل بتلك السياسة، وقدمت تفسيرات أكثر واقعية لجوانبها الغامضة. كما تناولت الدراسة المحددات المؤثرة على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، بالإضافة إلى بعض المحددات الداخلية المتعلقة منها بجماعات المصالح بصفة خاصة، كما تناولت أهم أبعاد تصورات وإدراكات صانعي السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب بعد هجمات سبتمبر، وبينت مضمون السياسة الأمريكية تجاه الإرهاب، وتوصلت الدراسة إلى أن التحول الذي أصاب شكل السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر بتمحورها

حول الحرب على الإرهاب يعبر عن تحول جوهري في استراتيجيات وأهداف هذه السياسة لفترة ما قبل هجمات سبتمبر.

- **الدراسة الثالثة:**

وئام محمود سليمان النجار" التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر (2001- 2008) وتكمن الأهمية الأساسية لهذه الدراسة كونها تدرس آليات توظيف الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية، والكيفية التي طُوِع بها المجتمع الدولي لتحقيق هذه السياسة الأمريكية.

بدأت الدراسة بتأصيل نظري لمفهوم الإرهاب، متطرقة إلى محددات السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإرهاب، ومن ثم تطرقت إلى الآثار المترتبة على أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م على السياسة الخارجية الأمريكية، ومن ثم الولوج لتوضيح كيفية الوصول إلى التوظيف الأمريكي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها:

1- وظفت الولايات المتحدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 لشن مجموعة من الحروب لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

2- توظيف الحرب على الإرهاب من أجل إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط فيما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الجديد.

وأوصت الدراسة: بضرورة عقد مؤتمر دولي لتحديد تعريف للإرهاب بإجماع دولي ومن ثم وضع الإجراءات المناسبة لمكافحته للحد من توظيفه سياسياً لتحقيق مصالح خاصة بالدول.

أولاً مناهج الدراسة:

تقتضى الدراسة العلمية الاستعانة بمجموعة من المناهج والتي نجد منها:

- **المنهج التاريخي:**

كان ولا يزال المنهج التاريخي يحظى بمكانة الدراسات السياسية، وهو ذلك المنهج العلمي الذي يهتم ببناء إطار تحليلي وتفسيري لمختلف الظواهر والأحداث في تعاقبها زمنيا والتنبؤ بما يكون في المستقبل[1]، وجاء توظيف المنهج التاريخي لاستعادة الظرف

1 - محمد شلبي، منهجية التحليل السياسي، الجزائر: بدون دار نشر، 1997 ، ص 57.

الزمني للعلاقات لأحداث الحادي عشر من سبتمبر و إبراز مدى أهمية منطقة الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية قبل وبعد هذه الأحداث.

- **المنهج الوصفي**:

يعتبر الوصف أحد مستويات البحث العلمي إضافة إلى التحليل أو التغير، ويعمل هذا المنهج من أجل استحضار حادثة أو الإحاطة بجوانب الموضوع ما كان يساعد على التعرف أكثر على الأحداث التاريخية أو الأبنية، وكذلك فإنه يقوم بتفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها وتبيان العلاقات بينهما وذلك بهدف الانتهاء إلى وصف عملي دقيق متكامل لها، ولمختلف الحقائق المرتبطة بها.[2]

أ صعوبات البحث:

إن أي عمل لا يخل من النقائص والأخطاء مهما سعى صاحبه إلى الكمال كما أنه لا يأتي دون صعوبات معينة التي تقف حجر عثرة في وجه كل تقدم علمي يخص البحث العلمي وهكذا فإننا لا نخرج من القاعدة العامة ونشير إلى أن المشاكل الذي صادفنا في هذا البحث وهو نقص المراجع التي تناولت الموضوع وخاصة منها العربية، إلى جانب قلة خبرتنا في إنجاز البحوث من هذا النوع حيث تعودنا على البحوث القصيرة ذات المراجع القليلة. والمنهجية البسيطة.

أ تبرير الخطة:

قد تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية، أين خصص الفصل الأول للإطار المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية ومنطقة الشرق الأوسط وكذا ظاهرة الإرهاب وذلك وفقا لثلاث مباحث عولج في المبحث الأول منها السياسة الخارجية و علاقتها بالمفاهيم الأخرى، أما المبحث الثاني ، فقد تم التطرق من خلاله إلى منطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتجية، في حين تم التطرق في المبحث الثالث إلى أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية.

أما الفصل الثاني فقد خصص للسياسة الخارجية الأمريكية وقسم إلى مبحثين أساسيين اشتملا على كل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الأمريكية من مفهوم ومبادئ وأهداف ومحددات ومؤسسات لصنع القرار في هذه السياسية.

2 - محمد شلبي، المرجع السابق، ص 70.

في حين خصص الفصل الثالث لمعالجة الأهمية الإستراتجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وتم تقسيمه إلى ثلاث مباحث، أين جاء المبحث الأول بعنوان: علاقة أمريكا بمنطقة الأوسط قبل أحداث الحدي عشر من سبتمبر، تناولنا من خلاله في المطلب الأول إستراتجية الو م أ في الشرق الأوسط، أما المطلب الثاني منه فقط تطرقنا إلى أهداف الو م أ ومصالحها الدائمة والحيوية في هذه المنطقة، أما المطلب الثالث فقد تم من خلاله توضيح انعكاس هذه السياسية على المنطقة العربية.

أما المبحث الثاني فقد تم من خلاله تبيان مدى انعكاسات أحداث 11 سبتمبر على السياسة الخارجية الأمريكية، وقسم هو الآخر إلى ثلاث مطالب، تم من خلالها توضيح الأثر الذي خلفته هذه الأحداث في السياسة الخارجية للو م أ، وكيفية توظيف هذه الأحداث من قبلها على المستوى الدولي وكذا اتجاه منطقة الشرق الدراسة بما أنها محور الدراسة.

في حين خصص المبحث الثالث لإبراز كيفية توظيف ظاهرة الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية، أين جاءت مطالبه الثلاث تبين السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه هذه الظاهرة، وتوضح مؤشراتها في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر، وكيف تم استعمالها كذريعة للتدخل في كل من أفغانستان والعراق.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وظاهرة الإرهاب.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة.

المطلب الثالث: تعريف ظاهرة الإرهاب

المبحث الثاني: مفهوم منطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتجية

المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط

المطلب الثاني: الأهمية الجيو إستراتجية لمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الثالث: المقاربات النظرية في تفسير السياسة الخارجية

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة

المطلب الثالث: المقاربة البنائية

المبحث الأول: مفهوم السياسة الخارجية وظاهرة الإرهاب.

اختلف علماء السياسة والباحثين في مجال السياسة الخارجية حول تعريف السياسة الخارجية وذلك لما تتميز به من تعقيد وتشابك، بالإضافة إلى التطورات السريعة والمستجدات التي تؤدي إلى إضافة أبعاد جديدة لهذه الظاهرة مما يحول دون وضع تعريف شامل لها. في هذا المبحث سنحاول الوصول إلى تعريف إجرائي للسياسة الخارجية من خلال رصد مختلف التعاريف الموضوعة من قبل مجموعة الباحثين في هذا المجال.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية من الظواهر التي تعرف تعقيدا يحول دون الوصول إلى تعريف شامل و واحد يتفق حوله علماء السياسة. و قد ركز كل منظر في تعريفه للسياسة الخارجية على بعد أو متغير معين يعكس زاوية تفكيره و نظرته للظاهرة.

ويعرفها **كريستوفر هيل** Christopher Hill بأنها:"مجموع العلاقات الرسمية الخارجية التي يقودها و ينظمها فاعل مستقل (غالبا الدولة) في العلاقات الدولية.[1]

ركز هذا التعريف على استقلالية الفاعل، وكذا رسمية القرارات وطبيعتها الخارجية و ذلك في تعاملاتها مع الدول الأجنبية.

و يعرف إفانس G.Evans و جيفري نيونهان G.Newnhan السياسة الخارجية بأنها: " ذلك النشاط لا متمثل في أفعال وردود أفعال وتفاعل الدول و الفواعل".

أما مكقوان P.J Mcgowan فيعتبرها " تلك المواقف و النشاطات التي من خلالها تحاول المجتمعات المنظمة التعامل مع البيئة الخارجية و الاستفادة منها".[2]

يحمل هذان التعريفان مفهوما موسعا للسياسة الخارجية تنتفي فيه تحديد أي نوع من المتغيرات و الدوافع والأطراف و الفواعل، وهو ما يجعل مسألة تحديد الظاهرة معقدة للغاية، مما يحول دون مقاربة هذه السياسة مقاربة علمية دقيقة.

---

1 - شريف عادل منصف، :التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة خميس مليانة، 2015، ص 12.

2 - حسين بوقارة، السياسة الخارجية ، دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل،ط1، الجزائر ، دار هومه، 2012، ص 18.

ومن التعاريف التي تعرف السياسة الخارجية بعمومية شديدة أيضا، نجد تعريف حامد ربيع الذي يصفها بأنها:" جميع صور النشاط الخارجي، حتى و لو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي و تندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية."[1]

يعتبر تعريف حامد ربيع عاما جدا، فهو يجعل السياسة الخارجية مرادفا لكل نشاط خارجي، بغض النظر عن مصدره أو ارتباطه بأهداف معينة تخص الدولة.

ويعرف الدكتور ناصيف يوسف حتي السياسة الخارجية بأنها "سلوك الدولة تجاه محيطها الخارجي بصورة عامة، كما تعرف أيضا بأنها امتداد للسياسة الداخلية للدولة لتحقيق أهدافها القومية في النطاق الدولي بوسائل تختلف عنها في النطاق الداخلي و تستخدم الدولة في سبيل الوصول إلى ذلك عدة وسائل دبلوماسية وسياسية واقتصادية وعسكرية و ثقافية و دعائية".[2]

و يعرف جورج مودلسكي G.Modelski السياسة الخارجية بأنها: " نظام الأنشطة الذي تطوره المجتمعات لتغيير سلوكيات الدول الأخرى و لأقلمة نشاطاتها طبقا للبيئة الدولية: المدخلات و المخرجات"[3].

ينظر هذا التعريف إلى السياسة الخارجية باعتبارها عملية تحويل المدخلات إلى أنشطة تتأقلم و مستجدات البيئة الخارجية لأجل تحقيق أهداف الوحدة الدولية المعبر عنها بالمخرجات، لكن لم يكن هناك تحديد للأنشطة و مكوناتها.

أما ريتشارد سنايدر فيعرف السياسة الخارجية بأنها: "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختيارها للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة تحدث فعلا أو حدثت حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل".

في هذا التعريف لا يوجد تمييز للسياسة الخارجية عن السياسات الأخرى التي تعتبر بدورها كقواعد تتخذ للتصرف و تختار كحلول للمشاكل التي تواجه الدولة.

1 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998 ، ص 7.

2 - ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985 ، ص 157.

3 - نوري النعيمي، السياسة الخارجية، الأردن، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011 ، ص ص19، 20.

بالإضافة إلى أن التعريف أعطى نفس المعنى للسياسة الخارجية و قواعد العمل. لذلك فهو - ضمنيا - يركز على صانع القرار و دوره في السياسة الخارجية للدول، حيث يعتبر سنايدر أن السلوكات التي تنتهجها الدول، إنما هي سلوكات الأفراد (صناع القرار) الذين يتحدثون باسمها لذلك فالسياسة الخارجية هي محصلة قرارات وسلوكيات هؤلاء الأفراد، و قد ركز سنايدر في دراسته للسياسة الخارجية على عامل " الإدراك" عند صانع القرار، والذي يعتبر أن تعاملاته و سلوكاته في إطار بيئته إنما هي نابعة من إدراكه الحسي وتصوراته حول هذه البيئة، لذلك فتعاملاته تكون وفقا لإدراكه للبيئة و ليس من حقيقة البيئة والواقع الموضوعي والفعلي لها و هو ما أكده هولستي من خلال نموذجه القائم على العلاقة الترابطية بين نظام المعتقدات وعملية الإدراك Holsti وعملية صنع القرار.[1]

وهناك تعاريف أخرى ضمن أدبيات السياسة الخارجية تجعل من تعريفها مرادفا للأهداف الخارجية للدولة، فيعرفها **بادلفورد ولنكولن** هي " العنصر الأساسي في العملية التي من خلالها تترجم الدولة مصالحها وأهدافها العامة و المعقولة في مسار عمل ملموس لتحقيق هذه الأهداف و الحفاظ على المصالح."

لكن بعض أهداف الدولة تبقى مجرد أهداف أحيانا خصوصا إذا لم تقم الدولة بتجنيد مواردها لتنفيذ هذه الأهداف و تحقيقها، و هو ما يجعل هذا التعريف ينظر من زاوية واحدة للظاهرة مهملا بذلك العديد من المتغيرات والعناصر المكونة للظاهرة.

كما يعرفها "فان ويلكنفيلد" وزملاؤه بأنها: " تلك الأفعال و ردود الأفعال الرسمية التي تبادر بها أو تتلقاها و ترد عليها لاحقا الدولة ذات السيادة بهدف تغيير أو خلق ظروف أو مشكلة جديدة في خارج حدودها السيادية."[2]

من خلال التعريف السابق نلاحظ أن الباحث اعتبر ظاهرة السياسة الخارجية بأنها أفعال رسمية منصوص عليها من طرف الجهات الرسمية الحكومية، لذلك اعتبر أن الفاعل الوحيد الذي يمكنه صياغة السياسة الخارجية هو الدولة. في حين اتسعت دائرة الفواعل على الساحة الدولية من غير الدول.

في حين هناك تعاريف عديدة ربطت السياسة الخارجية بالمصلحة الوطنية و ركزت على عنصر التخطيط، حيث تفترض هذه التعاريف أن السياسة الخارجية مخططة

1 - نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 20.

2 - محمد السيد سليم،المرجع السابق، ص ص 10- 11.

و هي ترمي إلى تحقيق غايات تصب في قالب المصلحة الوطنية من بينها تعريف" **بلانو و أولتون**": "السياسة الخارجية هي منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية".

و يرى " جيمس روزنو" أنها "منهج للعمل يتبعه الممثلون الرسميون للمجتمع القومي بوعي من أجل إقرار أو تغيير موقف معين في النسق الدولي بشكل يتفق و الأهداف المحددة سلفا".

ويعطي محمد السيد سليم تعريفا للسياسة الخارجية باعتبارها:" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي."

وبهذا يكون محمد السيد سليم قد أعطى في تعريفه أبعادا أساسية في السياسة الخارجية تتمثل في: الواحدية، الرسمية، العلنية، الاختيارية، الهدفية، الخارجية، والبرنامجية.

فالطابع الواحدي يجعل من السياسة الخارجية تنصرف إلى التعبير عن سياسة وحدة
سياسية واحدة، و هو ما يميزها عن العلاقات الدولية التي تشمل كل القضايا التفاعلية بين دولتين أو أكثر، و بذلك تصبح السياسة الخارجية تعبر عن حركة وحدة سياسية واحدة تجاه
محيطها الخارجي.

أما الطابع الرسمي يجعل صياغتها تقتصر على الممثلين الرسميين للوحدة السياسية.

وبما أن برامج العمل الخارجي تتميز عادة بأنها مقصودة و قابلة للملاحظة من خلال مجموعة الأقوال و الأفعال الصادرة عن صانعي هذه السياسة، كما تم اختيارها من بين سياسات بديلة متاحة وهو ما يضفي عليها طابع العلنية و الاختيارية، كما أن السياسة الخارجية تعتبر عملية واعية تحاول التأثير على البيئة الخارجية لتحقيق مجموعة من

الأهداف خارج حدود الدولة، وذلك من خلال برامج عمل مخططة يضفي على هذه السياسة الطابع الهدفي، الخارجي والبرنامجي.[1]

نلاحظ أن كل باحث يعطي مفهومه للسياسة الخارجية انطلاقا من أحد الأبعاد المميزة لهذه السياسة كالتخطيط مثلا أو الرسمية أو السلوك أو الإدراك... و يحول تعقيد الظاهرة من الوصول إلى تعريف جامع و شامل و ذلك لطبيعة القضايا المتعلقة بها و التي تتسم في أغلب حالاتها بالتغيير السريع و ظهور مستجدات مختلفة في كل وقت ما يفتح الباب واسعا أمام العديد من التفسيرات المختلفة للباحثين كل من زاويته الخاصة مع دخول اعتبارات الإدراك والإيديولوجيات الخاصة، و بالتالي تختلف الأبعاد التي ينظر منها إلى ظاهرة السياسة الخارجية.

من خلال هذه التعاريف، يمكن أن نصل إلى تعريف إجرائي للسياسة الخارجية و القائل بأنها تلك السلوكات التفاعلية لوحدة السياسية مع بقية القوى و الفواعل المتواجدة خارج الحدود الإقليمية لها وذلك لأجل تحقيق أهداف وغايات مختلفة و التي تعمل لأجلها هذه الوحدة.

المطلب الثاني: علاقة السياسة الخارجية بالمفاهيم الأخرى ذات الصلة.

أولا/ السياسة الخارجية والسياسة الداخلية

يعتقد المهتمون بالسياسة الخارجية بأن الارتباط بين أوضاع البيئة الداخلية للدولة و طبيعة و محتوى سلوكها هو أمر حتمي، حيث يرون أن السياسة الخارجية هي انعكاس مباشر للسياسة الداخلية، فالرخاء الاقتصادي مثلا قد يساعد على تجاوز الكثير من النزاعات الداخلية ما يعمل على تحقيق الوحدة والانسجام داخلا لمجتمع الذي يساعد على التفرغ و الاهتمام بمسائل السياسة الخارجية، في حين تؤثر الأزمات والاضطرابات و التمزقات الاجتماعية الداخلية على السلوك الخارجي، حيث تؤدي إلى عدم استقرار السياسة الخارجية و تراجع نشاطها في المحيط الدولي، وهو ما يوضح إمكانية انتشار و توسع الشؤون الداخلية إلى المحيط الدولي.[2]

1 - محمد السيد سليم، المرجع السابق ، ص ص11- 14.

2 - حسين بوقارة، مرجع سابق، ص 22.

ويرى بعض المنظرين أن السياسة الداخلية تؤثر على السياسة الخارجية، حيث يزيد ارتباط السياسة الخارجية بشؤون المجتمع الداخلية إذا اتصلت القضايا الأساسية لها بموارد المجتمع و أوضاعه العامة، وبذلك يمكن استنتاج أن الفاصل بين السياسة الخارجية و السياسة الداخلية يتحدد بمدى ارتباط قضايا السياسة الخارجية بالاهتمامات الرئيسية للمجتمع.[1]

كما أن عملية صياغة السياسة الخارجية تتأثر بالمحيط الداخلي سواء كان ذلك على مستوى الفرد و القيادة أو على مستوى الجماعة، مما جعل علماء السياسة الخارجية يسلمون بعدم إمكانية الفصل بين السياستين.و هو ما أشار إليه "كارل فريديريك" في كتابه حول "السياسة الخارجية" بقوله: "إن السياسة الخارجية تتأثر بالسياسة الداخلية ولا سيما في النظم الديمقراطية، و إلى أن كل مشكلة داخلية تتضمن بالضرورة أبعادا خارجية". أما هانريدر فيرى أن السياستين تتشابهان - إلى حد كبير- و هو ما يطلق عليه تعبير " تدخيل السياسة الخارجية.[2]

وعلاوة على ذلك، فإن الأوضاع الداخلية أصبحت أكثر ارتباطا بما يحدث في البيئة الخارجية في فترة ما بعد الحرب الباردة، وذلك بفعل التداخل والارتباط بين المجتمعات نتيجة التقدم الهائل في ميداني التكنولوجيا والاتصالات. حيث تصيب الاضطرابات الحاصلة في المحيط الخارجي توازن المجتمعات الداخلية باهتزازات تتفاوت درجاتها و مداها من دولة لأخرى و من حدث دولي لآخر، قد تؤدي - في بعض الأحيان- إلى إحداث تغيرات داخلية عميقة كاستجابة للتطورات الحاصلة في البيئة الخارجية.

رغم ترابط السياسة الخارجية بالسياسة الداخلية، إلا أنهما غير متماثلتان، حيث توجد العديد من الفروق الموضوعية و التحليلية بينهما تتمثل أساسا في النقاط التالية:[3]

1- السياسة الخارجية لا تمس توزيع الموارد الاجتماعية مباشرة، حيث يرى جيمس روزنو أن السياسة الخارجية تتميز بمجموعة من المكونات الذاتية: هي الدوافع، والأدوار،

1 - نوري النعيمي، مرجع سابق، ص 47.

2 - نوري النعيمي ، المرجع السابق، ص 48.

3 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 23.

وأنماط التفاعل، و ذلك على المستويين الشعبي والرسمي. و هو ما يميزها عن باقي السياسات.

و هنا يكمن اختلافها عن السياسة الداخلية التي تمس توزيع الموارد الاجتماعية مباشرة. و يميز روزنو بين السياستين من خلال ثلاثة مستويات:

أ- السياسة الخارجية تثير لدى الجماهير دوافع تختلف عن التي تثيرها السياسة الداخلية، و ذلك لاهتمام الشعب بالسياسة الداخلية التي ترتبط بالحياة اليومية أكثر من اهتمامهم بالسياسة الخارجية. لذلك فضغوط الرأي العام لا تؤثر على صانع القرار في السياسة الخارجية بدرجة التأثير نفسها على صانع السياسة الداخلية.

ب- تتميز السياسة الخارجية بوجود أدوار متميزة، فعدد المشاركين في صناعة السياسة الخارجية أقل من عدد المشاركين في السياسة الداخلية. كذلك التعامل مع قضايا السياسة الخارجية يضمن التفاعل مع الدول الخارجية بحكم انصرافها إلى البيئة الخارجية. أما التعامل مع القضايا الداخلية، فهو يتم على مستوى داخلي بحت.

ج- تتميز السياسة الخارجية بوجود أنماط متميزة من التفاعلات.

2- السياسة الخارجية تتميز- بدرجة كبيرة - بعدم اليقين، حيث تتسم بتوافر عنصر المفاجأة الإستراتيجية بكل أبعادها و عدم اليقين الذي يعني وجود موقف لا يستطيع فيه صانع القرار التوصل إلى المعلومات المطلوبة إلى درجة عدم القدرة على تحديد الاحتمالات لبدائل الحركة المتاحة، و ذلك نتيجة غموض البيئة الدولية و الضغوط النفسية فيها و أزمات السياسة الخارجية، حيث تنتج الأزمات الدولية المفاجئة عدم القدرة على حساب كل البدائل المتاحة في ظل الضغط النفسي بحكم ضيق الوقت المتاح لاتخاذ القرار.[1]

إن نشاطات و أدوار بعض الأطراف الداخلية، قد تتعدى حدود إقليم الدولة التي تنتمي إليها ما يطرح إشكالية تصنيفها هل تعتبر شؤون داخلية أم قضايا خارجية؟ كما أن النصف الثاني من القرن العشرين، شهد توسعا لبعض الظواهر الداخلية (الجريمة المنظمة و الهجرة..) لتأخذ أبعادا دولية. و بذلك لا يمكن اعتبارها جانبا داخليا محضا. لذلك إذا

1 - محمد السيد سليم، المرجع السابق، ص 35.

كانت عملية تحديد العلاقة بين السياستين صعبة، فإن الفصل بينهما يستحيل في أغلب الأحيان.[1]

ثانيا/ السياسة الخارجية و الدبلوماسية

يوجد اختلاف بين مفهومي السياسة الخارجية و الدبلوماسية حيث تعتبر السياسة الخارجية نشاط الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى، أو المنهج الذي تسير بمقتضاه الدولة في علاقاتها في مختلف الشؤون السياسية والتجارية و الاقتصادية والمالية مع الدول الأخرى، أما الدبلوماسية فهي أداة تنفيذ السياسة الخارجية حيث يقوم الدبلوماسي بتنفيذ الخطة التي ترسم من طرف رجال السياسة في أوقات السلم.[2]لذلك يذهب التمييز المعتاد بين السياسة الخارجية و الدبلوماسية باعتبار الأولى تهتم بما يجب فعله، أما الثانية فهي تهتم بكيفية عمله.[3]

و تعرف الدبلوماسية - حسب هارولد نيكلسون بأنها إدارة العلاقات الدولية عن طريق التفاوض. في حين يعتبرها محمد طه بدوي فن وضع السياسة الخارجية للدولة موضع التنفيذ. و يرى ريمون آرون أنها فن الإقناع.[4]

وللدبلوماسية ثلاث وظائف رئيسية:[5]

1- جمع المعلومات حيث تعمل السفارات على جمع المعلومات الخاصة بتفكير القيادة السياسية المحلية وحالة الاقتصاد المحلي، و طبيعة المعارضة السياسية باعتبارها أمورا تساعد الدولة على التنبؤ بالمشكلات الداخلية و استباق التغيرات في السياسة الخارجية، حيث تعتبر التقارير التي يعدها الدبلوماسيون المواد الأولية التي تبنى عليها السياسة الخارجية.

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 24.

2 - نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 43.

3 - مارش بيتر، صنع السياستا لخارجية و المهارات الدبلوماسية، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009 ، ص 17.

4- هشام محمود الأقداحي، السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012 ، ص 98.

5 - مارتن غريفيش، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2008 ، ص 20.

2- تقديم صورة ايجابية عن الدولة، وذلك من خلال تكوين أفكار و مواقف حسنة حول الدولة بهدف جعل أعمالها و سياساتها محط تأييد دولي.

3- تطبيق السياسات؛ حيث يقوم الدبلوماسيون بإدارة برامج الدولة في الخارج حول مسائل الحقوق العسكرية، تسهيل الاستثمار الأجنبي، التجارة، و الإشراف على توزيع المساعدات الاقتصادية وتوفير المعلومات و المساعدة التقنية.

ومن أبرز الاختلافات بين السياسة الخارجية و الدبلوماسية هي أن الأولى تتميز بالعلنية.

وذلك لأنه متغير الممكن الارتباط بمعاهدات و اتفاقات ما لم تكن معروفة عند الرأي العام أو قبل موافقتهم عليها، أما الدبلوماسية، فإنها تتميز بالسرية بهدف الوصول إلى أهدافها على الرغم من اعتمادها على الدعاية و الإعلام للتأثير على الرأي العام. و قد ميز بين السياسة الخارجية و الدبلوماسية، حيث اعتبر أن السياسة الخارجية للدولة جوهرا أساسيا لعلاقاتها الخارجية، بينما تمثل الدبلوماسية المكان المناسب الحقيقي للعمليات، حيث تقوم على تنفيذ هذه السياسة.[1]

وقد عرف الكاتب الروسي تونكين الدبلوماسية بأنها النشاط الذي يمارسه رؤساء الدول، و الحكومات، و دارة الشؤون الخارجية، والوفود والبعثات الخاصة، و الممثليات الدبلوماسية، ويحقق بوسائل سلمية أهداف و شؤون السياسة الخارجية للدولة.

أما نيكولسون في دراسته المقدمة إلى مؤتمر فيينا، فإنه يقول: "من الناحية التاريخية تنتهي الدبلوماسية حيث تبدأ السياسة الخارجية أن كليهما يتعلقان بتوافق المصالح القومية مع المصالح الدولية، تستند السياسة الخارجية على المفهوم العام للمتطلبات القومية، أن الدبلوماسية تبحث عن طريق استخدام السبب التوفيقي، و تبادل المصالح لمنع الصراعات الكبيرة من النشوء بين الدول ذات السيادة، و هي هيئة عن طريق بحث السياسة الخارجية لتحقيق أغراضها عن طريق الاتفاق أكثر من اللجوء إلى الحرب. وهكذا عندما يكون الاتفاق متعذرا عن طريق الدبلوماسية التي تعد أداة السلم، فإن السياسة الخارجية هي الرادع الأخير إذ أنها تستخدم الحرب، التي تعد وحدها أداة فعالة للوصول إلى أهداف الدولة".[2]

1 - نوري النعيمي، المرجع السابق ، ص 44.

2 - نوري النعيمي، المرجع السابق،ص 45.

وهكذا فإن الدبلوماسية هي إحدى أدوات السياسة الخارجية التي تعمل سلميا لتحقيق الأهداف القومية للدولة.

ثالثا/ السياسة الخارجية و العلاقات الدولية

تصب مجمل التعاريف الخاصة بالعلاقات الدولية في طبيعة هذه العلاقات. ويعرفها أحمد عباس البديع، بأنها: "مجموعة من الأنشطة والتفاعلات والأفعال و ردود الأفعال بين مختلف دول العالم و عبر الحدود الإقليمية...ترتبط ارتباطا وثيقا بأمور الحياة الإنسانية و تؤثر تأثيرا مباشرا على أمن العالم و استقراره. حيث أن العلاقات المبنية على أسس من التعاون و التفاهم تؤدي إلى ازدهار حياة الشعوب و تقدم الدول على عكس العلاقات التي تعج بتفاعلات الصراع و التي تستند لسياسة "مركز القوة" في العلاقات الدولية، فإنها تكون مصدر لإثارة المنازعات الدولية، معرضة العالم لويلات الحروب و معيقة لمسيرة الشعوب في طريق تقدمها و ازدهارها".[1]

نجد أن التعريف هذا ركز على التفاعلات التعاونية و الصراعية لهذه العلاقات.

أما نيكولا سبيكمان فقد ركز على الجوانب الإنسانية و الأخلاقية للعلاقات الدولية حيث عرفها: "العلاقات بين أفراد ينتمون لدول مختلفة، و السلوك الدولي هو السلوك الاجتماعي لأشخاص و مجموعات تستهدف أو تتأثر بوجود سلوك أفراد أو جماعات ينتمون إلى دولة أخرى."[2]

وتتضمن العلاقات الدولية ثلاثة مواضيع رئيسية حسب تقرير منظمة اليونسكو بشأن العلوم السياسية، هي: السياسة الدولية و ما تشمله من دراسة للسياسات الخارجية للدول و تفاعلاتها، التنظيم الدولي و ما يشمله من دراسة المنظمات الدولية و الإقليمية، والقانون الدولي و دراسته للقواعد القانونية التي تقوم بتقنين و تنظيم العلاقات الدولية في المحيط الدولي سواء بين الدول أو بين المنظمات الدولية.[3]

من هذه التعاريف نلاحظ مدى التداخل بين العلاقات الدولية والسياسة الدولية و السياسة الخارجية إلى درجة الخلط بين هذه المفاهيم وجعلها مرادفات لبعضها البعض. و

1 - عبد الناصر جندلي، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007 ، ص ص 28-30.

2 - محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 13.

3 - نفس المرجع، ص 14.

السياسة الخارجية تتميز بطابعها الوحدوي أي تدرس السلوك الخارجي لوحدة سياسية واحدة. أما العلاقات الدولية، فتنصرف إلى مجموعة التفاعلات بين وحدتين أو أكثر في حالة مستمرة من عملية الفعل و رد الفعل المتتابعة و المتشابكة. لكن هذا الاختلاف لا ينفي وجود ارتباطات بين السياسة الخارجية و العلاقات الدولية، فالعلاقات الدولية هي محصلة لتفاعل مجموعة السياسات الخارجية للدول، كما أن السياسة الخارجية باعتبارها تخص وحدة سياسية واحدة لا يمكن أن تنفذ أو تصاغ بمعزل و استقلالية عن الدول الأخرى وكذا تأثير الظروف الدولية عليها.

لكن يمكن القول أن العلاقات الدولية هي أعم و أشمل من السياسة الخارجية. العلاقات الدولية هي مجال تطبيق السياسة الخارجية للدول التي لا تكون هناك علاقات دولية بدونها، لذلك فالعلاقة هي علاقة تداخل و ليس ترادف[1]، حيث يعنى علم العلاقات الدولية بالكشف عن حقيقة الظواهر السياسية الدولية التي تنشأ نتيجة التفاعلات بين الوحدات السياسية المختلفة في إطار النسق الدولي و تفسير هذه الظواهر تفسيرا علميا للكشف عن خصائصها العامة المشتركة،و على الانتظام الذي يحكمها في ذاتها و في علاقاتها بغيرها من الظواهر، و ما يستتبع ذلك من إمكانية التنبؤ بها في المستقبل. أما دراسة السياسة الخارجية؛ فهي تهتم عادة بتحليل السلوك الخارجي للدول أو المواقف التي تواجهها في البيئة الدولية.[2]

من الناحية النظرية، يرى أغلب الباحثين في ميدان السياسة الخارجية أنه لا يمكن الفصل بين التنظير في العلاقات الدولية و التنظير في السياسة الخارجية. حيث تتميز الفرضيات و القوانين العامة المترابطة والخاصة بتقييم و تفسير الظواهر للتنبؤ بالاتجاهات و التطورات المستقبلية للعلاقات الدولية بالتوحيد و الشمولية. لذلك عادة ما تكون النظريات الخاصة بالعلاقات الدولية تهتم في جانب منها بالسلوك الخارجي للدول المكونة للنظام الدولي، خاصة في مرحلة ما بين مؤتمر وستفاليا 1648 إلى الحرب العالمية الثانية، حيث كانت الدولة تمثل وحدة التحليل المركزية في العلاقات الدولية في

1 - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق الذكر، ص ص 30، 31.

2 - هشام محمود الأقداحي، المرجع السابق الذكر، ص 14.

الوقت الذي زادت فيه المحاولات التنظيرية في عصر ازدهرت فيه الدبلوماسية التقليدية وسياسات توازن القوى و السيادة المطلقة للدولة.[1]

رابعا/ السياسة الخارجية و السياسة الدولية

يعرف الدكتور "حامد ربيع" السياسة الدولية بأنها: " التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام و التشباك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف و القرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[2]

من خلال هذا التعريف نستخلص مجموعة من الملاحظات تتمثل في:[3]

1- أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية، و لكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية، و نما نموذجا من نماذج السلوك الدولي.

2- أن السياسة الدولية - بهذا المعنى- تفترض علاقات تقاطعية تفترض بدورها تفاعل بين أكثر من دولة واحدة، بل التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية، أي بين أكثر من مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية.

3- أن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول- بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي- فحسب، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية، طالما لها صفة دولية.

ويعرف "فاضل زكي محمد" السياسة الدولية بأنها: "تلك العملية السياسية المتفاعلة التي تجري على صعيد محلي أو داخلي، و السياسة الدولية بكلمة موجزة هي حصيلة تفاعل السياسات الخارجية".[4]

ويعرف "جوزيف ناي" السياسة الدولية بأنها:" سياسة تنشأ في غياب سياسة مشتركة أو سياسة بين كيانات ليس لها حاكم عام، و هكذا يطلق على السياسة الدولية عادة أنها فوضوية "أناركية"، كما تعني كلمة "ملكية" حاكم واحد، تعني كلمة "فوضوية" عدم وجود أي حاكم وتعد السياسة الدولية نظام للاعتماد على الذات".[5]

---

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 24.

2 - نوري النعيمي، المرجع السابق، ص 28.

3 - نفس المرجع، ص 29.

4 - محمد فاضل زكي، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد، مطبعة شفيق، 1975 ، ص 29.

5 - نوري النعيمي، المرجع السابق الذكر، ص 33.

ويرى المفكرون أن السياسة الدولية و السياسة الخارجية هما بمثابة مادتين ينتميان إلى حقل معرفي واحد، إلا أنهما غير متشابهين أي بينهما فوارق واضحة، فالسياسة الخارجية هي امتداد للسياسة الداخلية و السياسة الدولية هي مجموع المبادئ المرتبطة بالنشاط الدولي.[1]

لذلك فالسياسة الدولية هي حصيلة التفاعلات الحادثة على مستوى البيئة الدولية والتي تشمل مجموعة القرارات والسلوكات الدولية الصادرة عن الوحدات السياسية المتفاعلة وكذا مختلف التنظيمات الدولية الناشطة في المجال الدولي.

المطلب الثالث: تعريف ظاهرة الإرهاب

ما يزال تعريف الإرهاب حتى يومنا هذا يمثل مشكلة كبرى أمام الباحثين في هذه الظاهرة، سواء القانونيين أو غيرهم. وهناك عددا من النقاط يجب استعراضها كونها تلخص عدم القدرة على إيجاد تعريف يرضي كل الأطراف الدولية ومنها:

- **صعوبة التعريف**:

كون أن وضع تعريف جامع وشامل للإرهاب تعتبر عقبة كبرى على طريق الجهود المبذولة لوضع حد وحل حاسم لهذا الداء العضال، ولقد عبر الكثير من الباحثين في مختلف المجالات عن هذه الصعوبة بعبارات كثيرة.[2]

فالإرهاب مصطلح غامض وهناك العديد من المعاني التي يمكن أن يشملها ويستخدم لإضفاء مزيد من اللوم على طرف بالمقارنة بطرف آخر.[3]

- **أسباب صعوبة التعريف**:

أقوال الباحثين تعددت حول الأسباب التي أدت إلى إثارة مثل هذه الصعوبة حول تعريف الإرهاب، والذي يعد الخطوة الأولى على طريق التوصل إلى حل جذري لهذه المشكلة، فالبعض يرجع صعوبة التعريف إلى ممارسات الدول الكبرى، كما أن الإرهاب على المستوى الدولي لا يعد جريمة في حد ذاته لكنة تسمية أو مظلة ينضوي تحتها عدد من الجرائم المعرفة. في حين يرجع البعض هذه الصعوبة إلى تشعب الإرهاب وتعدد أشكاله وأهدافه، وتعدد البواعث والدوافع لارتكاب هذه الجريمة. بينما يفسر البعض ذلك

1 - نفس المرجع، ص 34.

2 - إمام حسانين خليل، الإرهاب بين التجريم والمشروعية، 2001م، (د د ن)، (د م ن)،ص 28.

3 - نفس المرجع، ص ص 30،31.

بتعدد الباحثين الذين يدرسون الظاهرة، واختلاف أطرهم المرجعية، وتخصصاتهم، وكذلك الاختلاف حول نمط العنف الموصوف بالإرهاب.[1]

كما أن الإرهاب أحد أساليب الصراع السياسي الذي يمكن أن تلجأ إليه كل القوى السياسية فقد استخدمته الثورة الفرنسية بمعنى العدالة، واستخدمه الثوار الشيوعيون في روسيا اثنا الحرب الوطنية هناك، وكذلك عناصر الثورة المضادة لها.

- **النتائج المترتبة على صعوبة التعريف**:

إن من أهم النتائج المترتبة على صعوبة تعريف الإرهاب سواء على المستوى الدولي أو المستوى الوطني كان ما يلي:

أ/ إرجاء بلورة الجهود الدولية المتصلة لوضع اتفاقية عالمية لمكافحة تلك الجرائم.

ب/ اختلاط الأمور وتبرير أعمال الإرهاب نفسها باعتبارها إرهابا مضادا أو كفاحا للقضاء على الإرهاب.

ج/ الانتقائية والعشوائية في وصف الأفراد والجماعات والدول بالإرهاب، وفقا للأهواء والمصالح السياسية لكل طرف.

د/ شيوع القول بأن ((الإرهابي – في نظر البعض – محارب من أجل الحرية في نظر البعض الآخر)).

ه/ اختلاط الإرهاب بصور العنف السياسي الأخرى كالجرائم السياسية والحروب بأنواعها، سواء كانت حروبا تقليدية أو حروب تحرير أو عصابات، وكذلك مع صور الإجرام المنظم والعابر للحدود، ومع العصيان والانقلابات.

أولا: المعنى اللغوي للإرهاب:

المعاجم العربية القديمة لم تذكر كلمة إرهاب[2]، ولكنها عرفت الفعل (رهب – يرهب، رهبة ورهبا، أي خاف، ورهبة ورهبا أي خافه). والرهبة هي الخوف والفزع، (أرهب). ولم يظهر لفظ (الإرهاب) في المعاجم إلا حديثا.[3]

1 - إمام حسانين خليل، المرجع السابق، ص 31.

2 - يوسف الخياط، لسان العرب المحيط، المجلد الثاني،ط1، دار الجيل، بيروت، 1998، ص 1237.

3 - محمد الباشاء، المعجم الكافي، عربي حديث، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1992م، ص 67 .

وهو مصدر من (أرهب) يعني الأخذ بالسف والتهديد، والإرهابي هو من يلجأ إلى العنف لإقامة سلطته. والحكم الإرهابي نوع من الحكم يقوم على الإرهاب والعنف، تعمد إلية حكومات وجماعات ثورية لتحقيق أهداف سياسية فالإرهاب إذن هوا استخدام العنف – غير القانوني – أو التهديد به لتحقيق أهداف سياسية سواء من الحكومة أو الأفراد أو الجماعات الثورية والمعارضة.[1]

وفي المعاجم المترجمة إلى اللغتين الانجليزية والفرنسية، ورد لفظ الإرهاب بما يفيد أنة وسيلة لنشر الذعر والتخويف باستعمال وسائل عنيفة لتحقيق أهداف سياسية[2]، مشيرة في ذلك إلى استخدام العنف سواء من جانب الحكومة أو الأفراد، و(terrorize – Terroriser) أرهب أو روع أو نشر الذعر والإرهاب، يفيد معنى استعمال القوة للتهديد والإخضاع سواء ضد الشيء أو الإنسان. وإرهاب بمعنى الرعب أو الهلع.

وفي القاموس السياسي.[3] إرهاب بمعنى محاولة نشر الذعر والفزع لأغراض سياسية.

وقد اشتقت اللغة الايطالية لفظ (tterire)، بمعنى يخيف أو يفزع أو يشيع هلعا شديدا من اللفظ اللاتيني (terror)، في الوقت الذي ترجمت فيه اللغة الألمانية الفظ الفرنسي (terrorisme) إلى (terrorismus)، لأنها لم تعرف لفظا مرادفا له يمكن اشتقاقه. فالإرهاب هو الاستخدام المنظم للعنف والترهيب والتخويف لتحقيق هدف ما، والإرهابي (terrorist)هو الذي يقوم بهذه الأعمال والتصرفات.[4]

ويتضح لنا من المعاجم والقواميس العربية والمترجمة واللاتينية أن جوهر الإرهاب هو الرعب، فأصل كلمة إرهاب هو أرعب ولكن المعاجم أقرت كلمة إرهاب والتي تفيد الرهبة.

1 - عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985م، ص 153.

2 - حسن سعيد الكرمي، المغني الأكبر (إنجليزي - عربي)، مكتبة لبنان، 1987م، ص 1448، سهيل إدريس، قاموس المنهل (فرنسي – عربي)، الطبعة الثالثة عشرة دار الآداب، بيروت، 1994م، ص 1015 .

3 - أحمد عطية الله، القاموس السياسي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1980م، ص 60 .

4 - عبد الرحمن أبوبكر ياسين، الإرهاب باستخدام المتفجرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1412 هجري، ص 106.

ثانيا/ التعريف الاصطلاحي

وقد بلغت أهمية تعريف ظاهرة الإرهاب حدا" كبيرا"دفع الدول إلى إقامة المؤتمرات، والندوات لتحديد مفهومه، وعناصره، ومسبباته. وعموما" ظهر في هذا السبيل اتجاهان الأول الاتجاه المادي والثاني هو الاتجاه المعنوي.

01- الاتجاه المادي في تعريف الإرهاب

يقوم الأساس المادي في تعريف الإرهاب على السلوك المكون للجريمة أو الأفعال المكونة لها. وطبقاً لذلك يعرف الإرهاب بأنه عمل أو مجموعة من الأفعال المعينة التي تهدف إلى تحقيق هدف معين.[1]

وقد قاد هذا لمفهوم إلى تعريف الإرهاب بالاستناد إلى تعداد الجرائم التي تعد إرهابية دون البحث في الغرض أو الهدف من العمل الإرهابي.[2]

وفي هذا الاتجاه يذهب (بروس بالمر) إلى إن الإرهاب قابل للتعريف فيما إذا كانت الأعمال التي يضمها معناه ، يجري تعدادها وتعريفها بصورة دقيقة، وبطريقة موضوعية دون تمييز فيما يتعلق بالفاعل مثل الأفراد، وأعضاء الجماعات السياسية، وعملاء دولة من الدول.

ومن ثم ذهب أنصار هذا الأسلوب إلى الاكتفاء بتعداد الأعمال، أو الأفعال التي تعد إرهابيه كالقتل، والاغتيال، والاختطاف، واحتجاز الرهائن، وأعمال القرصنة....

ولا يخفى ما يكتنف هذا التحديد من قصور من حيث انه تجاوز عن أهم عنصر من عناصر الجريمة الإرهابية وهو الغرض، أو الهدف السياسي، كما إن التحديد الحصري لجرائم معينة على إنها إرهابية يؤدي إلى خروج الكثير من الجرائم من دائرة الإرهاب لا لشيء سوى إنها لم تذكر في ضمن هذا النوع من الجرائم متجاوزين عما قد يجلبه التطور العلمي والتكنولوجي من صور جديدة للجرائم الإرهابية.

إزاء ذلك اتجه جانب من الفقه إلى تحديد صفات معينة للجرائم الإرهابية لتمييزها من غيرها وعدم الاكتفاء بالتعداد الحصري ومن تلك الصفات على سبيل المثال:

---

1 - أحمد جلال عز الدين – الإرهاب والعنف السياسي – كتاب الحرية رقم 10 مارس 1986 – ص 26

2 - وداد جابر غازي – الإرهاب وأثره على العرب – مجلة العرب والمستقبل – تصدرها الجامعة المستنصرية – السنة الثانية آيار 2004 – ص 55 .

- أن الأعمال الإرهابية تتصف بأنها أعمال عنف، أو تهديد به، وأضاف البعض إلى هذه الصفة ، إن يكون العنف غير مشروع. وفي ذلك يقول (يورام دينستن) ((أنا اعتبر الإرهاب على انه عمل عنف غير قانوني)).

- أن يتضمن هذا العنف أحداث الرعب، أو التخويف ، وتقوم بهذا الدور الأداة أو الوسيلة المستخدمة في العمل الإرهابي.

- أن يكون هذا العنف منسقا، أو منضماً، ومستمرأ ،وعلى ذلك فعمل الاغتيال الذي لا يكون جزءاً من نشاط منظم لا يعد إرهابياً.

وأياً كانت محاولات هذا الاتجاه في تطوير مذهبة فقد ظل بعيداً عن المحتوى الأساسي للإرهاب والذي يتجلى في الطابع السياسي للجريمة الإرهابية رغم محاولات بعض الدول لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية القبول بهذا التعريف.

فقد ذهب وفد الولايات المتحدة في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المتعلق بالإرهاب وطرق معالجته إلى اقتراح تعريف ظاهرة الإرهاب على إنها ((كل شخص يقتل شخصاً أو يسبب له ضررا جسدياً بالغا، أو يخطفه أو يحاول القيام بفعل كهذا، أو يشارك شخصاً قام، أو حاول القيام بذلك)). [1]

وقد عرفت لجنة القانون الدولي في المادة (19) من المشروع المقدم من قبلها إلى الدورة الأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة الإرهاب ((هو كل نشاط إجرامي موجهٌ إلى دولة معينة ويستهدف إنشاء حالة من الرعب في عقول الدولة أو أي سلطة من سلطاتها وجماعة معينة منها)).

وهذا التعريف ركز على العنصر الأساسي للإرهاب المتمثل في النشاط الإجرامي، ولم تحدد لنا اللجنة المقصود بالنشاط الإجرامي وإن كانت الأمثلة التي أعطتها لجرائم الإرهاب توضح أن المقصود فيه الاعتداء على الأرواح والأموال، أو هما معاً، وأيضاً أدخلت في الأنشطة الإجرامية المكونة للإرهاب صناعة الأسلحة والحصول عليها

1 - صالح عبد القادر صالح – قراءه في كتاب الإرهاب السياسي – بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية للدكتور ادونيس الفكره – صحيفة الرأي العام . Info @ rayaam.net2016/04/23

وحيازتها، وكذلك الإمداد بالأسلحة، والذخائر ،أو إمدادها بالمواد المتفجرة لمساعدة الإرهابي على القيام بالعمل الإرهابي ويعد من قبيل الجرائم الإرهابية بعض الأمثلة الواردة في تقارير لجنة القانون الدولي في نفس الدورة:

* الأفعال غير المشروعة التي من شأنها أن تحدث الموت أو الألم الجسمي الشديد إذا وجهه إلى رئيس الدولة، أو أحد أفراد أسرته، أو معاونيه ،وكذلك الأشخاص المكلفين بالوظائف العامة إذا ما وجهه العدوان إليهم بصفتهم العامة، والشرط الوحيد لاعتبار الفعل الواقع عليهم إرهاباً هو أن يتم الاعتداء بمناسبة الصفة التمثيلية، وليس لاعتبارات أو دوافع خاصة تتصل بهم كأشخاص عاديين كالقتل للأخذ بالثأر أو السرقة.

* الأفعال الغير مشروعة التي تستهدف تحطيم، أو إتلاف الملكية العائدة للدولة، أو المال العام.

* أي فعل غير مشروع آخر من شأنه أن يعرض للخطر حياة الرهائن، أو أي شكل آخر من أشكال العنف يتخذ ضد الأشخاص الذين يتمتعون بالحماية الدولية، أو بالضمانة الدبلوماسية.

02- **الاتجاه المعنوي في تعريف الإرهاب**:

يركز هذا الاتجاه في تعريف الإرهاب على أساس الغاية، أو الهدف الذي يسعى إليه الإرهابي من خلال عمله. غير إن أنصار هذا الاتجاه يختلفون في طبيعة هذه الأهداف فهناك أهداف سياسية، وأخرى دينية، وثالثة فكرية، وهكذا. فهل يتعلق الإرهاب بهدف من هذه الأهداف بالتحديد باعتباره الركن المعنوي للجريمة الإرهابية؟

استقر الرأي الغالب على القول بان الركن المعنوي في الجريمة الإرهابية يتجلى في غاية الإرهاب ذاته، وهو توظيف الرعب، والفزع الشديد لتحقيق مآرب سياسية أياً كان نوعها[1].

وفي ذلك يعرف الدكتور شفيق المصري الإرهاب بشكل عام باعتباره ((استخدام غير شرعي للقوة، أو العنف، أو التهديد باستخدامها بقصد تحقيق أهداف سياسية))

غير إن هذا التعريف يشكل نوع من التطابق بين الجريمة السياسية، والأعمال الإرهابية، وهو أمر غير مقبول لما يقود إليه ذلك من تخفيف للعقوبة، وعدم إمكان تسليم

1 - فكري عطا الله عبد المهدي – الإرهاب الدولي – المتفجرات – دار الكتب الحديث – 2000،ص 13 .

المجرمين، فإذا كان الغرض السياسي عنصراً مهماً في الجريمة الإرهابية فهو ليس المعيار الوحيد في تميزها.

إزاء ذلك ذهب البعض إلى التركيز على عناصر أخرى في التعريف منها استخدام الوسائل القادرة على أحداث حاله من الرعب، والفزع بقصد تحقيق الهدف أياً كانت صورته سياسياً أو دينياً أو عقائدياً أو عنصرياً ، وفي هذا إخراج للجريمة السياسية والتي يمكن أن تحصل دون اللجوء إلى العنف.

وفي ذلك يكتب الدكتور إمام حسانين عطا الله ((إننا نشايع الرأي الذي يرى إن الإرهاب هو طريقة، أو أسلوب فهو سلوك خاص، وليس طريقة للتفكير ،أو وسيله للوصول إلى هدف معين، ويؤيد ذلك إن المقطع الأخير من كلمة Terrorisme بالفرنسية Isme تعني النظام، أو الأسلوب – فالإرهاب على ذلك هو الأسلوب، أو الطريقة المستخدمة والتي من طبيعتها إثارة الرعب، والفزع بقصد الوصول إلى الهدف النهائي))[1]

وهذا التعريف مقبول إلى حد كبير فهو يتضمن العناصر الواجب مراعاتها في تحديد مضمون الأعمال الإرهابية، وتمييزها عما قد يختلط بها من أفعال أخرى.

على انه من المهم التأكيد على أن تكون أعمال العنف تلك، أعمالاً غير مشروعه لتميز الفعل الإرهابي عن أعمال العنف المشروعة كأعمال المقاومة، والكفاح المسلح.

ومن ثم يمكن تحديد عناصر تعريف الجريمة الإرهابية فيما يلي:

- العنف غير المشروع.
- التنسيق والتنظيم.
- أن يؤدي العنف إلى خلق حالة الرعب، والفزع.
- أن يهدف العمل إلى تحقيق أهداف سياسية، أو دينية، أو عقائدية، أو عنصرية بعيدة عن الغايات الفردية.

ويستوي أخيراً أن يمارس هذا العنف المنسق، وغير المشروع من الأفراد، أو المؤسسات، أو الدولة مادامت قد اجتمعت فيه العناصر المذكورة الأخرى.[2]

---

1 - علي حسين الخلف والدكتور سلطان عبد القادر الشاوي – المبادئ العامة في قانون العقوبات ، (د د ن)،1982 ،ص 298 .

2 - إمام حسانين خليل، المرجع السابق، ص 123.

المبحث الثاني: مفهوم منطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتجية

إن الحديث عن مفهوم وأهمية الشرق الأوسط يحمل تشعبات وتعقيدات كبيرة، حيث يرجع المصطلح إلى زمن بعيد من التاريخ. كما استخدمت العديد من المصطلحات والأسماء التي تشير إلى المنطقة، ما يجعل من التحديد الدقيق للمنطقة والدول الواقعة ضمنها تعرف تعقيدا كبيرا واختلافات عدة بين المنظرين و صناع القرار كل حسب نظرته ومدى امتداد مصالحه، فضلا عن أن المنطقة لا تزال تعرف نوعا من التشكيل وإعادة الرسم لحدودها الجيوسياسية.

المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في مختلف أنحاء العالم، حيث كان يقصد به تقسيم الشرق إلى أقسام حسب التباعد والتقارب الجغرافيين من أوروبا. في حين أن الإقليم هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة، والعالم القديم بصفة خاصة.

وتحديد إقليم الشرق الأوسط بالتدقيق أمر صعب، ويرجع ذلك إلى هلامية الإقليم. فهو يتسع أو يضيق حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه أي باحث أو أي هيئة أو منظمة خاصة أو دولية، أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم.[1]

كما أن الغموض الذي يكتنف تحديد مفهوم الإقليم يعود إلى وجود نوع من المفاهيم المسبقة التي أدت إلى التباس المصطلحات، و هي: الشرق الأوسط،العالم العربي، العالم الإسلامي. فالعالم العربي يشتمل على الجزء الغربي من الشرق الأوسط، ويمتد خارجه إلى شمال إفريقيا ونطاق السفانا من السنغال إلى السودان. في حين أن العالم الإسلامي يشمل كل الشرق الأوسط ويمتد ورائه في شتى الاتجاهات الجغرافية. أما مفهوم الشرق الأوسط، فقد عرف مجموعة من الأسماء والمصطلحات التي استخدمت في الماضي، ولا تزال تستخدم في الحاضر للإشارة إلى أحد أجزائه، ومن بينها:

- **الليفانت** Levant وهو مصطلح قديم يعود إلى العصر الإغريقي، يشير إلى سكان البحر المتوسط الشرقي (سوريا ولبنان وفلسطين). وبهذا فإنه لا يعبر عن الإقليم ككل، ولا يزال يستخدم في العربية كمصطلح مختصر للدلالة على شرق البحر المتوسط.

1 - يحيى أحمد الكعكي، الشرق الأوسط و صراع العولمة، ط1، لبنان، دار النهضة العربية، ، 2002 ، ص 120.

- **الشرق القديم أو الأقدم** Ancient, Most Ancient Est يستخدمه علماء الآثار والحضارة للدلالة على المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول وغرب إيران وهي المنطقة التي نشأت فيها الحضارات العالمية القديمة.

- **الصحاري الكلاسكية** Classical Desert ويقصد به منطقة الصحراء العربية وهوامش الأراضي الزراعية فيما بين النيل والفرات.

- **جنوب غرب آسيا** South-West Asia هو مصطلح جغرافي يشمل المثلث الأرضي الممتد من أفغانستان في الشرق إلى الأناضول في الغرب واليمن في الجنوب.

- الشرق القريب Hither East شاع هذا المصطلح خلال فترة زمنية سابقة كبديل عن مصطلحي الشرق الأوسط أو الشرق الأدنى، ولم يعد يستخدم الآن.[1]

- الشرق الأدنى Near East استخدم هذا المصطلح من طرف البريطانيين في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية، بامتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان وولاية طرابلس (المغرب).

وكان المصطلح يستخدم من طرف وزارة الخارجية الأمريكية للدلالة على المنطقة التي تشمل مصر والسودان وشبه الجزيرة العربية والمشرق العربي، و إيران وتركيا وقبرص واليونان، وقسمت الخارجية الأمريكية شؤون الشرق الأدنى إلى مكتبين: اختص الأول بتركيا واليونان العربي، و إيران. أما الثاني، فقد اختص بالدول العربية في هذا الإقليم، لذلك فإن التقسيم كان يقوم أساسا على التفريق اللغوي والخلفية الحضارية التي تضم مجموعة الأقطار العربية كلها في مقابل الانتماءات السياسية التي تربط أمريكا بإيران وتركيا (الحلف المركزي قبل سقوطه)، وتركيا واليونان (حلف شمال الأطلسي)،كما استخدم المصطلح في ألمانيا من طرف الهيئات الرسمية وغير الرسمية للدلالة على الإقليم الممتد من بحر قزوين والقوقاز والبحر الأسود في الشمال إلى البحر العربي في الجنوب، بحيث تشمل الدول الممتدة من إيران وتركيا في الشمال إلى دول جنوب الجزيرة العربية والسودان في الجنوب، والمنطقة الممتدة من إيران في الشرق إلى ليبيا في الغرب.

1 - يحيى أحمد الكعكي، المرجع السابق، ص 123.

- **الشرق الأوسط Middle East** أطلق الإنجليز هذا المصطلح على إيران وأفغانستان ومنطقة السند (أفغانستان حاليا). أما الألمان فقد أطلقوا هذا المصطلح على المنطقة التي تشمل أفغانستان وباكستان والهند وبنغلادش و برما و النيبال وسريلانكا.

ورغم اختلاف المصطلحات، إلا أنه هناك شبه إجماع على أن المصطلح يستخدم كبديل لكافة المصطلحات السابقة، حيث يتردد اسم الشرق الوسط في الكثير من الدراسات والكتب السنوية للإشارة على الإقليم الذي يشتمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضاف إليها ليبيا أو السودان أو إحداهما، أو برقة وشمال السودان فقط.[1]

فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنويا في لندن أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تشمل تركيا و إيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان. في حين يطابق المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن جغرافيا بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله يمتد من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان، وهذا لاعتناق شعوب المنطقة للدين الإسلامي.[2]

وحدد المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية الشرق الأوسط بكل من تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال الخصيب ومصر و السودان وقبرص.[3]

وعن تطور مفهوم الشرق الأوسط، فقد ظهر مستندا لاعتبارات جيوسياسية عند التفكير في أمن الهند. ثم اتخذ المفهوم جذوره من خلال وصف ماهان Mahan وغوردن Gordon للممارسات و الاهتمامات الأمنية الخاصة بصانعي السياسة الأمنية البريطانية في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. لذلك على الرغم من أن المصطلح يعود في جذوره إلى مكتب الهند البريطاني، دخل مصطلح الشرق الأوسط للخطاب العام عن طريق استخدام ماهان له عام 1902 ثم أخذ المفهوم بالتطور بعد ذلك، ففي فترة ما بين

1 - يحيى أحمد الكعكي ، المرجع السابق، ص ص 125، 126.

2 - أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008،ط1، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012، ص 20.

3 - عبد الوهاب الكيالي، كامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974 ، ص 334.

الحربين العالميتين الأولى والثانية التي تزامنت مع اكتشاف كميات كبيرة من النفط في شبه الجزيرة العربية، وزيادة وتيرة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، تم ربط هذه المناطق و إضافتها لتعريف الشرق الأوسط لماهان وخلال الحر ب العالمية الثانية بدأ صناع السياسة البريطانية باستخدام المصطلح مع الإشارة إلى جميع الأراضي الآسيوية وشمال إفريقيا، ولم توضع حدود واضحة للمنطقة خلال هذه الفترة.

وتماشيا مع التغيرات الحاصلة على مستوى السياسات الحربية البريطانية، أضيفت إيران إلى المنطقة عام 1942، بينما أسقطت إيرتيريا في سبتمبر 1941، ثم أعيدت إضافتها بعد 5 أشهر فقط.

إن عدم وجود تعريف محدد للمنطقة، دفع رودريك دافيسون Rodric Davison أحد أشهر مؤرخي المنطقة إلى التساؤل حول موقعها. حيث اعتبر أن الغموض الذي يكتنف المصطلح يرجع إلى غموض العلاقات الخارجية والسياسات الأمنية للدول الكبرى خاصة أمريكا وبريطانيا، ما يجعلها تغير من تحديد المنطقة بما يتناسب مع أغراضها السياسية المختلفة.[1]

فعلى سبيل المثال، سنة 1957 عند إعلان" مبدأ إيزنهاور،" عرفّ أمين الدولة جون فوستر دالاس منطقة الشرق الأوسط بأنها المنطقة الرابطة بين والمتضمنة لليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق، وتركيا في الشمال، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب، بالإضافة إلى السودان وإثيوبيا. واعتبر دافيسون أن دالاس كان مترددا في إعطاء تعريف أكثر دقة للمنطقة خوفاً من أن يعتبر صناع السياسة السوفيات أن هذا التحديد هو بمثابة "خط دفاع"، ما يدفعهم إلى احتواء المناطق الواقعة خارج هذا الخط. فالاختلاف في تحديد المنطقة راجع إلى العوامل الجيو سياسية المتجذرة في تفكير و الممارسات الأمنية لمحدديها.[2]

1 - وئام محمود النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القدس المفتوحة، غزة فلسطين، 2012، ص 39.

2 - عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة" و"توازن الرعب"، ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008 ، ص 64

ويمكن القول أن منطقة الشرق الأوسط تشمل مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية كقلب للنظام الشرق أوسطي. أما أطرافه فتشمل الدول المحيطة.

ظهرت فكرة بديلة للشرق الأوسط سميت بالشرق الأوسط الجديد، والتي صيغت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وذلك لإعادة ترسيم حدود الشرق الأوسط من جديد لإعادة تشكيل دول الشرق الوسط الجديد خدمة للمصالح الأمريكية - الإسرائيلية.[1]

وبدأ الحديث عن "مشروع الشرق الأوسط الكبير" في الإدارة الأمريكية في نهاية عام 2003 ، بعد إسقاط نظام صدام حسين في العراق، ومحاولة البدء بدمقرطة هذا البلد، حيث افترض أن هذه العملية ستؤثر على الدول الأخرى في المنطقة.[2]

وقد عرض المشروع للمناقشة على دول الإتحاد الأوروبي والدول الصناعية الكبرى- مجموعة الثمانية الكبار- حيث بلورت هذه الدول موقفا موحدا من المشروع خلال القمة المنعقدة بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004 . والدول التي يشملها المشروع هي الدول العربية وباكستان وأفغانستان و إيران وتركيا وإسرائيل.[3]

ويهدف هذا المشروع إلى إعادة هيكلة النظام في منطقة الشرق الأوسط و إدخال مجموعة من الإصلاحات في جميع مكوناته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية، بشكل يجعله خاضعا للإملاءات الأمريكية ويلبي مصالحها وحاجاتها[4]وأبدت روسيا اهتماما أكبر بمشاريع الإصلاحات في منطقة الشرق الأوسط بعد انضمامها إلى مجموعة الثمانية الكبار في جانفي 2006.

---

1 - محمد عبد حسين، يوسف أبو سمرة، تاريخ الشرق الأوسط الجديد (والقديم في موازين العرب واليهود والقوى العظمى في العالم: دراسة تاريخية تحليلية نقدية)، ط1،الأردن، عمان، دار الراية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2012 ، ص ص 13- 14.

2 - م. بيلينكايا، "الشرق الأوسط الكبير بين روسيا و السبعة الكبار"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128 ، شتاء- ربيع 2008 ،ص 66.

3 - محمد الجوهري حمد الجوهري، الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير،ط1، القاهرة، دار الأمين، 2005 ،ص ص 135، 136.

4 - أمين المشاقبة، سعد شاكر شلبي، المرجع السابق الذكر، ص 249.

المطلب الثاني: الأهمية الجيو إستراتجية لمنطقة الشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أغنى المناطق في العالم بالنفط و المعادن،حيث تمتلك دول المنطقة مكانة هامة ضمن خارطة سوق النفط العالمية.[1]فبالنظر إلى المؤشرات الرئيسية والعوامل المرتبطة بالطلب المتوقع على النفط من جهة، و إمكانيات الدول العربية من حيث الاحتياطات المؤكدة وانخفاض تكلفة الإنتاج وتوفر البنى التحتية من جهة أخرى، فإنه ليس من قبيل المفاجآت أن غالبية التقديرات تشير إلى أن منطقة الدول العربية ستزيد من إنتاجها النفطي، مما سيؤدي إلى زيادة حصتها من الإنتاج العالمي حتى عام 2030 . ومن بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط في العالم هناك خمس دول من منطقة الشرق الأوسط بلغت احتياطاتها النفطية عام 2010 ، ما يقارب 100 مليار برميل، و هي: المملكة العربية السعودية العراق، إيران، الكويت والإمارات العربية المتحدة، والتي تضم فيما بينها احتياطيات تقدر بـــ 578.89 مليار برميل، مشكلة بذلك حوالي 48.7 % من إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم.[2]

كما تتمتع المنطقة بمركز استراتيجي مهم من بين القارات الثلاث: أوروبا وآسيا و إفريقيا.[3] وتسيطر على أهم الممرات البحرية العالمية، كالمضائق التركية بين البحر الأسود و البحر الأبيض المتوسط، والتي مثلت في القديم بوابة موسكو والكتلة الشرقية من البحر الأسود إلى البحر الأبيض المتوسط، ومن ثم إلى المحيط الهندي عبر السويس. وقناة السويس وباب المندب اللذان يتحكمان في طريق الملاحة الدولية من أوروبا والإتحاد السوفياتي وأمريكا الشمالية إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى.[4]واكتسبت قناة السويس أهمية سياسية وتجارية وعسكرية وإستراتيجية بالنسبة للإمبراطورية الروسية منذ القديم، باعتبارها الطريق الأقصر إلى الشرق الأقصى الروسي، حيث لم تكن آنذاك مواصلات برية سريعة بين الأقاليم المركزية لكل من روسيا وشرق سيبيريا والشرق

1 - إبراهيم بلقلة، "مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل، والتحديات)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10 ، جوان 2013، ص 73.

2 - إبراهيم بلقلة، المرجع السابق،ص 75.

3 - عبد القادر رزيق المخادمي، الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة" و "توازن الرعب"، الجزائر، ديوان المطبوعات ،الجامعية، 2008 ، ص 76.

4 - يحيى أحمد الكعكي، المرجع السابق الذكر، ص ص 128، 129.

الأقصى،[1]بالإضافة إلى مضيق هرمز الذي يتحكم في الملاحة بين أغنى مناطق العالم بالإنتاج البترولي وأسواقه في شتى قارات العالم. كما يتركز بمنطقة الشرق الوسط حوالي 65.1 % من احتياطيات البترول العالمية، وحوالي 35 % من إنتاج البترول الخام في العالم، حيث يعتبر الشرق الأوسط أكبر مصدر للنفط إلى العالم.[2]

إلى جانب ذلك، لعب العامل الجغرافي دورا مهما في توجه روسيا نحو الشرق الأوسط حيث تمثل هذه المنطقة خاصرة تحيط بجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز واللتين يمثلان الجوار القريب لروسيا، التي تعمل بكل قواها لأجل ضمان مصالحها الحيوية فيه. لذلك لجأت روسيا بعد انهيار الإتحاد السوفياتي إلى الاهتمام بكل من تركيا و إيران على نحو خاص، وذلك باعتبارهما أكثر دول المنطقة ميلا إلى التغلغل في هاتين المنطقتين نظرا للعلاقات العرقية و الدينية واللغوية التي تجمع شعوبها. وبالإضافة إلى مجموعة الأرباح الاقتصادية التي تجنيها موسكو من علاقاتها بإيران، فهي تعتبر إحدى وسائل روسيا لتحجيم استخدام إيران للورقة الإسلامية بين مسلمي روسيا في مناطق القوقاز وآسيا الوسطى.[3]

1 - أ.خرينكوف، "المصالح الروسية في منطقة البحر الأحمر و القرن الإفريقي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128 ، شتاء/ ربيع 2008، ص 75.

2 - يحيى أحمد الكعكي، المرجع السابق الذكر، ص 129.

3 - إبراهيم عرفات، " روسيا و الشرق الأوسط.. أية عودة؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007 ، ص 74.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية في تفسير السياسة الخارجية

يعتمد الباحثون الأكاديميون في مجال السياسة الخارجية على العديد من المقاربات النظرية لتفسير السلوكات الخارجية للوحدات السياسية، حيث تركز كل مقاربة على مجموعة من المتغيرات التفسيرية، التي تحلل هذه السلوكات في إطار البيئة الدولية من بين هذه المقاربات نجد الواقعية والليبرالية والبنائية، والتي ستتم مناقشتها في هذا المبحث.

المطلب الأول: الواقعية الجديدة

هيمن النموذج المعرفي الواقعي على حقل العلاقات الدولية إبان الحرب الباردة، حيث قدمت الواقعية تفسيرات قوية للحرب والتحالفات، و الصراع وظواهر أخرى[1]،فهي كنظرية سياسية تهدف إلى دراسة متغير القوة لفهم سلوكيات الدول و علاقاتها بعيدا عن التركيز على المثل و الأخلاق في العلاقات الدولية.[2]

وفق المقاربة الواقعية، ذهب محللو السياسة الخارجية إلى التركيز على تحليل عميق لأوضاع القوة النسبية التي تخص جماعات ت عيش في بيئة تطبعها الفوضى و الوجود الدائم لسياسات القوة[3]، كما فسر الواقعيون الجدد سلوكات الدول تفسيرا تنازليا حيث يرى الواقعيون الجدد أنه في نظام فوضوي مع عدم وجود "احتكار مركزي للقوة المشروعة" تنشغل الدول بمسألة ضمان الأمن. و نظرا لعدم وجود سلطة مركزية لفرض النظام، فإن الدول تواجه المعضلة الأمنية و اللجوء إلى آلية "المساعدة الذاتية" لحماية نفسها و مصالحها الحيوية الخاصة بها من خلال الحصول على الأسلحة و غيرها من تشكيل التحالفات مع الدول الأخرى.[4]

وتولي الواقعية الجديدة اهتماما و تركيزا كبيرين لبنية النظام الدولي. حيث يرى **كينيث والتز** أن التفاعل بين الدول يفرز بنية دولية، قد تمنع الدول من القيام بسلوكات معينة. كما قد تفرض عليها الإقدام على أفعال معينة. لذلك فكل تغير يمس بنية أو أجهزة

1 - أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ظل النظريات المعاصر ة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007، ص 218.

2 - محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة،ط1، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 ، 2002، ص 33.

3 - محمد شاعة، "المقاربة الواقعية و تحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 15 ، جوان 2011، ص 71.

4 - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق ، ص 171.

النظام الدولي، يتطلب بالضرورة تغييرات مماثلة على مستوى السلوك الخارجي لأعضائه[1]، فالواقعيون الجدد يؤمنون أن الفواعل مقيدة بفعل بنية النظام، و يفرق الواقعيون الجدد من حيث النظام من خلال بعدين أساسيين هما: الاستقطاب، و التقسيم الطبقي (يخص توزيع القدرات بين الدول).

تشير قطبية النظام إلى عدد الدول التي تمارس القوة في النظام الدولي، و تهتم الواقعية بصفة خاصة بقطبية النظام لكونها تركز على القوة. و يعمل وجود عدد من الجهات الفاعلة المؤثرة في النظام على تشكيل إما نظام متوازن القوى أو متعدد الأقطاب.

ويرى والتز أن النظام ثنائي القطب من المرجح أن يكون أكثر استقرارا. و يتفق والتز مع مورغانتو على طبيعة التغييرات البنيوية التي تقود إلى الاستقطاب الثنائي مع تركيزه على الضغوط النظامية التي توجه عمل الدولة بدلا من التغييرات السياسية على مستوى وحدة صنع القرار. و بالنسبة لوالتز، فإن ديناميات نظام القطبية الثنائية يعني أن لهما القدرة على التعامل مع بعضهما البعض على نحو فعال. و يرى أن عدد قليل من اللاعبين هو الأسهل للوصول إلى ضبط الأمن والحفاظ على الاتفاقات وأكبر حافز للحفاظ على النظام. فحسب والتز "يوجد مزايا واضحة من بروز قوتين عظميين في النظام فقط، تكمن عادة في الجمود العسكري الناتج عن الخوف و التهديد بالدمار المتبادل المؤكد.

أما التقسيم الطبقي، فهو يشير إلى التفاوت في الحصول على الموارد من طرف مختلف الدول.حيث يترك هذا النوع آثارا على قدرة النظام على هيكلة نفسه و كذلك استقراره. فعندما تتنافس الدول مع الدول المهيمنة لأجل الحصول على الموارد، فإن ذلك سيؤدي إلى زعزعة استقرار النظام حيث يصبح سلوك الدول المهيمنة أميل إلى الصراع و الدخول في حروب مع هذه الدول لقمع التهديد بانتقال القوة إلى هذه الدول.[2]

ويميز والتز بين المبادئ التي تحكم كلا من العلاقات المحلية و العلاقات الدولية. ففي حين تتميز العلاقات المحلية بكونها: هرمية، عمودية، مركزية، غير متجانسة، موجهة، و مفتعلة، فإن العلاقات الدولية هي: فوضوية، أفقية، لامركزية، متجانسة، غير موجهة، و قابلة للتكيف المتبادل. و يحذر والتز في تحليله من الاعتماد على العمل الداخلي للدولة في تفسير نتائج التفاعلات على مستوى النظام الدولي. حيث يرى أن

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص ص 156، 157.

2 - وئام محمود النجار ، المرجع السابق، ص 41.

طريقة عمل النظام الدولي لا يمكن أن تختزل في مجرد الأعمال الداخلية للدولة فمن خلال سمات واحدة تتعلق بداخل الدولة، لا يمكن التنبؤ و تفسير النتائج والتي تعتمد أساسا على وضعية الفاعلين داخل النظام الدولي فضلا عن صفاتهم. كما أنه لا يمكن الاستدلال على حالة السياسة الدولية من التكوين الداخلي للدول، و لا يمكن أيضا التوصل إلى فهم السياسة الدولية عن طريق جمع السياسات والسلوكات الخارجية للدول.

وكبديل لدراسة التركيب الداخلي للدول لشرح السلوك الدولي، يقترح والتز مقتربا بنيويا يركز على الطبيعة الفوضوية للنظام. حيث يشير والتز من خلال تركيزه على هذه الفكرة إلى رسم روابط بين ديناميكيات القوة للنظام وتصرفات الدول. فكل دولة تتبع مصالحها الخاصة أيا كان تعريفها،و القوة هي الوسيلة لتحقيق تلك المصالح. و ذلك بسبب عدم وجود عملية ثابتة يمكن الاعتماد عليها للتوفيق بين المصالح المتضاربة الناشئة بين وحدات متماثلة في ظل حالة من الفوضى.

ووفقا لوالتز، تختلف بنى النظام الدولي في ثلاث جوانب، هي: تنظيم المبادئ، سمات الوظائف من أجزاء متباينة رسميا، و القدرات النسبية أو القوة) للوحدات نفسها. افترض والتز أن الدول تؤدي نفس الوظيفة في النظام الدولي، حيث أصبح أهم بعدين للتفريق بين أداء الوحدات لأدوارهم هي الاهتمامات الفرعية و القدرات النسبية للدول في النظام الدولي.[1]

و قد حاولت الواقعية الكلاسيكية الجديدة الجمع بين المتغيرات الداخلية و المتغيرات الخارجية لتحديث طروحات الفكر الواقعي الكلاسيكي، حيث ترى أن أهداف الدول الخارجية يمكن أن تحدد و تفسر انطلاقا من مكانة الدولة في النظام الدولي و كذا قدراتها النسبية من القوة المادية. لكن قدرات الدولة النسبية من القوة تؤثر بطريقة غير مباشرة على السياسة الخارجية، لأنه لا يمكن تفسير ضغوطات و اعتبارات البيئة الخارجية، إلا من خلال متغيرات البيئة الداخلية كطبيعة النظام و سياق اتخاذ القرار، الاعتبارات الفردية ...الخ[2]

وتنقسم الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى شقين دفاعيين و هجوميين. حيث أسهمت الواقعية الدفاعية بافتراضات تتعلق بدوافع الدولة. و تختلف الواقعية الدفاعية عن الجديدة

1 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 157.

2 - نفس المرجع، ص 221.

من حيث اعتمادها على الاختيار العقلاني لشرح سلوك الدولة، في حين تسمح الواقعية الجديدة للأسس المحلية المتعددة بالمساهمة في شرح و تفسير السلوكية الدولية. كما أضافت الواقعية الدفاعية توازن هجوم - دفاع كمتغير و يرى الدفاعيون أن الأمن سلعة متوفرة، و الدول العقلانية تدرك ذلك، لذلك فهم يعتبرون أن الفوضى الدولية غير خطيرة و أن المعضلة الأمنية ناتجة عن الإدراكات الخاطئة للقادة والزعماء و المؤدية إلى التوسع والحروب.[1]

في حين يرى الهجوميون عكس ذلك. فالأمن هو من السلع النادرة التي تتنافس الدول لأجل الحصول على الحد الأدنى منه. لذلك فإن الفوضى الدولية خطيرة، لأنها تكون هذه الإدراكات لصناع القرار (الأمن، سلعة نادرة) ،و يرى ميرشايمر من خلال الواقعية الهجومية بأن هيكل النظام الدولي يوفر حوافز ا قوية للدول للبحث عن فرص الحصول على القوة على حساب منافسيها. و بعكس رؤية والتز أن هدف الدولة هو "البقاء"، فإن يرشايمر يجادل بأن الهدف النهائي للدولة هو أن تكون قوة مهيمنة في النظام، لكن تبقى النظريتان تبينان كيف أن النظام الفوضوي يجبر الدول للسعي إلى اكتساب القوة للحفاظ على بقائها و تتفق النظريتان حول فكرة ارتباط القدرات النسبية للدولة و طبيعة سلوكها الخارجي.

أعطت الواقعية الجديدة الأسبقية لبنية النظام الدولي كوحدة أكثر أهمية للدراسة باعتباره قوة في حد ذاته، إذ يعمل على تقييد سلوك الفواعل في المحيط الدولي و اعتبرت أن هذه البنية تحدد وفقا لمبدأ التنظيم في ظل غياب سلطة عليا داخل النسق الدولي، و كذا من خلال توزيع القدرات بين الدول ، حيث تحدد هذه الأخيرة وضع الدولة داخل النظام.

لذلك فالواقعية الجديدة ترى أن الغاية من السلوكات الخارجية للوحدة هو تحقيق مجموعة من المصالح الوطنية التي يتصدرها اكتساب القوة للحفاظ على أمنها، ويرتبط هذا السلوك بالقدرات النسبية للدولة، كما تتحكم طبيعة النظام الدولي في سلوك الوحدة السياسية، إذ تعمل بنية النظام على تحفيز الدول على انتهاج بعض السلوكات ، كما قد تعمل على إجبارها على تركها.[2]

1 - نفس المرجع، ص 222.

2 - وئام محمود النجار، المرجع السابق ، ص 42.

المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة

جادل مفكرو هذا التيار أن السياسة الدولية لديها فرص أكثر للتعاون المستمر و المستدام، لذلك كانت فكرتهم الأساسية تركز على مفهوم الاعتماد المتبادل المعقد. 2 لذلك بني النقد الليبرالي للواقعية الجديدة على 5 افتراضات، هي: 3

1- الدول ليست الفواعل الرئيسة في السياسة الدولية.

2- الدول ليست فواعل موحدة و عقلانية.

3- الدول أصبحت أقل اهتماما بالقوة و الأمن.

4- الدول لا تعارض بالضرورة التعاون كما ترى بعضها البعض كشركاء و ليس كأعداء.

5 -المؤسسات الدولية تعزز التعاون.

وهكذا تكون الليبرالية قد تحدت الفكرة الواقعية القائلة أن الدولة هي الكيان الأكثر أهمية في العلاقات الدولية. و شدد منظرو الاعتماد المتبادل على أهمية الفواعل من غير الدول كالشركات المتعددة الجنسية و دورها المؤثر في مجتمع عالمي أكثر تعقيداً، والذي أصبحت فيه القوة العسكرية أقل أهمية أو ليست لها صلة بتشكيل العلاقات بين الدول.

ويؤكد الليبراليون أن غالبية المعاملات و التفاعلات بين الدول ذات طابع سلمي، حيث تتوافق مع القانون الدولي و المنفعة المتبادلة بين الدول، إذ يصرح ميشال دي مونتسكيو أنه يمكن التغلب على الفوضى الدولية من خلال بعض أنواع العمل الجماعي،كما يأمل إيمانويل كانط أن البشر سوف يتعلمون طريقة لتجنب الحرب،و ذلك لأن الليبراليين يرون أن الحرب ليست أداة للسياسة الخارجية العادية، بالرغم من أن حدوثها يعتبر أمرا لا مفر منه بالنظر إلى طبيعة الحياة البشرية، و لكن يمكن أن تكون خطرا على الحرية الفردية، لذلك يجب أن تكون محدودة.[1]

ويعتقد الليبراليون أن التفاعلات الاقتصادية و التجارية بين الأمم هي بمثابة مصدر للعلاقات السلمية فيما بينها، و ذلك لأن هذه الأمم تميل إلى التعاون لتحقيق المنفعة المتبادلة من خلال زيادة الاتساع بين الإقتصادات الوطنية وتداخلها. حيث يرى الليبراليون أنه في حين تعمل السياسة على التفريق، فإن الاقتصاد يعمل على توحيد الشعوب، فبإمكان

1 - ا وئام محمود النجار المرجع السابق، ص 42.

اقتصاد ليبرالي دولي أن يعمل على تلطيف السياسة الدولية من خلال خلق علاقات مصالح متبادلة، حيث يعطي الليبراليون أهمية للجوانب الاقتصادية ومسألتي التعاون و المكاسب.[1]

حيث يعتبرون أن زيادة الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول، يؤدي إلى فرص أقل من اندلاع الحروب و انتقدت الليبرالية التمييز الحاد بين المجال المحلي الداخلي و المجال الدولي بالنسبة والتز في عدم أخذه بعين الاعتبار تأثير الداخل المحلي Milner للواقعية. حيث انتقد ميلنر في الخارج الدولي من حيث قوة وسياسة الدولة. و من غير الممكن لأحد أن يعتقد أن السياسة الخارجية و السياسة الدولية دون النظر إلى ما يجري داخل الدول سواء كان واقعيا أم لا.

حيث نجد مثلا النظم الديمقراطية أقل ميلا للحروب من غيرها،وذلك بسبب الضوابط و التوازنات التي تفرضها الديناميكيات الداخلية للدولة فالإقتصادات الرأسمالية سلمية في جوهرها، حيث يعتبرون أن سبب الحروب الحديثة هو الاحتفاظ " بالبقية الضئيلة" من الهياكل الاجتماعية التي كانت قائمة قبل الرأسمالية حسب **جوزيف شومبيتر** الذي أكد أن السياسة الخارجية تكون ذات طبيعة سلمية في مجتمع رأسمالي حقا. لذلك تناول الليبراليون بشكل مطول مسألة العلاقة بين الترابط الاقتصادي و مدى سلمية العلاقات بين الدول أو النزاعات فيما بينها[2].

تأخذ النظرية الليبرالية بعين الاعتبار ثلاث ظواهر في إطار مساهمتها في مجال دراسة التنظير للعلاقات الدولية، وهي:[3]

أ - تضع الليبرالية تفسيرات بشأن التنوع والاختلاف في المضمون الحقيقي للسياسة الخارجية.

ب- تقدم تفسيرات حول التغيير التاريخي في النظام الدولي.

1 - روبرت غيبلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004 ، ص 51.

2 - روبرت غيبلين، المرجع السابق، ص 80.

3 - أنور محمد فرج ، المرجع السابق، ص 277.

ج- تقدم تفسيرات تخص مميزات السياسة الدولية المعاصرة. بين الدول الصناعية المتقدمة الديمقراطية. و من أبرز الأمثلة على ذلك "مفهوم الأمن التعددي لكارل دويتش" والاعتماد المتبادل المعقد ل " كوهين و ناي".

- يرى الليبراليون أن الرفاه والسلام و العدالة تدار من طرف مجموعة من القوى المعتمدة على بعضها البعض و التي تشكل أوجها لعمليات التحديث،كما يرون أن الثورة العلمية و الثورات الفكرية الليبرالية تحافظ على التحولات العميقة في العلاقات الدولية.[1]

من هنا لا يمكن فصل السياسة الخارجية عن المسار السياسي الحاصل في البيئتين الداخلية و الخارجية. ذلك لأن تزايد نشاط بعض الفواعل الداخلية و الفواعل فوق-القومية (كالشركات متعددة الجنسيات و المنظمات الدولية) و انتشارها، أدى إلى بلورة شبكة من التفاعلات التي يصعب التحكم بها من طرف مؤسسات الدولة القطرية الرسمية. و قد ساهمت هذه الفواعل من خلال نشاطاتها في بناء نظام معقد من المصالح التي تتعدى حدود الاهتمامات التقليدية للدولة القطرية. وهو ما يجعل السياسة الخارجية للدولة مخترقة من طرف هذه الفواعل. ومن هنا يكون تعريف السياسة الخارجية أقرب إلى كونه مسار سياسي و اقتصادي داخلي و دولي معقد عن كونه مجرد سلوكيات ناتجة عن حسابات و اعتبارات الجهاز الرسمي الموحد لاتخاذ القرار.

ويؤكد الليبراليون أن احتمالات الحرب تقل وتتعاظم فرص السلام، إذا كانت الاتصالات بين الأمم قوية[2]. فالنظام السياسي الدولي المعاصر - حسب الليبراليين- يتميز بظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل، حيث تذهب مختلف الوحدات السياسية إلى إشباع حاجاتها المتنامية لشعوبها من خلال دخولها في تفاعلات تعاون و تبادل مع مختلف الوحدات السياسية الأخرى و من خلال الاعتماد المتبادل، يصبح مستوى الأداء الاقتصادي داخل دولة معينة لا يتوقف على ما يحدث داخلها، و إنما ما يحدث داخل البلدان التي هي على علاقة معها ماليا أو تجاريا. لذلك فالاعتماد المتبادل هنا يشير إلى الوضعية التي تتسم بالتأثيرات التبادلية بين الدول أو بين فاعلين من دول، مختلفة حيث تنشأ هذه التأثيرات –غالبا - عن التعاملات الدولية كانسياب السلع، و الأموال والناس

1 - نفس المرجع، ص 278.

2 - حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص 159.

عبر الحدود الدولية، فالاعتماد المتبادل بين الدول في المجال الاقتصادي،و خصوصا فيما يتعلق بالمنتجات الحيوية و الإستراتيجية يجعل الحرب اختيار غير عقلاني.

ويرى الليبراليون أن بيئة العلاقات الدولية هي أقرب إلى حالة الاعتماد المشترك منه إلى حالة الفوضى و الحرب، حيث أصبحت اهتمامات الدول في سياساتها الخارجية، تركز على قضايا التطور التقني والاقتصادي، وذلك على حساب القضايا الأمنية.و هو ما خلق مناخا من التفاهم و التعاون بين الدول، و الاعتماد المتبادل صفة مميزة لكل نظام، لذلك فالنظام الدولي أيضا يعرف بدوره أنماطا من التفاعلات بين الفاعلين. و يعرف الاعتماد المتبادل بأنه ظاهرة معقدة تتضمن أنماط تفاعلية متعددة الأبعاد و متعددة القطاعات بين الدول، ينتج عنها حساسية عالية للأعضاء للتغيرات التي قد تطرأ على أحدهم، بالإضافة إلى درجة عالية من التأثير والتأثر بالقوى و الأحداث الخارجية.[1]

ولا تكون نتائج الاعتماد المتبادل مرتبطة دائما بالسلام، إنما هناك علاقة بين الاعتماد المتبادل و الحرب. فلا يمكن الجزم بنتائج متفائلة أو متشائمة، بل يمكن الاعتماد على عوامل ديناميكية التي تحدد التوقعات بشأن التجارة المستقبلية. فإن كانت إيجابية، فإن القادة يذهبون إلى التوقع أن الفوائد والمكاسب ستكون حقيقية، وبالتالي يخفضون من الأسباب المؤدية إلى احتمال الحرب.

أما في حالة التشاؤم فيكون العكس. لذلك فالاعتماد المتبادل يحتمل التعاون والسلام، كما يحتمل الحرب و الصراع. فهو يعمل عادة على تكييف المصالح المتناقضة،و لا يعمل على إلغائها تماما، كما أن التبادل الثقافي و العلمي بين الشعوب، يعمل على تقليص التناقض في التصورات و الأهداف بينهم ما يؤدي إلى التعاون.

كل ذلك أدَى بالليبراليين إلى التركيز على مفهوم القوة الناعمة خصوصا جوزيف ناي، حيث يرون أنه يمكن للدولة أن تمارس القوة بطريقة غير مباشرة، باعتمادها على موارد القوة المعنوية كالثقافة والايدولوجيا و المؤسسات على النحو الذي يجعل من الدول الأخرى تريد أن تتبعها و ت عجب بقيمها و تتشبه بمثلها، و تطمح للوصول إلى مستويات تقدمها ورخائها، وتضع مصالحها بشكل يتوافق و مصالح تلك الدولة، ما يجعل الأخيرة تصل إلى النتائج التي تريدها.[2]

1 - حسين بوقارة ، المرجع السابق،ص 159.

2 - أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 279.

وتفترض الليبرالية عدم وجود تراتبية ثابتة تخص أولوية الموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية. و تهتم بقضايا جديدة هي بمثابة تحديات للمجتمع الدولي المعاصر، مثل عدم التوازن البيئي، تناقص موارد الطاقة المحدودة من خلال الاستنزاف، مشكل نقص الغذاء و تزايد عدد السكان، بالإضافة إلى مشاكل حقوق الإنسان.[1]

ويدرك الليبراليون أن السلوك الدولي و النتائج المتر تبة عليه تنبع من محفزات متنوعة، وليس من اعتبارات الأمن فقط. حيث يوجهون اهتمامهم إلى عمليات دولية مهمة تحصل تحت ظروف تتواجد نتيجة لاجتماع سلوك الفاعلين الجدد والدول و تفاعلاتهم.

المطلب الثالث: المقاربة البنائية

عرفت النظرية البنائية اهتماما كبيرا في فترة الحرب الباردة، خاصة على يد المنظرين **نيكولا أونف وألكسندر واندت** حيث حاول أونف فهم ما حدث من تحولات بعد الحرب الباردة من خلال التركيز على مدى تأثير البنية على سلوك الفاعلين في ظل تأثيرات الهوية.[2]

والبنائية بالنسبة لمنظريها مقاربة مميزة للعلاقات الدولية، تركز على البعد الاجتماعي المشترك للسياسة العالمية. فحسب البنائية، تتم التفاعلات ضمن العلاقات الدولية وفق قيود مادية أو مؤسسية على المستويين المحلي و الدولي. كما لا يمكن إدراج التفاعلات ضمن المصالح المحددة، و لكن ينبغي أن يتم إدراكها باعتبارها نمطا من الأعمال التي تعمل على صياغة الهويات،كما تعمل هذه الأخيرة على صياغتها عبر الزمن. و تعمل البنائية الاجتماعية على تقديم نموذج عن التفاعل الدولي، أول الذي يركز على التأثير المعياري للهيكليات المؤسسية الأساسية و للعلاقة القائمة بين التغيرات المعيارية و هوية الدولة و مصالحها.[3]

وينطلق الكسندر واندت من الفرضيات التالية:

- أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.

1 - نفس المرجع، ص 311.

2 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 232.

3 - خليل حسين،العلاقات الدولية النظرية و الواقع ، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2011 ، ص 255

- تشكل البنى الاجتماعية المتواجدة ضمن النظام هويات و مصالح الدول في إطار نسق مترابط.

وعليه، فإن البنائية لا تحدد الواقع انطلاقا من توزيع القوى المادية بل تحدده الأفكار والعلاقات الاجتماعية بين البشر،لذلك فهي تنظر للواقع نظرة تذاتانية باعتباره نتيجة للاتصال الاجتماعي الذي يضمن تقاسم بعض القيم و المعتقدات.

ترى البنائية أن مسألة الهوية هي من المسائل الجوهرية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، حيث تحولت الصراعات إلى داخل الدول، بعدما كانت بين الدول أثناء الحرب الباردة، حيث تؤكد على طريقة تعامل الهويات مع كيفية استيعاب الوحدات السياسية لها واستجابتها لمطالبها و مؤسساتها.

وفي هذا الصدد، ترى البنائية أن هوية الدولة وكيفية تحديدها وتكونها متغيرة و تعتمد على الأطر التاريخية والثقافية و الاجتماعية. لذلك فإن فهم الهويات مهم لفهم السياسة العالمية، حيث تؤثر الهوية في المصالح و الأفضليات فهي تعكس أولويات و أفعال الدول القادمة. كما تعمل الدول على إعادة إنتاج هويتها من خلال التعامل الاجتماعي.[1]

ويعتبر مفهوم الهوية من المفاهيم الأساسية عند تيار البناء الاجتماعي، و الهويات لا يمكن اختزالها في المصالح، فالهويات تشير إلى الفاعلين حيث تعين النوع الاجتماعي و الكيان القائم، فيما تنصرف المصالح إلى رغبة الفاعلين، لذلك فالفاعل يحدد هويته أولا ثم تحدد هي مصلحته.

وتعتبر الهوية ضرورية سواء على مستوى المجتمع الداخلي أو السياسة الدولية، و ذلك للحصول على إمكانية التنبؤ حيث تدل معرفة الهويات على أنماط السلوك المتوقعة للفواعل.

حسب واندت تتولد أربعة مصالح أساسية للدولة من الهوية المشتركة، و هي:

- الأمن الفيزيقي، حيث تضمن من خلاله اختلافها عن الفاعلين الآخرين.
- الأمن الانطولوجي، أو قابلية التنبؤ في العلاقة مع العالم، و الذي يخلق الرغبة في هويات اجتماعية مستقرة .

1 - عبد الناصر جندلي، المرجع السابق، ص 323.

- الاعتراف بها كفاعل من قبل الآخرين.
- التنمية و التطور حيث يلتقي الطموح الإنساني من أجل تحقيق حياة أفضل.[1]

لا يؤمن البنائيون بوجود واقع اجتماعي خارجي معطى موضوعي، بل يعتبرون أن الواقع الاجتماعي لا يخرج عن الوعي الإنساني. فالنظام الدولي من صنع الإنسان وأفكاره، فهو بناء فكري، نظام للقيم و المعايير التي وضعها البشر في سياق زمكاني متصل وأن أي تغير في الأفكار القائمة في العلاقات الدولية، ستؤدي حتما إلى تغيير النظام، لأنه يتضمن تلك الأفكار.

من هذه الافتراضات، نجد أن البنائية تحاول انتهاج منظور اجتماعي إرادي،كما حاولت البنائية في إطارها النظري معالجة مشكل العلاقة الفاعل/البنية ولهذه المشكلة علاقة بمستوى التحليل.

إن الأخذ بهاتين المسلمتين؛ بأن الوكيل الإنساني و الهيكل الاجتماعي يشتركان في الوجود و يعتمدان على بعضهما البعض، يجعل البنائية تنظر للوكلاء بأن لهم أهداف يعملون على تحقيقها من خلال تشكيل الهياكل التي تحتويهم. لذلك فالبنائية تعتبر نظرية هيكلية للنظام الدولي تقوم على الأفكار التالية:

- الدول هي الفواعل الأساسية للتحليل في العلاقات الدولية.
- الهياكل في نظام الدول هي اجتماعية مشتركة أكثر منها مادية.
- إن مصالح وهويات الدول تصنع وتبنى بواسطة البنى الاجتماعية وليست معطاة و موضوعية.[2]

كما أكد أونف على أهمية الخطاب ودوره في تكوين الهوية، و يرى أنه 3 أنواع:

- خطاب الأفعال الإخبارية
- خطاب الأفعال التوجيهية
- خطاب الأفعال الإلزامية

ولكل نوع وظيفة مختلفة، و من هنا تنشأ فئتان من القواعد: تأسيسية و تنظيمية، حيث تمثل الأولى أداة للبناء الاجتماعي، أما الثانية، فتمثل أداة الضبط الاجتماعي.[3]

1 - أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 439.

2 - أنور محمد فرج، المرجع السابق، ص 436.

3 - نفس المرجع، ص 433.

لذلك فقد اهتمت البنائية بدراسة دور العوامل الثقافية في تشكيل هوية الجماعات والدول و صياغة المبادئ المنظمة للعلاقات الدولية، و ترى البنائية أن هذه العوامل غير معطاة للفاعلين الدوليين، إنما تتعرض دائما لإعادة تشكيل من طرفهم.

ويرى البنائيون أن هذه العوامل تلعب دورا حاسما في تعريف المصالح الوطنية للدول و صنع سياستها الخارجية. كما أن تعريف الجماعة لهويتها يساعدها في تحديد مصادر التهديد الذي تتعرض له و حلفاءها المحتملين في مواجهته. لذلك فسياسة الهوية هي التي تقدم –غالبا- تفسيرا واضحا و أفضل حول نظرة دولة ما إلى دولة أخرى على اعتبار أنها تهديدا محتملا لأمنها. [1]

وبذلك فسلوكيات الأفراد والجماعات ومصالحها تحدد و تفسر بالرجوع إلى المصادر الفكرية والقيمية التي تشكل هوياتهم.و هذه الأخيرة تتحكم فيها محتويات الخطابات السائدة، اتجاهات النخب، اتجاهات الرأي العام، و التفاعل مع المجموعات الأخرى. لذلك فإن التغيير في البنية الدولية باعتماد أفكار وقيم تضمن السلوك الواعي و السلمي في العلاقات الدولية،و هو الكفيل بإحداث تحولات في مسارات و أهداف السياسة الخارجية للفواعل. و هنا فالنظرية تمتلك تصورا تعاونيا و معياريا للتفاعلات الدولية.[2]

من خلال المقاربات المدروسة، نلاحظ أن كل مقاربة ترتكز على افتراضات معينة وتنطلق في تفسيرها للسلوك الخارجي للوحدات السياسية في إطار السياسة الدولية من شروط معينة وأهداف محددة تجعل من الوحدة السياسية تسير في إطارها باتجاه تحقيق و تنفيذ الأهداف المسطرة. لذلك فكل مقاربة توفر لنا أداة فحص وتحليل للسلوك الخارجي ومختلف أسبابه في إطار التفاعلات الدولية.

1 - محمد شاعة، المرجع السابق،ص 77.

2 - حسين بوقارة، المرجع السابق، ص 234.

الفصل الثاني

السياسة الخارجية الأمريكية بين النظرية والتطبيق

المطلب الأول: المفهوم العام للسياسة الخارجية

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية

(المفهوم والمبادئ والأهداف والوسائل)

المطلب الثاني: مفهوم السياسية الخارجية الأمريكية

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية

المطلب الرابع: وسائل السياسة الخارجية الأمريكية

المبحث الثاني: محددات ومؤسسات صنع

السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لصناعة القرار

في السياسة الخارجية الأمريكية

يعد موضوع السياسة الخارجية من أهم الموضوعات المعاصرة كونه إحدى فروع العلوم السياسية الهامة، و بالرغم من عدم وجود اتفاق بين الدول على تعريف معين كما مفهوم الإرهاب، إلا أن هناك بض التعريفات التي وضعت إطار مفاهيمي لمفهوم السياسة الخارجية وفق محددات ومنطلقات أساسية تحكمها، ولعل كل سياسة خارجية لأي دولة لديها أهدافها وأساليبها من أجل تحقيق مصالحها الخاصة بما لا يتعارض مع مصالح الآخرين وفق رؤية متفق عليها من قبل صانعي القرار أو المؤسسات التي لديها نفوذ واسع في صنع السياسة الخارجية، ونظرًا لأهمية ظاهرة الإرهاب على المستوي الدولي، سنحاول في هذا الفصل التطرق إلى ماهية السياسة الخارجية بشكل عام وبشكل خاص من وجهة النظر الأمريكية وكذلك إبراز بعض التحديات التي تواجهه السياسة الخارجية وأيضا معالجة ظاهرة الإرهاب، ومكافحته وفق جهود السياسة الخارجية الأمريكية ذات العلاقة في موضوع الدراسة.

المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية (المفهوم والمبادئ والأهداف والوسائل)

يُعد مفهوم السياسة الخارجية كمفاهيم العلوم الاجتماعية التي تعاني من إشكالية في صعوبة إيجاد تعريف موحد لها، بسبب وجود أراء متعددة ومتباينة وتعدد المدارس الفكرية التي تناولت هذا المفهوم. وبالتالي يتحتم ضمن الخطوات المنهجية التعرض بشكل مبسط لمفهوم السياسة الخارجية بشكل عام والأمريكية بشكل خاص ومبادئها وأهدافها ووسائلها

المطلب الأول: المفهوم العام للسياسة الخارجية

هناك الكثير من التعريفات لمصطلح السياسة الخارجية نذكر منها أبرز التعريفات:
تعرف السياسة الخارجية بشكل عام على أنها سلوك الدولة اتجاه محيطها الخارجي، وقد يأخذ هذا السلوك أشكال مختلفة موجهة نحو دولة أخرى، أو غيرها كالمنظمات الدولية أو قضايا معينة.[1]

وقد عرفها كل من " **فيرنس** "و"**سنايدر**" بأنها "منهج للعمل، أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة، أو واقعة معينة حدثت، أو تحدث، أو يتوقع حدوثها في المستقبل".

والواضح من خلال التعريف السابق أنه لا يفرق بين السياسة الخارجية والداخلية فكذلك السياسة الداخلية تشتمل على مجموعة من القواعد التي تستعمل للتصرف والاختيار. أما من وجه نظر الدكتور محمد أبو الليل فعرفها بأنها "عبارة عن خُطط تقوم الدولة برسمها وتقوم بتطبيقها خارج حدودها الإقليمية تجاه الوحدات الأخرى مع بيان ماهية هذه الخطط التي ترمي إلى تحقيق السياسة الخارجية.

ويقدم كلا من **بلانو وأولتون** تعريفاً للسياسة الخارجية بأنها عبارة عن منهاج مخطط للعمل يطوره صانع القرار في الدولة تجاه الدول أو الوحدات الدولية الأخرى بهدف تحقيق أهداف محددة في إطار المصلحة الوطنية.[2]

---

1 - دايخة إبراهيم، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، جامعة باتنة، 2009، ص 27.

2 - السيد سليم، المرجع السابق ، ص 07 -10.

وهذا يعكس مدى ارتكاز السياسة الخارجية على عنصري التخطيط والمصلحة الوطنية لأي دولة اتجاه الدول الأخرى لتحقيق أهدافها ومصالحها. وعرفها الدكتور محمد سليم في كتابه تحليل السياسة الخارجية، "هي برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل البرنامجية المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي".[1]

وبحسب مجلة السياسة الخارجية الأمريكية، فالسياسة الخارجية هي: "**مجموعة الأهداف السياسية التي توضح كيف أن هذا البلد سوف يتفاعل مع سائر بلدان العالم وهي تصمم لمساعدة الدول على حماية مصالحها الوطنية وأمنها القومي وخدمة الأهداف الإيديولوجية والازدهار الاقتصادي، وتحدث، نتيجة التعاون السلمي مع الدول الأخرى، أو خلال العنف والحروب والاستغلال**"[2]

ويعتبر هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي الأسبق السياسة الخارجية "**بأنها تبدأ حيث تنتهي السياسة الداخلية، ولا يصح هذا المفهوم إلا في فترات الاستقرار حيث يكون لدى الدول في هذه الفترات مفهوم و إدراك مشترك لقواعد اللعبة العالمية**".[3]

لذا يمكن القول بأن السياسة الخارجية هي وجه خاص من أوجه السياسة الداخلية وأداة مهمة لتحقيق الأهداف القومية الأمريكية من خلال العمل على الساحة الدولية.[4]

ويحدد *puchala* أهداف السياسة الخارجية العامة في أن سياسة أي دولة تدور بصفة عامة حول مجموعة من الأهداف وهي: (حماية الذات، الأمن، الرفاهية الاقتصادية، والهيبة الدولية. ومن الطبيعي أن يختلف مفهوم كل وحدة دولية لهذه الأهداف، والعلاقة بينهما وأولوية كل منهما بالنسبة للأخرى، كما أنه من الطبيعي أن ت وجد أهداف أخرى بجانب تلك الأهداف، تتحدد تبعاً للمنطقة الجيوسياسية الموجودة بها).

من خلال التعريفات السابقة، نلاحظ مدى تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة تعريف موحد لدى المفكرين والسياسيين وذلك نظرا لتعدد الأهداف والمصالح التي تنعكس

1 - السيد سليم، المرجع السابق، ص 12.

2 - إبراهيم دايخة،المرجع السابق، 2009، ص 26-27.

3 - أماني القرم ،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني 2001-2006، جامعة القدس 2007، ص 80.

4 - ربيع محمد، صنع السياسة الأمريكية والعرب، ط1، دار الكرمل للنشر،عمان، 2009، ص 16.

بصورة وبأخرى على السلوك الخارجي. وبعيداً عن إشكالية التعريف، يمكن القول بأن السياسة الخارجية تعبر عن مجموع الأهداف والمبادئ المراد تحقيقها على المستوى الخارجي للدولة، من خلال الوسائل المتاحة وذلك لتحقيق المصلحة العليا للبلاد.

المطلب الثاني: مفهوم السياسية الخارجية الأمريكية

بعد أن تطرقنا إلى ماهية السياسة الخارجية بشكل عام سنتطرق إلى ماهية السياسة الخارجية الأمريكية بشكل خاص، حيث تعتبر السياسة الخارجية إحدى المداخل الهامة التي تصف السلوك الخارجي الأمريكي في التعامل مع النظام الدولي.

من خلال تقديم المفهوم المختصر للسياسة الخارجية بشكل عام، وإسقاطه على موضوع السياسة الخارجية الأمريكية يتيح لنا التعرف على شكل ومضمون السياسة الخارجية الأمريكية وبالتالي يقصد بالسياسة الخارجية الأمريكية سياسة دولة الولايات المتحدة الأمريكية في التعامل مع الكيانات والقضايا الموجودة في المسرح الدولي.[1]

وبشكل عام إن السياسة الخارجية الأمريكية هي نتاج لمجموع خبرة تراكمية وقرارات مستمرة وتنافس قوي بين مؤسسات النظام المختلفة التي تشترك في صنع، القرار السياسي والتي يجمعها هدف واحد مشترك وهو المصالح القومية العليا للبلاد.[2]

والذي هو جوهر السياسة الخارجية الأمريكية. لذا نُلاحظ أن المخاوف الأمنية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م أصبحت مدخلاً أساسيا للتعريف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه دول العالم.

للولايات المتحدة الأمريكية مرجعية خاصة بها تحدد سلوكها وسبلها وأساليبها في تحقيق أهدافها وتصريف شؤونها الخارجية.[3] فلكل مرحلة من المراحل لها سياسة خاصة بها بحسب عناوين المرحلة التي تمر فيها الولايات المتحدة فن ا رها كيف غيرت من مفهومها السابق للسياسة الخارجية الأمريكية قبل الأحداث من موقف الاحتواء إلى موقف الحرب الاستباقية بعد الأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م. وهذا دليل على تغير مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية بحسب الظروف.

---

1 - عبد المالك تلي،آلية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، المدونة الشخصية 2010، نقلا من الموقع الإلكتروني: *http://telliabdelmalek.maktoobblog.com/7/%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%23/11/2016.*

2 - أماني القرم، المرجع السابق، 2007، ص 81.

3 - موقع الحوار المتمدن، 2007.

http://www.ahewar.org/debat/nr.asp 24/12/2015.

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية

أولا/ مبادئ السياسة الخارجية:

اعتمدت السياسة الخارجية الأمريكية علي مبادئ وقيم تبنتها في صياغة سياستها الخارجية ومن أهم تلك المبادئ نذكر منها علي سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

1. مبدأ العزلة أو ما يعرف بمبدأ مونرو:

من المعروف أن الأمريكيين تاريخياً كانوا أكثر ميلا للعزلة على المستوى الدولي، ويعد مبدأ مونرو* من أهم المبادئ التاريخية التي أنشأت على أصولها السياسة الخارجية الأمريكية بصورة مميزة عن ما كان سائدا في العالم القديم. ، وفي رسالة موجهة للكونجرس 1823م أوضح مونرو أن هناك مبدأين دائمين للسياسة الخارجية الأمريكية وهما: [1]

أ- عدم التدخل في المشاكل الأوروبية.

ب- عدم السماح لهذه الدول التدخل في السياسة الأمريكية.

ولكن بعد الحرب العالمية الثانية شهد تدخلاً واندماجاً أمريكيا متزايداً في النظام العالمي وقضاياه، ومع ذلك ما زال مبدأ العزلة يؤثر على عقلية وتفكير صانع القرار السياسي الأمريكي في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وذلك من خلال عدم شعور الأمريكيين المستمر بعدم الثقة في حلفائهم الدوليين، وأيضا عدم رغبة الأمريكيين في تحمل تكاليف عالية لإتباع سياسة خارجية تدخليه وخاصة إذا كانت مكلفة بشرياً، ويقول البعض أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م حسمت الجدل فيه لصالح أنصار التدخل لأن الأحداث أثبتت لهم بأنهم ليسوا بمعزل عن العالم، وفرضت عليهم حرباً طويلة ضد الإرهاب.[2]

---

* يعتبر من أوائل المبادئ التي أعلنتها الولايات المتحدة للعالم منذ نشأتها، وأعلن عام 1823 م على إثر استقلال معظم بلدان أمريكا الجنوبية من البرتغال ومن إسبانيا، وحينها أعلن الرئيس الأمريكي جيمز"مَنْرو" أن الولايات المتحدة ترفض التدخل في شئون الأمريكيتين، وعدم التدخل في شؤون أوروبا أبوجابر 1989، ص 402.

1 - راضي محمد،**السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية** 2001-2008،جامعة الأزهر، فلسطين غزة، 2006، ص 05.

2 - سالي بيومي، "الحرب على الإرهاب كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان"، السياسة الدولية، المجلد 42 ، ع 167 2002، ص 12.

2. مبادئ ولسن الأربعة عشر.

تعبر تلك المبادئ الأربعة عشر عن مرحلة تاريخية هامة من الإرث الذي تتباهي به السياسة الخارجية الأمريكية، فهي نقلة نوعية وغير مقصودة من مرحلة الانعزالية إلى مرحلة الانخراط في الشؤون الدولية. ففي خطاب الرئيس (ولْسُن) أمام مجلس الشيوخ الأمريكي عام 1917 م، أوضح تلك الأفكار والتي تضمنت المبادئ الأربعة عشر وهي أفكار تشكل في جوهرها الأساس التي تقوم عليه عملية صنع وتنفيذ السياسة الخارجية للولايات المتحدة. ومنها حقوق الحياد، وتجنب الدخول في أحلاف، والحد من القوات النظامية وقت السلم كما اقترح اشتراك شعب وحكومة الولايات المتحدة مع غيرهم من الشعوب المتحضرة في العالم في ضمان استمرار السلام الدائم.[1]

بالرغم من التطور الذي حصل وتغير بعض تلك المبادئ ودخولها في تحالفات دولية لأهداف خاصة، وزيادة قواتها النظامية واحتلالها دولا ذات سيادة مثل أفغانستان والعراق بحجة أنها راعية للإرهاب وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، لا زالت السياسية الخارجية الأمريكية تنهل من تلك المبادئ في خطابها السياسي الخارجي وتتمسك بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين الأساس العام لتلك السياسة.

3. مبدأ تحقيق المصلحة الأمريكية.

وهذا المبدأ اتسمت فيها السياسة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن، حيث كانت تؤمن بأولوية تحقيق المصلحة الأمريكية والتي تعني (الانفرادية – الاستعلائية) على حساب مصالح القوى الأخرى.[2] دون الاكتراث للعمل الجماعي الدولي.

4. بناء السياسة الخارجية على فكرة التدخلية الإجبارية.

وهي تقوم في جوهرها على الاقتناع بأن العالم الخارجي ما هو إلا فناء خلفي للولايات المتحدة الأمريكية، وكل ما يحدث فيه يخص الولايات المتحدة بشكل، أو بأخر ومثال ذلك منطقة الشرق الأوسط، وهذا المبدأ يحتم على الولايات المتحدة التدخل في مختلف القضايا الدولية.[3]

---

1 - راضي محمد، المرجع السابق، ص 06-07.

2 - نفس المرجع ، 2010، ص 36.

3 - العناني خليل، إلى أين تتجه أمريكا؟، جريدة الوطن، العدد 7528 ، مسقط ، 2004.، ص 31.

ولعل تدخلها في أفغانستان والعراق بحجة مكافحة الإرهاب ونشر الديمقراطية مثال يحتذى به على تدخلها في شئون الدول الأخرى، كأنه حق حصري لها.

ثانيا/ أهداف السياسة الخارجية الأمريكية

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على جملة من الأهداف، رسمت مسبقاً وذلك من أجل الحفاظ على مصالحها الخاصة وتعزيز مكانتها في العالم، حيث أن طبيعة تلك الأهداف تحدد وظيفة الدولة في المجتمع الدولي والصورة التي تسعي للوصول إليها في العلاقات الدولية.

ومن خلال متابعة التحليل للسياسة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية، يمكن أن نحدد أهدافها في المنطقة العربية في خمسة أهداف رئيسية وهي: [1]

1. حماية أمن إسرائيل والحفاظ على التوازن العسكري بينها وبين الأقطار العربية.
2. استمرار ضخ النفط العربي إلى الولايات المتحدة والدول الحليفة في أوروبا بأسعار معتدلة ومنع دخول روسيا الاتحادية في سوق النفط كمشتر.
3. حماية النظم المؤيدة للولايات المتحدة وللغرب في المنطقة وذلك بتزويدها بالسلاح والتدريب اللازمين دون أن يشكل ذلك إخلال بالتوازن العسكري مع إسرائيل.
4. محاربة نفوذ روسيا الاتحادية في المنطقة واحتوائها وحصارها بسلسلة من الأحلاف والقواعد العسكرية.
5. تشجيع العلاقات الاقتصادية والتجارية وبيع التقانة الأمريكية في السوق العربية، وذلك بعد وجود الثروة النفطية و عادة تدوير رؤوس الأموال من خلال التجارة والاستثمار وبالتالي إعادتها مرة أخرى إلى الاقتصاد الأمريكي.

إن جوهر السياسة الخارجية الأمريكية هو تحقيق المصلحة الوطنية العليا للبلاد والسيطرة على العالم، فالنظرة الأمريكية للعالم منذ خروجها من عزلتها أثناء الحرب العالمية الثانية تقوم على فكرة. المشروع، أو الحلم الإمبراطوري الأمريكي.[2]

وقد أكدت إحدى وثائق التخطيط الصادرة عن البنتاجون عام 1992 م إلى أن الهدف الرئيسي للولايات المتحدة الأمريكية في ظل النظام الدولي الجديد هو "منع نشوء

1 - علي هلال ، أمريكا والوحدة العربية1945-1982، دراسات الوحدة العربية، بيروت،1989، ص 57.

2 - مليكة قادري، "فهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة"مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة 2009، ص 49.

أي منافس جديد يمكن أن يحتل مكان الاتحاد السوفيتي سابقاً كمهدد للنظام الدولي الجديد وأن الإستراتيجية الأمريكية يجب أن تعيد التركيز على منع وعرقلة نشوء أي منافس دولي محتمل مستقبلا".

ومن بين الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية هو حماية الأمن القومي الأمريكي داخليا وخارجياً، ومنع قيام أي قوى معادية قد تهدد أمنها القومي ومصالحها الحيوية ولعل هذا الهدف انعكس عملياً عندما حدثت هجمات الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م والذي عرض أمنها القومي للخطر مما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تتخذ خطوات عملية وضربات إستباقية لبعض الدول و إعلانها حرباً ضد الإرهاب، لتفادي تكرار تلك الحوادث مرة أخرى.

المطلب الرابع: وسائل السياسة الخارجية الأمريكية

تتمتع السياسة الخارجية الأمريكية بعدة وسائل وأدوات من أجل تنفيذ سياستها الخارجية بما يتلاءم مع أهدافها المعلنة مسبقاً، وفي هذا السياق لجأت السياسة الخارجية الأمريكية إلى مجموعة من الوسائل والأدوات تتراوح ما بين الترغيب والترهيب، ومن أهم الوسائل والأدوات الرئيسية المستخدمة في السياسة الخارجية الأمريكية نجد:[1]

01- **الوسيلة العسكرية**: حيث تقوم الولايات المتحدة بتوظيف ما تمتلك من ترسانة عسكرية ضخمة في تحقيق أهداف سياستها الخارجية، معتمدة في ذلك علي قوتها ولعل استخدمها لوسيلة الردع ضمن الوسيلة العسكرية ما هو إلا لربط السياسة الخارجية بالتخطيط العسكري بعد الحرب الباردة حيث لجأت إلى استخدام أسلوب الردع الاستراتيجي وذلك من أجل ضمان حماية أمنها ومصالحها وبالتالي تحقيق أهدافها على مستوى السياسة الخارجية.

وكذلك استخدامها لمبدأ التدخل في شئون الدول الذي حظره القانون الدولي والمنظمات الدولية، إلا أنها لجأت إليه كوسيلة عسكرية لتنفيذ سياستها الخارجية بصورة مستمرة، وظهر بوضوح بعد هجمات الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م علي

1 - عبدال أزاد، سائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ا ربطة الكتاب العراقيين، كردستان. 2015، نقلا من الموقع الإلكتروني:

(http://www.iraqiwi.com/news.php?action=view&id=9604, 31.12.2015.

الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ثم قيامها بالتدخل العسكري في العديد من الدول حتى مبرر حربها ضد الإرهاب وإطاحتها بحكومة طالبان 2002م واحتلال العراق 2003م.

02- **الوسيلة الاقتصادية**: تعد الوسيلة الاقتصادية من أهم الوسائل التي تعتمد عليها الولايات المتحدة في تنفيذ سياستها وتحقيق أهدافها، حيث تستغل إمكانياتها الاقتصادية الضخمة في التأثير علي الحركة السياسية الخارجية لأحدى الدول، وقد وظفت تلك الوسيلة عن طريق تقديمها القروض، أو المساعدات إلى الدول الفقيرة وذلك بحسب الشروط التي تفرضها الشركات الأمريكية وهذا ما يعرف بسياسة الترغيب، وأيضا لجوءها إلى الحظر الاقتصادي والحصار البري اتجاه الدول التي ترفض الانصياع لسياستها وهذا ما يعرف بسياسة الترهيب. وهذا كله يدخل ضمن إطار الضغط على الدول المعينة لثنيها على اتخاذ منهج سياسي معين.

ولعل استخدامها لتلك الوسيلة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م بتهديد بعض الدول الراعية للإرهاب بالحظر والحصار الاقتصادي مثل أفغانستان والعراق وسوريا وإيران واليمن، ما لم تغير من سياستها الداخلية، ومكافحتها للإرهاب ما هو إلا دليل علي توظيفها لتعزيز مكانتها وفرض هيمنتها على تلك الدول.

03- **الوسيلة الدبلوماسية**:تعتبر الدبلوماسية من الوسائل الفعالة في السياسة الخارجية عندما تكون مدعومة من الوسائل الأخرى كالوسيلة العسكرية والاقتصادية آنفة الذكر.

ومما زاد من أهميتها كأداة للسياسة الخارجية هو تنوع أنماطها وتعدد أشكالها، وتضم الأدوات الدبلوماسية المهارات والموارد التي تستخدمها الدولة في تمثيل نفسها إزاء الوحدات الدولية الأخرى والتفاوض معها بما في ذلك شرح سياستها تجاه القضايا الدولية وحماية مواطنيها، وتعتمد الأدوات الدبلوماسية على توظيف مجموعة الموارد وهي شبكة السفارات والمفوضيات وغيرها من أدوات الاتصال بين الدول.[1]

وضعت الولايات المتحدة الأمريكية تلك الوسيلة نصب عينها من أجل الاستفادة منها في دعم السياسة الخارجية الأمريكية وتحسين صورتها من أجل قيادة العالم، وفي هذا الصدد يقول **ريجارد هاس** رئيس مجلس العلاقات الخارجية الأمريكية، علينا أن نتبع

1 - السيد سليم، مرجع سابق، ص 92.

الدبلوماسية كوسيلة حيادية للترويج لمصالح أمريكا[1]، ويستدل على ذلك بان تتفاوض الولايات المتحدة مع إيران في حل مشكلة الملف النووي وكذلك حول مسألة الإرهاب والشرق الأوسط والعراق وأفغانستان، ولا ينبغي علينا النظر للدبلوماسية كفضل، علينا اعتبارها كوسيلة للأمن القومي الأمريكي والتي لديها جميع الإمكانيات للدفاع عن مصالحها.

1 - ريتشارد هاس، علينا**إتباع الدبلوماسية كوسيلة حيادية للترويج لمصالح** أمريكا، ترجمة المدى، جريدة المدى، عدد 740 ، الثلاثاء 8 أغسطس. 2006، ص 21.

المبحث الثاني: محددات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.

تلعب المحددات الداخلية والخارجية دوراً كبيراً في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية، ولفهم تلك السياسة لابد من معرفة تلك المحددات التي تسير عليها السياسة الخارجية الأمريكية داخلياً ودولياً.

المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية

هناك العديد من المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية نذكر منها ما يلي:[1]

المحدد الأول: الرؤية الفكرية للإدارة الأمريكية الحاكمة ويطلق عليهم (المحافظون الجدد)

في الربع الأخير من القرن العشرين شهدت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة كبيرة من التيارات السياسية، وكان من أبرزها تيار المحافظين الجدد، الذين تحكموا بالسياسة الخارجية للولايات المتحدة على مستوي العالم، وبشكل خاص على منطقة الشرق الأوسط وينطلق المحافظين الجدد في تفكيرهم باعتقادهم أن الفرصة مواتية لبسط نفوذ الهيمنة الأمريكية علي العالم، وخلق أوضاع إقليمية تخدم المصالح الأمريكية ويدعون إلى استخدام القوة العسكرية لتحقيق ذلك الغرض، حيث مثل هذا التيار المحافظ الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن عام 2000 م، والتي تغيرت عن سياسة الإدارة الأمريكية السابقة للرئيس كلينتون التي تميزت بالتعاون في السياسة الخارجية طول فترة التسعينات، فبدأ يلمح مدى هذا التغيير وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م والتي مثلت لهم فرصة لتطبيق أفكارهم، و إعلانه اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات، وإعلانه ما يسمى بالحرب علي الإرهاب والتي كانت بداية ميلاد سياسة أمريكية جديدة في التعامل مع المجتمع الدولي.

هذا ما صرح به بعض أعضاء هذا التيار في أكثر من مناسبة قبل وقوع أحداث سبتمبر 2001م، حيث قال "**بول وولفويتز**" عام 1998م، وهو أحد أعضاء مشروع القرن الأمريكي الجديد (PNAC) بأن جزءاً من إستراتيجيته هو توظيف حدث مثل"**بيرل**

1 - الشاهر شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، ط1 ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق. 2009، ص 19-45

هاربور" لإيقاظ جمهور أمريكيا وتنبيهه من الخطر القادم من الإرهاب العربي على حد قوله.[1]

المحدد الثاني: دور العامل الديني في السياسة الخارجية الأمريكية

يمثل الدين عنصراً أساسياً من عناصر خصوصية المجتمع الأمريكي، برغم أن الدستور الأمريكي ينص علي فصل الدين عن الدولة، فان للدين دور مهم في صنع القرار السياسي الأمريكي، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بمسألة الشرق الأوسط.

ومن أبرز الجماعات الدينية التي انخرطت في الحياة السياسية الأمريكية وأثرت فيه بشكل ملحوظ الصهيونية المسيحية أو(الأصولية الإنجيلية) وهي حركة قومية تعمل من أجل عودة الشعب اليهودي إلي فلسطين وذلك بزعم نبوءة الكتاب المقدس.

حيث تلقى رواجاً كبير لأفكارها و عقائدها في المشهد السياسي الأمريكي المعاصر حيث أن مشروعهم يحمل مبدأ الهيمنة الأمريكية علي العالم. نشطت تلك الحركة سياسياً عندما وصل أحد أعضائها إلى سدة الحكم في الرئاسة الأمريكية جيمي كارتر ما بين عامي 1976- 1980. وتزايد نشاطها المستمر وبلغت أوجها بوصول الرئيس جورج بوش الابن من التيار المحافظ إلى سدة الرئاسة الأمريكية عام 2000م.

حتى أن الرئيس الأمريكي جورج بوش الابن أعلن بعد أحداث سبتمبر انه سيخوض حربا صليبية مقدسة ضد قوى الشر، وفي هذا السياق دعا رئيس وزراء (إسرائيل) السابق أريل شارون، الرئيس الأمريكي إلى القيام بحرب ضد قوى الشر وهو يعني أن هذا المصطلح له دلالته عند الإنجيليين وكأنه يذكره بمعركة هرمجدون.[2]

من الملاحظ مدى التغيير في الخطاب السياسي الأمريكي بعد الأحداث و إطلاق لفظ صليبية على محاربة ما يسمى بالإرهاب، ومن خلال الخطاب السياسي يظهر دور الدين في السياسة الأمريكية القائمة علي الهيمنة.

1 - عبد الحميد هشام، 11 سبتمبر صناعة أمريكية الخطوة الأولى نحو تغير خريطة العالم وتنفيذ المشروع الأمريكي للقرن الجديد، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، 2006، ص 113.

2 - نفس المرجع، ص 18.

المحدد الثالث: دور اللوبي الصهيوني في التأثير علي السياسة الخارجية الأمريكية

يلعب اللوبي الصهيوني دوراً بارزاً في رسم السياسة الخارجية الأمريكية لما يمليه من أملاءات على صناع القرار السياسي الأمريكي، ولهم تأثيراً كبيراً في اختيار الرئيس الأمريكي.

ولعل ما أعطاهم تلك الأهمية في التأثير على القرار السياسي هو ثراء اليهود في الولايات المتحدة الأمريكية، كما أنهم يشكلون قوة انتخابية تؤثر في مجريات العملية الانتخابية، و يسيطرون على وسائل الإعلام بشكل كبير.

ومن أبرز منظمات اللوبي الصهيوني المؤثرة في السياسة الخارجية الأمريكية (مؤتمر الرؤساء) و له هدف أساسي وهو التأثير على السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط، ويعمل على تقريب وجهات النظر بين الحكومتين الأمريكية والإسرائيلية فيما يخص العلاقات بينهم، والمنظمة الأخرى هي(أيباك)،تشكلت عام 1959 م واعتمدت لدى الدوائر الأمريكية بما يعرف باللوبي الصهيوني.[1] وتغلغل بشكل واضح في اجتماعات الكونغرس الأمريكي، من أجل التأثير علي القرار السياسي، وعرفت تلك المنظمة بانحيازها الكامل لإسرائيل وثني الإدارة الأمريكية على مدى عقود على اتخاذ إجراءات مناوئة للقضية الفلسطينية، أو قضايا عربية أخرى، أما عن مدى تأثير هذا اللوبي على القرار السياسي الخارجي الأمريكي ظهر جلياً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، حيث زاد هذا الدور المنوط به في تغيير وجه السياسة الخارجية الأمريكية في التأثير عليها في اتخاذ بعض الإجراءات الخطيرة تحت مبررات مكافحة الإرهاب، وانحيازها للسياسة الإسرائيلية إبان انتفاضة الأقصى الثانية ودعمها المطلق بالمال، ونشرت مجلة(**ذنيشن**) الأمريكية مقالاً للكاتب (**آري برمان**) تحت عنوان(**قبضة أيباك**) تحدّث فيه عن تدخل (**أيباك**) في رسم سياسة الولايات المتحدة الأمريكية

في منطقة الشرق الأوسط، وأشار إلى أنّ تأثير (**أيباك**) على المسئولين الأمريكيين لا يقتصر على الضغط عليهم سياسياً، بل يتعدّى ذلك إلى كتابة القوانين والقرارات التي تدعم إسرائيل ويمرّرونها في الكونجرس الأمريكي. ولكنّ الكاتب أكّد أنّ قبضة (أيباك) شرعت

1 - السهلي نبيل، المرجع السابق، 2004.

تثير سخط ومقاومة عدد من أعضاء الكونجرس الذين يرون أنّ اتخاذ مواقف متوازنة في المنطقة يخدم مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية.[1]

ولعل الكاتب أراد أن يوضح للرأي العام العالمي مدى تأثيرها كجماعة ضاغطة ضمن الكونغرس الأمريكي وتأثيرها في صياغة القرار السياسي الأمريكي أيضاً.

المطلب الثاني: المحددات الخارجية.

تُعد المحددات الخارجية محوراً أساسياً لرسم السياسة الخارجية الأمريكية، وتؤثر بشكل فعال على صانعي القرار، ولمعرفة تلك المحددات لا بد من دراسة بنية النظام الدولي وتركيبته لما لها من تأثير بالغ في توجيه السياسة الخارجية للدول.

المحدد الأول: بنية النظام الدولي كمحدد خارجي للسياسة الخارجية الأمريكية

تعد بنية النظام الدولي من أهم المحددات التي تساهم في تشكيل السياسة الخارجية وتحديد أولويات تلك السياسة وأساليب وأدوات تنفيذها.

لقد بدأ النظام الدولي يتشكل بعد الحرب العالمية الثانية تقريباً، حيث ظهرت القوتين الرئيسيتين وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً، لما تملكه تلك الدولتين من مقومات عسكرية واقتصادية كبيرة تساعدهما علي رسم السياسة للعالم بأكمله، ولكن مع تزايد التقنيات العسكرية واكتشاف السلاح النووي، ومن ثم استخدامه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية علي مدينتي **هيروشيما وناكازاكي** اليابانية، وصولا إلى فترة الحرب الباردة أصحبت من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، احتواء الاتحاد السوفيتي سابقاً وتطويق خطره، والحد من انتشار نفوذه، ودعم المنظومة الرأسمالية والسيطرة عليها.

وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي السابق، بدأ يلمس توجهات السياسة الخارجية الأمريكية في اعتمادها على فكرة توازن القوى الذي سيطر علي التفكير الاستراتيجي الأمريكي فبدأت بعقد حلف الناتو مع دول من غرب أوروبا لمواجه الخطر السوفيتي السابق وتحسبا لما قد يحدث فيما بعد.[2] فبعد نهاية الحرب الباردة طغت الأفكار الليبرالية

1 - الزبيدي، اللوبي اليهودي وسباق الرئاسة الأمريكي، أمين شبكة الانترنت للإعلام،2016، نقلا من الموقع: http://www.amin.org/articles.php?t=opinion&id=1824, 4.1.2012

2 - رسولي أسماء، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" ،(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة. 2011، ص 27.

على السياسة الأمريكية فقد نادى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب بفكرة النظام الدولي الجديد وضرورة العمل الجماعي، والذي ظهر جليا هذا التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية مع المجموعة الدولية ضد العراق في حرب الخليج الأولى عام 1990-1991م ،وكذلك سياسة كلينتون الخارجية والتي أطلق عليها البعض بالإنسانية. وصولا إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م لا تزال المفاهيم الواقعية تسطر التوجهات الخارجية الأمريكية، ولعل إدارة بوش الابن اتخذت من الأمن مصلحة قومية رئيسية وأصبح هناك عدو يهدد الأمن القومي الأمريكي بدلا من العدو السابق(المتمثل في الخطر الشيوعي)، عُرف هذا العدو فيما بعد بالإرهاب، فأعلنت الحرب عليه، ولعل أحداث سبتمبر 2001 م أرجعت بقوة مفاهيم واقعية كالأمن والقوة والهيمنة والتوسع، ولعل التواجد العسكري في أفغانستان والعراق خُير دليل على ذلك.

والنظام الدولي الجديد أتاح للولايات المتحدة الأمريكية العديد من الفرص للقيادة في ظل الأهداف الدائمة للسياسة الخارجية الأمريكية، ولعل ما حدث يوم الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م من هجمات علي الولايات المتحدة اوجد لها المبرر في استثمار هذا الحادث لمصلحتها ويقول في هذا الصدد وزير الدفاع الأمريكي السابق **دونالد رامسفيلد**: "إن الحادي عشر من أيلول احدث ذلك النوع من الفرص التي وفرتها الحرب العالمية الثانية من أجل إعادة صياغة العالم".[1]

كما وضع عليها مجموعة من القيود التي تعد بالنسبة لها تهديدات وتحديات لأهدافها الدائمة ومصالحها الحيوية في جميع أنحاء العالم، ومن بين تلك التهديدات ظهور منظمات وجماعات تسعى لتحقيق أهدافها الخاصة باستخدام كافة الوسائل المتاحة وبما فيها الوسائل المسلحة وبالتالي تشكل تهديداً مباشراً للأمن القومي الأمريكي وتؤثر بشكل مباشر على العلاقات الدولية العامة، وتحدد الولايات المتحدة التهديدات من قبل المنظمات في ثلاث أنماط وهي الإرهاب والمخدرات وشبكات الجريمة العالمية، ولعل الإرهاب يشكل التهديد الأكبر لمصالحها الحيوية في العالم وهذه بسبب ما تواجهه السياسة الخارجية الأمريكية من معارضة شديدة من تلك المنظمات بسبب انتهاجها لسياسة مخالفة لسياسة تلك المنظمات.

1 - الشاهر، المرجع السابق، 2009، ص 137.

المحدد الثاني: المصالح الحيوية في منطقة الشرق الأوسط كمحدد خارجي للسياسة الخارجية الأمريكية

تقوم السياسة الخارجية الأمريكية على مصالح متعددة ولعل أهمها هو تعزيز دورها ومكانتها العالمية بما يحفظ لها الريادة في قيادة العالم.

ويمكن تلخيص تلك المصالح علي صعيد السياسة الخارجية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط بأربع مصالح حيوية هي:[1]

01- **النفط**: تعتبر منطقة الشرق الأوسط وخصوص اً منطقة الخليج العربي من المناطق الحيوية بالنسبة للولايات المتحدة لما تملكه تلك المنطقة من المصادر الأولية للنفط والتي تعتبر شريان الحياة للنشاط الاقتصادي الأمريكي في العالم، وبالتالي ستحافظ علي علاقاتها مع تلك الدول المنتجة للبترول وبالتالي على المنظور المستقبلي سيبقى النفط يلعب دوراً مهماً في تشكيل السياسة الخارجية الأمريكية في العلاقات مع دول الشرق الأوسط، وهناك بعض المتخصصين والسياسيين الأمريكيين، الذين أوصوا بأن السياسة الخارجية الأمريكية بعد الحرب الباردة، يجب أن تكون أكثر ارتباطاً بالنفط، فزوال التهديد السوفيتي للمصالح الأمريكية يقتضي أن يكون النفط على رأس أولويات السياسة الخارجية الأمريكية، وذلك لما يمثله النفط من أهمية للاقتصاد الأمريكي فأصبح بمثابة العقد الراسخة في السياسة الخارجية الأمريكية.[2]

2- **الممرات المائية**: يتحكم الشرق الأوسط بمجموعة مهمة من الممرات المائية في العالم ممثلة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأحمر والخليج العربي، وهذا أعطى للمنطقة أهمية جيو إستراتيجية واقتصادية كبرى للمنطقة، وبالتالي فان معظم تجارة النفط تمر من خلال تلك الممرات، فبالتالي لابد من حماية المناطق المائية وخصوصاً الخليجية، حيث قال الرئيس الأمريكي السابق **جيمي كارتر** في خطابه عن حاله الاتحاد عام 1980 م ما يلي:

1 - المركز الفلسطيني للإعلام، 2004، ص 12.

2 - السياغي، المرجع السابق، ص 80، 81.

"إن أية محاولة للسيطرة على الخليج تعتبر اعتداء على مصالح الولايات المتحدة الحيوية وسوف تصدها بجميع الوسائل الضرورية بما فيها القوة العسكرية".[1]

3- **المحافظة على امن (إسرائيل)**: قامت الولايات المتحدة ببذل كل طاقتها للحفاظ على بقاء إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط لما تمثله من ذخر استراتيجي للولايات المتحدة باعتبارها حاملة طائرات ثابتة في قلب الوطن العربي لتنفذ السياسة الخارجية الأمريكية. وفي ضوء دراسة السياسة الخارجية الأمريكية تجاه (إسرائيل) ودعم الولايات المتحدة لها في جميع المجالات هناك ثلاث تصورات وهي:

أ- (إسرائيل) تجسيد لدولة جديدة يجب مساندتها ودعمها وهو واجب التزام أدبي واستراتيجي في ظل الإدارات الأمريكية المتعاقبة.

ب- (إسرائيل) تمثل أداة مهمة لتحقيق استراتيجيات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط.

جـــ- (إسرائيل) كقوة وحضارة غربية في منطقة الشرق الأوسط وتحقق مصالح الولايات المتحدة الأمريكية، وانتمائها إلي تلك الحضارة بجميع مكوناتها وأنها أنعاكس للديمقراطية الأمريكية بالتالي لاقت رواجاً في التعاطف الشديد معها من قبل الولايات المتحدة.

4- **المصالح التجارية**: لم تقتصر التجارة بين الولايات المتحدة ودول الخليج على النفط فقط

ولكن تعدى إلى التبادل التجاري بينهما، حيث تعتبر المنطقة سوقا للمنتجات الأمريكية والصناعات العسكرية والتكنولوجية الحديثة، بالتالي تضمن الولايات المتحدة إعادة تدوير الأموال واسترجاعها على شكل واردات.

من كل ما سبق يتضح مدى أهمية المصالح الحيوية في السياسة الخارجية الأمريكية والتي تعتبر من سلم أولوياتها لتنفيذ تلك السياسة وبالتالي بقاءها القطب الأوحد والمتحكم بالسياسة الدولية.

1 - أبو مطلق، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط من 2002-2011، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة، ص ص57، 58.

وقد وجدت الولايات المتحدة أمامها فرصة كبيرة لاستغلال تلك الأحداث من أجل تحقيق تلك المصالح والتي تعتبر من أهم محدداتها في السياسة الخارجية، ففتحت غطاء مواجهة الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م.

كما أن التعريفات الأمريكية للإرهاب غير الواضحة والمحددة والخالطة في معناها ما بين العديد من المفاهيم كالمقاومة، وحركات التحرر الوطني، والجهاد، كان هدفاً للتغطية على الجرائم الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، وبقاؤها خارج المحاسبة الدولية مع المحافظة على مكانتها وقوتها في الشرق الأوسط فهي أحد أهم المحددات الأمريكية أو الأهداف في منطقة الشرق الأوسط.

المحدد الثالث: العلاقات العربية الأمريكية كمحدد هام في السياسة الخارجية الأمريكية

تعتبر العلاقات العربية الأمريكية حديثة نسبي اً وتعود إلى نهاية القرن التاسع عشر ثم تطورت تلك العلاقات منذ الحرب العالمية الثانية لتصبح في خمسينات القرن المنصرم أهم العلاقات في السياسات العربية، حيث تركت أثرها على شتي مناحي الحياة.[1] ووصولاً إلى بداية الألفية الثالثة من القرن الحادي والعشرين والتي شهدت أكبر حدث في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001 م من هجوم غير مسبوق علي مبني التجارة العالمي والبنتاجون، انعكست ردود الأفعال على العلاقات الأمريكية – العربية، وبدأت العلاقة في التدهور وتبادل الاتهامات بخصوص العمل الإرهابي واتهام بعض الدول العربية في شن هذا الهجوم ورعايتها للإرهاب، فبدأت منذ ذلك الحين تتحدد ملامح السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الدول العربية فعملت على تقسيم تلك الدول بحسب مواقفها من الإرهاب ومكافحته وبحسب تهديدها المباشر وغير المباشر للمصالح الأمريكية، إلى دول شريرة وأخرى تائبة وأخرى صديقة.[2]

المحدد الرابع: مكافحة الإرهاب الدولي كمحدد في السياسة الخارجية الأمريكية

يعتبر الإرهاب من أهم الظواهر الخطيرة التي حظيت باهتمام كبير لدى الولايات المتحدة الأمريكية بكل مؤسساتها صاحبة القرار السياسي، وقد حظي باتفاق الجميع على مكافحته بشتى الطرق والوسائل، إلا أن الحرب على الإرهاب أصبحت سمة أساسية في

1 - أبو مطلق، المرجع السابق، ص 60.

2 - أحمد حمزة ممدوح، صناعة الكراهية في العلاقات العربية لأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. - 2003، ص 253.

رسم السياسة الخارجية الأمريكية بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 م. وانفردت الولايات المتحدة بمفهومة وآلية مواجهته وحددت النطاق الجغرافي والزمني لهذه المواجهة.[1]

بعد نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، بدأت تظهر بوادر التغيير في طبيعة السياسة الخارجية الأمريكية الجديدة، بما تتناسب ووضعها الجديد في العالم والذي سيمكنها من قيادة العالم، فأضحت بعد تلك الفترة تبحث عن عدو جديد لكي يمكنها من بقاءها علي هيمنتها للعالم الجديد، فاتبعت في سياستها الجديدة خلق أعداء جدد، فوجدت ضالتها في الخطر القادم من الإسلام العدو الجديد المفترض، لاعتقادها بأنه هو العدو الجديد الذي يصلح للعب دور العدو، فكان العراق بدايةً ومن ثم إيران.[2] وغيرها من الدول الإسلامية وبعض التنظيمات التي وصف بقيامها أعمالا إرهابية والتي يجب مقاومتها وبالتالي وقوف العالم كله بجانبها في مكافحته، ومن ثم تمكنيها من تحقيق أهدافها تحت تلك الذرائع.

ووصولا إلى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م وما ترتب عليها من نتائج مذهلة، والتي أعطت الإدارة الأمريكية الجديدة بقيادة تيار المحافظين الجدد ضوءاً أخضراً لصياغة مبدأ جديد لمواجهة عالم ما بعد الحرب الباردة، فبدأت بإطلاق سياسة خارجية جديدة تمثلت في إعلانها حرباً عالمية على الإرهاب، وهذا ما جاء علي لسان رئيسها جورج بوش الابن وبالتالي جعل الإرهاب مرتكزاً أساسياً في صنع السياسة الخارجية الأمريكية ولعل شاهدنا النزعة الانفرادية للولايات المتحدة هي التي طبعت إستراتيجيتها الجديدة في مكافحة الإرهاب الدولي في أعقاب أحداث سبتمبر 2001.

ويمكن تلخيص إستراتيجية مكافحة الإرهاب الجديدة عند ثلاث مرتكزات أساسية وهي.[3]

1- ملاحقة المنظمات الإرهابية بشتى الوسائل سواءً، عسكرية، أو دبلوماسية، أو قانونية.

1 - قادري، المرجع السابق، 2009، ص 93.

2 -وائل مصباح، سياسة خلق العدو، وكالة النهار الإخبارية. نقلا من الموقع:
http://www.alnaharnews.net/ar/news.php?maa=View&id=12343, 6.1.2016

3 - الشاهر، المرجع السابق، 2009، ص 94.

2- السعي للقضاء على أسلحة الدمار الشامل وملاحقة الدول التي تنتجها ومحاربة تلك الدول عند الضرورة، والتي أطلق عليها فيما بعد بالدول المارقة، أو دول الشر.

3- نشر القيم الديمقراطية في المناطق المحرومة منها، باعتبارها دعامة أساسية للأمن القومي الأمريكي وغيابها يمثل مصدراً رئيساً للإرهاب والتطرف في العالم.

وفي ضوء ما ذكرناه سابقاً يتبين بوضوح بان الحرب ضد الإرهاب كانت ومازالت عنواناً جوهرياً لمرحلة ما بعد أحداث أيلول 2001 م، في رسم السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية

مما نص عليه الدستور الفيدرالي الأمريكي[1]، قيام نظام رئاسي يتكون من ثلاثة هيئات أساسية رئيس الدولة الذي يتولى السلطة التنفيذية، الكونغرس الذي يتشكل من مجلسي الشيوخ و النواب، إلى جانب السلطة القضائية ممثلة بالمحكمة العليا و محاكم الولايات، بالإضافة إلى العديد من الهيئات و الأجهزة الرسمية و الغير الرسمية التي تتمتع بهامش من التأثير خاصة فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية الأمريكية و التي سيتم التطرق إليها انطلاقا من ثلاثة عناصر أساسية، العنصر الأول يعالج المؤسسات الدستورية أما العنصر الثاني فيتعلق بالأجهزة التنفيذية فيما يتم الوقوف في العنصر الثالث على الهيئات و الجماعات المؤثرة بالإضافة إلى دور العامل الخارجي في عملية صنع السياسة الخارجية.

أولا/ المؤسسات الدستورية:

وتشمل إلى جانب مؤسسة الرئاسة، الكونغرس و الجهاز القضائي.

01- مؤسسة الرئاسة:

يتركز رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على قمة هرم السلطة التنفيذية[2]، و قد كانت أعظم أدواره و سلطاته ومازالت تنحصر أكثر في العلاقات الخارجية، وبالنظر إلى

1 - محمود شرقي، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: 1990- 2066 ." رسالة لنيل شهادة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية(، جامعة الجزائر، 2007)، ص42 .

2 - فواز جرجيس، السياسة الخارجية الأمريكية كيف تصنع و من يصنعها. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 ، ص 10.

مسئوليات الولايات المتحدة والتزاماتها الدولية فقد بلغ هذا الدور علوا بالغا، يقول (**ستيف وأين**) المختص بشؤون الرئاسة: "**عند ذكر السياسة الخارجية تفكر دائما بالرئيس، فمنذ بداية الجمهورية الرؤساء هم المهندسون الرئيسيون للسياسة الخارجية**".

وغالبا ما تنحصر تلك السلطات في ثلاثة هي: سلطة إدارة العلاقات الخارجية فهو العنصر الوحيد للأمة في علاقتها الخارجية، و ذلك استنادا إلى المادة الثانية، الفقرة الأولى من الدستور الأمريكي، و سلطة قيادة العمليات العسكرية فهو القائد الأعلى لجيش و أسطول الولايات المتحدة الأمريكية و لقوات المليشيا.... و كذلك فإن له الحق في إرسال القوات خارج البلاد أو استعمال القوة العسكرية عند الضرورة، إلا أن هذا لا ينفي القول بالحق الدستوري للكونغرس في إعلان الحرب و تنظيم العمليات العسكرية في الخارج[1] غير أن بعض الرؤساء الأمريكيين أعلنوا الحرب دون إعلان رسمي من الكونغرس (قرار ترومان بالحرب على كوريا 1950[2] وإلى جانب ما سبق يتمتع الرئيس بسلطة إجراء المفاوضات و عقد المعاهدات مستعينا بمشورة مجلس الشيوخ و موافقته، أو من دون مشورة هذا الأخير و ذلك باللجوء إلى الاتفاقيات التنفيذية (كحالات المساعدات العسكرية و المالية للدول التي تربطها علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية)[3] وتضم مؤسسة الرئاسة إلى جانب الرئيس (مكتب البيت الأبيض، ممثل التجارة الأمريكية و مكتب الإدارة و الخزانة، وكالة المخابرات المركزية .... و التي سنأتي على ذكر بعضها لاحقا.

ومن هذا المنطلق فإن دور مؤسسة الرئاسة تستمد أهميتها من دور الرئيس و نظرة الدستور إليه و الصلاحيات التي حصل عليها و هو الأمر الذي يجعله محوريا في صنع القرار، و بالتالي فإن مؤسسة الرئاسة تقوم بالدور الرئيسي في صنع السياسة الخارجية.

1 - عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية . 2010 ، ص 11

2 - فواز جرجيس، المرجع السابق .ص.11

3 - عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010، ص،116 .

02- **الكونغرس**:

لقد أنشأ الكونغرس نتيجة الاتحاد الفيدرالي بعد إقرار دستور 1789 ، هو نفسه الذي نعرفه اليوم إذ يتألف من مجلسي الشيوخ و النواب[1]، وينتخب أعضاء مجلس النواب بواسطة المناطق الانتخابية في ولاياتهم بواقع ممثل واحد عن كل منطقة[2]، فيما يضم مجلس الشيوخ الذي يتساوى فيه تمثيل الولايات بنائبين لكل ولاية أي مئة نائب تدوم عضويتهم ستة أعوام و يجدد ثلثهم كل سنتين يتناوب على أغلبية أعضائه الحزبين الجمهوري والديمقراطي، و يعتبر التشريع من أهم وظائف الكونغرس و نجد أيضا كجزء من مهامه الحق في إدخال التعديلات على الدستور و تعين بعض كبار الدولة، و إلى جانب هذه المهام فقد منح الدستور الأمريكي للكونغرس عدة صلاحيات في مجال السياسة الخارجية و التي تتجلى فيما يلي:

- الموافقة على إبرام المعاهدات الخارجية التي يقترحها الرئيس (بأغلبية الثلثي).
- الحق في إعلان الحرب و الرقابة على بيع الأسلحة.
- تأسيس الإدارات الحكومية و الموافقة على الميزانيات العامة بما فيها ميزانية الدفاع و المساعدات الخارجية و المنظمات الدولية، و غيرها من المهام و الصلاحيات.

وإلى جانب ما سبق فإن هناك لجان تعمل في الكونغرس و تختص في الشؤون الخارجية و هي كل من لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجس الشيوخ و لجنة العلاقات و لجنة القوات المسلحة التابعة للمجلسين.[3]

لقد عمل الكونغرس الأمريكي على الحفاظ على صلاحياته التي منحها له الدستور خاصة فيما يتعلق بسلطة إعلان الحرب، كما تستطيع هذه الهيئة تعطيل العديد من مشاريع الرئيس و أولوياته.[4]

---

1 - ياسين العيثاوي، **السياسة الأمريكية بين الدستور و القوى السياسية** .الأردن :دار أسامة للنشر، 2009 ، ص 41.

2 - موني عليلي ، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم(غير منشورة)، السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر،ص 34.

3 - محمود شرقي، المرجع السابق، ص57 .

4 - نانسين مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياته". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، جانفي،1997 ،ص 80.

03- **الجهاز القضائي**:

تتألف من المحكمة العليا باعتبارها هرم السلطة القضائية و محاكم الولايات، و هي محاكم عادية، و استنادا إلى المادتين الثالثة و الرابعة من الدستور فإن المحكمة العليا الفيدرالية هي السلطة القضائية العليا، و يلعب الجهاز القضائي دور غير مباشر في عملية صنع السياسة الخارجية و يتمثل ذلك في إطار بعض القوانين و الاتفاقيات المتعلقة بالسياسية الخارجية، إذ ترفض قرار للرئيس أو الكونغرس إذا ما استشعرت أن تلك القرارات هي تجاوز للصلاحيات الممنوحة من الدستور.[1]

ثانيا/ الأجهزة التنفيذية:

وهي أقسام منبثقة عن مؤسسة الرئاسة باعتبارها محور السلطة التنفيذية، حيث أدت التغيرات التي حدثت في بيئة الحكومة الفيدرالية إلى إنشاء و تنظيمات إدارية جديدة (مجلس الأمن القومي 1947)، وكالة المخابرات المركزية كما أعيد تنظيم المؤسسة العسكرية.

وفيما يلي سوف نتطرق إلى أهم المؤسسات الأجهزة التنفيذية.

01- **وزارة الخارجية**:

أهم هيئة في الدبلوماسية الأمريكية و أقدم جهاز في الحكومة، حيث يعود إنشائها إلى أول رئاسة سنة 1789،كما تعتبر الهيئة المركزية المختصة في مجال السياسة الخارجية ذلك أنها المركز الرئيسي للمعلومات و الوظائف المتعلقة بارتباطات الولايات المتحدة الأمريكية بالخارج، يرأسها كاتب دولة يسهر على تنفيذ السياسة الخارجية و تمثيل الحكومة و التفاوض باسمها، و هو مسؤول أمام الرئيس مباشرة و تمثل الإدارة أمام الكونغرس فيما

يتعلق ببرامج المعونات للدول الأجنبية.

وتتبع الوزارة العديد من الوكالات (وكالة التنمية الدولية، وكالة الرقابة على الأسلحة و نزع السلاح، و كذلك العديد من القطاعات المقسمة على أساس جغرافي إدارة أوروبا، إدارة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا و شرق أدنى أسيا و شؤون المنظمات

1 - ياسين العيثاوي، المرجع السابق. ص 146.

الدولية). و أخرى مقسمة على أساس فني (الشؤون القانونية، التخطيط السياسي...إلخ، بالإضافة إلى هيئة المستشارين و الذين هم عادة الدبلوماسيين أو السابقون) [1].

02- المؤسسة العسكرية:

تضم المؤسسة العسكرية ثلاثة أقسام رئيسية: وزارة الدفاع، هيئة الأركان العامة و القيادات المتمركزة قفي جميع أنحاء العالم[2]، وقد تم إنشاء وزارة الدفاع بصورتها الحالية بموجب تعديلات قانون الأمن الوطني لسنة 1949 حيث أصبح هناك وزير دفاع توسعت مسؤولياته داخل وزارة الدفاع فيما احتفظ رئيس الدولة لنفسه بقيادة القوات المسلحة،و بتوجيه من الرئيس يمارس وزير الدفاع قيادته على كل القوات العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال هيئة أركان مشتركة تمتعت بدرجة متزايدة من الاستقلالية، و تبرز أهميته في أنه يقف في مركز حساس ما بين احتياجات القوات المسلحة و قيام الرئيس و الكونغرس بتخصيص الموارد المالية الضرورية.[3]

وإلى جانب المؤسسات المسؤولة عن صنع القرار في السياسة الخارجية الأمريكية، تعد المؤسسة العسكرية أداة من أدوات السياسة الخارجية، و ذلك من خلال مشاركة موظفو الدفاع و القوات المسلحة في مناقشة و بلورة الاختيارات و البدائل في مجالها لارتباط الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية بشبكة عالمية من اتفاقيات الدفاع، كما المؤسسة العسكرية تعمل على ضمان أمن الولايات المتحدة الأمريكية و تحقيق طموحات سياستها الخارجية على المستوى الدولي، ناهيك عن الميزانية السنوية العالية المخصصة لها و التي تمنحها دورا بارزا في مركز صناعة القرار.

03- مجلس الأمن القومي:

أنشئ مجلس الأمن القومي بمقتضى قانون الأمن القومي الذي صدر سنة 1947 في عهد الرئيس ترومان، و هو عبارة عن هيئة حكومية لها تكوين مرن تتمثل وظيفتها الأساسية في تنسيق أنشطة المصالح و المؤسسات المهتمة بالأمن القومي جميعها، ويرأس رئيس الدولة بنفسه أعمال المجلس أو نائب الرئيس في حالات نادرة و يضم كاتب الدولة

1 - محمود شرقي، المرجع السابق. ص 62.

2 - هالة أبوبكر السعودي، السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 ، ص 170.

3 - منصف السليمي، المرجع السابق، ص 197.

في الشؤون الخارجية و كاتب الدولة للدفاع و رئيس مكتب الخزانة و رئيس هيئة الأركان العامة للقوات المسلحة.[1]

ويعد مجلس الأمن القومي فاعلا مهما في صناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية حيث تولى بالإضافة إلى تقديم المشورة الدائمة للرئاسة كجزء من مهامه الأساسية، يقوم المجلس بتحديد الخطط والبرامج ذات الطابع الاستراتيجي في مجالات الدفاع و السياسية الخارجية و الأدوار الاقتصادية الأمريكية في العالم، وكذا صياغة الخطوط العامة للقرارات ذات الطابع الاستراتيجي، عسكرية و اقتصادية و سياسية.[2] ورغم الدور المهم الذي يقوم به، إلا أنه تعرض لانتقادات شديدة و ذلك كنتيجة للإخفاقات المتعددة لأدائه في قضايا مهمة: حرب الفيتنام، التورط في لبنان، العراق، وبالتالي فإن إخفاقات بهذه الخطورة يتطلب إعادة النظر في أداء مهامه باعتباره مؤسسة ذات تأثير فعلي و مباشرة على المستوى الدولي.

رابعا/ وكالة المخابرات المركزية:

إن أهم ما يميز هذه الوكالة هو صعوبة التعرف على هياكلها والأشخاص العاملين بها و ذلك بالنظر إلى السرية التي تحاط بها كغيرها من وكالات المخابرات، وترجع نشاطاتها إلى القانون الذي سن من طرف الكونغرس و الذي يتعلق بالأمن القومي و ذلك استجابة لمتطلبات الأدوار الجديدة للولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد دخولها في الحرب العالمية الثانية، حيث أرغمت على إحداث تغيير شامل في الاهتمامات السياسية إزاء شؤون العالم.[3]

ولهذه الوكالة دور هام في صنع السياسة الخارجية الأمريكية حيث تقوم:

- تزويد دائرة القرار في مجال السياسة الخارجية بجميع المعلومات في الميادين الإستراتيجية والعسكرية و السياسية و الاقتصادية.

1 - محمود شرقي، المرجع السابق، ص 65.

2 - ياسين العيثاوي، المرجع السابق .ص 110.

3 - محمود شرقي، المرجع السابق .ص 51.

- تقويم المعلومات الاستخبارية بالنسبة لشؤون الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية.[1]
- القيام بأعمال أو عمليات سرية في الخارج، لتنفيذ أهداف إستراتيجية أو سياسية أو عسكرية محددة في إطار برنامج السياسة الخارجية الأمريكية و بأمر من رئيس الدولة.

ويشمل نظام المخابرات الأمريكية تسعة فروع أساسية نجدها كما يلي:

وكالات المخابرات المركزية، وزارة الخارجية، وزارة الدفاع، هيئة المخابرات التابعة لوزارة الدفاع، و هيئة المخابرات التابعة لفروع القوات المسلحة الثلاثة إلى جانب هيئة المن القومي، مكتب التحقيقات.[2]

1 - داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي،: بين النص الدستوري و الواقع العملي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2006 ، ص 118.

2 - هالة أبوكر السعودي، المرجع السابق، ص 112.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001

المبحث الأول: علاقة أمريكا بالشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: إستراتجية الو م أ في الشرق الأوسط.

المطلب الثاني: أهداف الو م ا الدائمة ومصالحها الحيوية في الشرق الأوسط.

المطلب الثالث: انعكاس السياسة الأمريكية على الدول العربية

المبحث الثاني: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الثاني: توظيف أحداث 11 سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام الدولي.

المطلب الثالث:توظيف أحداث 11 سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط.

المبحث الثالث: توظيف الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثاني: مؤشرات توظيف الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الثالث: التدخل الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق.

المبحث الأول: علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بالمنطقة العربية والشرق الأوسط قبل أحداث 11 سبتمبر 2001.

المطلب الأول: إستراتجية الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط

منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية تحولت السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الوطن العربي واتصفت بالاستمرارية والتطور، و التكامل والشمول، و استندت إلى مرتكزات إستراتيجية تنبع من مقومات الوجود العربي في هذه المنطقة المتمثلة في:[1]

أ- **الموقع الجيو - استراتجي للوطن العربي**: وهو يمثل القاعدة الأساسية التي تحدد علاقاته بمختلف مناطق العالم ودوله، والتي تتكون من مقومات الموقع الجغرافي المتميز للوطن العربي، إذ هو وسط القارات، وتحكم أقطاره في طرق المواصلات: البرية، الجوية، البحرية من الشرق و الغرب و الشمال والجنوب، مما جعله يلعب لورا إستراتيجيا قويا للتأثير على الحروب التي حدثت على أرضه، وفي تنافس القوى الاقتصادية الكبرى، والموقع وكذلك وقوعه في مركز الحروب والأزمات الإقليمية والأهلية، إضافة إلى الثروات الطبيعية التي تمتلكها الدول العربية، ومن أهمها النفط والغاز الطبيعي.

ب-التقسيم الجيو— سياسي للوطن العربي في السياسات الخارجية الأمريكية: فإذا اعتبرنا أن الوطن العربي يعد إقليما واحدا من الناحية الجغرافية، ويمثل وحدة قومية وحضارية و جغرافية واحدة، و الشعوب العربية تمثل أمة واحدة، إلا أنه من وجهة نظر السياسة الخارجية الأمريكية ليس كذلك، فراسموا هذه السياسة والقائمون عليها يقسمون الوطن العربي إلى أربع مواقع جغرافية لكل منها خصائصها ومقوماتها التي تربطها بأهدافها وحسب طبيعة مصلحة الولايات المتحدة الأمريكية في هذه المنطقة وعلاقاتها مع كل دوله من هذه الدول من ناحية القوة أو الضعف بقدر تأثيرها في المصالح الحيوية لأمريكا وحلفائها وتقسم هذه المواقع إلى الدوائر التالية:[2]

- **الدائرة الأولي**: منطقة الخليج العربي، حيث إن الدول الغربية تستورد أكثر من 75% من احتياجاتها النفطية من دول الخليج، مما يجعل لها وضعا استراتيجيا مميزا وحساسا وذا أهمية بالغة للغرب على الخصوص وللاقتصاد العالمي بشكل عام، وهذا بدوره يصعد

1 - علي أحمد الحوامدة، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وأثرها على الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدفاع الوطني، الأردن 2009، ص 07.

2 - نفس المرجع، ص 69.

من الاضطرابات وعدم الاستقرار في العلاقات، كما أن الخليج العربي يعد سوقا تجاريا للمنتجات الغربية.

-**الدائرة الثانية**: وهي الدائرة الأكثر سخونة وتقع في قلب الوطن العربي وتشمل كل من لبنان وسوريا والأردن وفلسطين ومصر، وتمثل أهمية هده المنطقة من خلال موقعها الاستراتيجي في شرق البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى طبيعة الصراع العربي - الإسرائيلي.

- **الدائرة الثالثة**: من الناحية الجغرافية تقع في وسط وجنوب الوطن العربي، ومن أبرز خصائصها الإستراتيجية وجود نهر النيل الذي يربط بين مصر والسودان وذلك من حيث عدد السكان والمساحة، والهدف الرئيسي للسياسة الخارجية تجاه هذه الدائرة التي ترتكز عليها في الوطن العربي هو أن يتم عزل هذه المنطقة عن محيطها العربي و الافريقي، لأن التقارب العربي الافريقي يشكل قوة إقليمية مما يحدو بأمريكا لمقاومتها، وهذا ما تسعى إليه من خلال فصل جنوب السودان عن الدولة ألأم السودان.

- الدائرة الرابعة. وتتمثل في الجهة الغربية من الوطن العربي والجزء الشمالي من إفريقيا وتتميز هذه الدائرة بخصائصها الجغرافية، ويقربها من أوروبا، بالإضافة إلى مساحتها المتسعة التي تمثل نصف الوطن العربي، وتشكل المصالح الاقتصادية القاعدة الأساسية التي تقوم عليها السياسة الأمريكية في الوطن العربي، وذلك من حيث صناعة النفط والعلاقات التجارية وإقامة المشاريع الاستثمارية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تدخر جهدا في استخدام كافة الوسائل السياسية والدبلوماسية والعسكرية لحماية مصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية.

إن مضمون السياسة الخارجية الأمريكية مرتبط بالدوافع الاقتصادية كهدف أساسي، حيث أصبح البحث عن أسواق جديدة وتطويرها تحت حماية القواعد العسكرية هو الهدف الفعلي للسياسة الخارجية الأمريكية، ذلك أنها الدولة الوحيدة التي تسيطر عسكريا على العالم من خلال مجموعة مراكز قيادة وأكثر من مليون جندي منتشرين في أربع قارات.[1]

1 - محمود خلف، الإستراتجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية، مجلة السياسة الدولية ، 2007، ص 27

كما عملت على إقامة التحالفات السياسية والعسكرية مع دولتين من دول الشرق الأوسط غير العربية، وهما تركيا وإسرائيل، والتي ترتبط بهما بعلاقات إستراتيجية من أوائل الخمسينات من القرن الماضي، وقد ازداد اعتماد أمريكا على هاتين الدولتين في تنفيذ أهدافها السياسية في هذه المنطقة وخصوصا بعد خروج إيران من التحالف الغربي، إثر قيام الجمهورية الإسلامية بعد الثورة عام 1979، وكذلك عدم الاستقرار السياسي في باكستان وانتهاجها لسياسة الانحياز في علاقاتها الدولية.

وفي ضوء ذلك يظهر أن السياسة الأمريكية في هذه المنطقة استندت إلى مرتكزات أساسية ثابتة ألا وهي في حقيقتها ظواهر جغرافية واقتصادية وسياسية وتاريخية، وحاولت أن تستفيد من الإرث الاستعماري وتسخره لخدمة أهدافها.[1]

وتشير معظم الدراسات الأمريكية بأن هناك محددات رئيسية في السياسة الخارجية الأمريكية التي تتمثل في المحافظة على المصالح الأمريكية بما ينعكس على الأفراد والمؤسسات في الداخل الأمريكي، وتوطيد مفاهيم حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية، بالإضافة إلى إبراز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى في العالم والتأكيد عليه مع الاستمرارية.

ورغم الطابع العدواني لهذه الأهداف تجاه الاتحاد السوفيتي السابق، فإن الولايات المتحدة سعت مثل خصمها لتحديد إستراتيجية ملائمة تسمح بالتعامل مع عدم الاستقرار في المنطقة مع تفادى الدخول في حرب كونية مع العدو الأحمر مكتفية بما عرف بمبدأ الاحتواء كأساس ومحرك وباعث وملهم لكل الأفكار والقرارات والعلاقات التي تصدر عنها في إطار سياستها الخارجية طوال سنوات الصراع الدولي بينها وبين الاتحاد السوفياتي.[2]

وقد ظل مبدأ الاحتواء الذي أسسه الدبلوماسي المتخصص في الشؤون السوفيتية - جورج كينان- في عهد الرئيس الأمريكي: ترومان هو العامل المحدد والمتحكم في الإستراتيجية السياسية والعسكرية الأمريكية الشاملة مع الاتحاد السوفيتي السابق، وهو

1 - الحوامدة، المرجع السابق، ص 09

2 - الغمري، المرجع السابق، ص 08.

المبدأ الذي كان يهدف إلى حرمان التوسع السوفيتي خارج مجال نفوذه التقليدي أوروبا الشرقية، وبالتالي الحفاظ على ميزان القوة الدولي الذي أفرزته الحرب العالمية الثانية.[1]

وتجسد المفهوم منن بداية الحرب الباردة في احتواء الاتحاد السوفيتي وسياسته وحلفائه داخل دائرة محكمة تحاصره تتكون من قواعد وأحلاف وعلاقات، وسياسات، وإدارة أزمات وإشعال حروب، وتدبير انقلابات، واغتيال زعماء وقيادات وطنية.[2]

أي أن الاحتواء كان عبارة عن رؤية عامة قد تتخذ أشكالا عسكرية وسياسية متنوعة لكنها لا تقوم على خطة إستراتيجية عسكرية واضحة المعالم، بل إنها تأخذ بعين الاعتبار نقاطا رئيسية تتعلق بالعالم الذي ستواجهه الولايات المتحدة في الثمانينات وبداية التسعينات.

المطلب الثاني: أهداف الولايات المتحدة الأمريكية الدائمة ومصالحها الحيوية في الشرق الأوسط

تنبثق الأهداف الدائمة من الفلسفة السياسية التي يبنى عليها النظام السياسي، ولكن بالنسبة للمصالح الحيوية فترتكز على أصول المنفعة التي تستفيد منها الدولة وشعبها، وتشمل النواحي العسكرية والاقتصادية و الثقافية و العلمية التي ترى انه يمكن الاستفادة منها، وهناك ارتباط عضوي بين الأهداف الدائمة و المصالح الحيوية، فتحقيق الأولى يساعد في الحصول على الثانية التي تعزز بدورها قوة الدولة المتينة لحماية أمنها واستقرارها وهي كما يلي:[3]

أ- الأهداف الدائمة: تتمثل ألأهداف الدائمة في الأمن[4]، حيث إن الأمن العربي من وجهة النظر الأمريكية هي امتداد للأمن القومي الأمريكي الذي يشمل الأمن العسكري والاقتصادي والاجتماعي، والاستقرار، الذي يعتبر من نتاج الأمن، فلا يمكن أن يسود الاستقرار في المنطقة أو في أية دولة في ظل غياب الأمن. إن المفهوم الأمريكي للاستقرار في هذه المنطقة يشمل نواحي الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي للدول والمجتمعات معا والإبقاء على الوضع القائم، والمحافظة على توازن القوى الإقليمي، حيث إن أمريكا دائما تميل إلى جعل توازن القوى لصالح إسرائيل، مستغلة بذلك

1 - كاخيا، المرجع السابق، ص 42.

2 - كاخيا، المرجع السابق، ص 08.

3 - الحوامد، المرجع السابق، ص 09.

4 - تنيره، المرجع السابق، ص 87.

عدم وجود تضامن عربي قوي بين الدول العربية والعمل عليه، ومنع قيام قوة إقليمية في الوطن العربي، ويعنى بذلك عدم قيام كيان عربي موحد لأن وجود مثل هذه القوة الإقليمية يجعل التوازن الاستراتيجي في المنطقة يميل لصالح الدول العربية، وهذا ينافي سياسة أمريكا ومصالحها، وكذلك منع امتلاك أسلحة الدمار الشامل بين دول الشرق الأوسط بمختلف أنواعها، وكذلك الصواريخ بعيدة المدى والأسلحة ذات التكنولوجيا الإلكترونية العالية.

ب- المصالح الحيوية: وهذه المصالح ترتبط بالمكاسب المادية والمعنوية التي تحصل عليها من علاقاتها مع الدول الأخرى، فالمصالح الحيوية ليست ثابتة أو محدودة كما هو الحال بالنسبة للأهداف الدائمة، التي تختلف من دولة إلى أخرى ومن أهم المصالح الأمريكية في الوطن العربي[1]، المحافظة على استمرار إمدادات النفط من البلاد العربية تلك التي تبلغ ثلاثة ملايين برميل يوميا وللدول الصناعية المتحالفة معها، وحماية إسرائيل، حيث يربط الدولتين إسرائيل وأمريكا تحالف استراتيجي من حيث التعاون العسكري والتكنولوجي والمعلوماتي والاستخباراتي، وبموجب هذا التحالف أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية ملزمة بالمحافظة على تفوق إسرائيل عسكريا على كافة الدول العربية، ودعمها اقتصاديا.

إضافة إلى إقامة تعاون اقتصادي إقليمي بين جميع دول الشرق الأوسط وإشراك إسرائيل فيها، والذي من شأنه أن يخدم أهداف أمريكا السياسية والاقتصادية في المنطقة، ونشر الثقافة والفكر والقيم الأمريكية بين أوساط الأجيال العربية الخصبة لهذه الغاية، فالثقافة تعتبر من الوسائل غير المباشرة التي تستخدمها لتحقيق أهدافها الخارجية في ظل تطور التقنية الإعلامية.

وعليه يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية قد حققت أهدافا إستراتيجية من خلال علاقاتها مع بعض دول منطقة الشرق الأوسط تمثلت في المحافظة على تدفق إمدادات النفط والمحافظة على أمن إسرائيل ودرء خطر المن الشيوعي من قبل الاتحاد السوفيتي السابق عن دول الخليج العربي، وبذلك تكون الولايات المتحدة الأمريكية قد

1 - تنيره، المرجع السابق، ص 89

تمكنت من بسط نفوذها على هذا الموقع الاستراتيجي الهام من العالم وإقامة قواعد عسكرية ثابتة لخدمة مصالحها وحلفائها في المنطقة

المطلب الثالث: انعكاس السياسة الأمريكية على الدول العربية

شكلت مبادرة السلام الأمريكية بعد حرب الخليج الثانية بالإضافة إلى مؤتمر مدريد عام 1991 الأثر الكبير على المنطقة، فقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة الرئيس جورج بوش الأب ووزير خارجيته جيمس بيكر أن يجمعوا أطراف الصراع العربي الإسرائيلي في مدريد ومن باب الأرض مقابل السلام، وتطبيق القرارات الدولية 242؛338.[1] وعلى الرغم من إعلان الولايات المتحدة عن رعايتها وتبنيها لهذا المؤتمر وتعهدها بإيصال المنطقة إلى حاله سلام دائم وشامل، إلا أن هده العملية قد تمت في فترة ضعف الأمة العربية وتفككها بعد حرب الخليج الثانية، وساعد على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي الراعي الثاني لعملية السلام والحليف الاستراتيجي للعرب، وضمن شروط فرضتها إسرائيل على الولايات المتحدة من خلال نفوذ اللوبي الإسرائيلي في الولايات المتحدة.

ونجم عن مؤتمر مدريد حصر الاتفاق بين الإسرائيليين والفلسطينيين في اتفاق أوسلو خارج نطاق المؤتمر مما تسبب في إضاعة الحق الفلسطيني والتنصل من قرارات الشرعية الدولية والتنكر للاتفاقات المعقودة مع الفلسطينيين، والإعلان الصريح والعملي بتصفية الانتفاضة الفلسطينية وطمس الحقوق الفلسطينية، والقيام بتوقيع اتفاق وادي عربة.[2] وإضافة دولة أخرى من دول المواجهة وهي الأردن، لتقيم علاقات كاملة مع إسرائيل في ظل إخفاق المفاوضات على المسارين السوري واللبناني.وكذلك تم إيجاد لجان متعددة الأطراف برعاية أمريكية حتى يتم التوصل إلى اعتراف الدول العربية بإسرائيل، وإقامة علاقات اقتصادية معها قبل تحقيق السلام، حيث نتج عنه تمكن إسرائيل من إقامة عدد من المكاتب التجارية في بعض الدول العربية، وذلك تمهيدا لفكرة الشرق الأوسط الكبير التي طرحها **بيريز** ودعمته أمريكا لإقامة الشرق الأوسط بتكريس هيمنة إسرائيل العسكرية والسياسية والثقافية والتكنولوجية على المنطقة.

1 - عيسى درويش، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية، مجلة الفكر المستقبلي، دمشق، 2010، ص 10.

2 - الحوامدة، المرجع السابق، ص 09.

أما من ناحية الصعيد العسكري:[1] فقد استطاعت الولايات المتحدة ضمان وجود دائم لقواتها وزرع قواعد سواء أكان على الصعيد العسكري أو الإلكتروني أو اللوجستى في المنطقة العربية وفي منطقة الخليج وعلى الأرض العربية كما هو الحال في السعودية والبحرين والكويت وقطر، والتسهيلات التي تمنحها مصر وسلطنة عمان ودولة الإمارات والمغرب، والمناورات المشتركة مع القوات الأمريكية بين الحين والآخر، وإنشاء الأسطول الخامس الأمريكي في الخليج. كما واستطاعت أمريكيا إجبار بعض الدول مثل اليابان وألمانيا والكويت والسعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرها على دفع القسم الأكبر من النفقات المالية لهذه القوات، ودعا إليه صراحة المسؤولون الأمريكيون بذريعه الدفاع عن مصلحة دول الخليج في الحفاظ على أمنهم من خلال المساهمة في دفع تكاليف القوات الأمريكية. وعملت الولايات المتحدة على تسويق وبيع الاسلحة لدول المنطقة حيث بلغت 53 مليار دولار خلال السنوات السبع التي تلت حرب الخليج الثانية. وتم منح مصر 1.2 مليار دولار سنويا متضمن هذا المبلغ المعونة العسكرية لها، في حين يحصل الأردن على مساعدة أمريكية بحدود 150 مليون دولار سنويا بعد توقيع معاهدة وادي عربة، ولتبلغ 660 مليون دولار في عام 2009.

وبالرغم من تعدد المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، نوجز أهمها في:[2]
إمدادات النفط، وبعد أن ضمنت الولايات المتحدة السيطرة عليه، أصبح من الصعب الآن استخدامه كسلاح لصالح الحق العربي، وكذلك تم ضمان مبيعات السلاح بكميات كبيرة أدت إلى تشغيل العمال في مصانع الأسلحة في الولايات المتحدة، وتحسين ميزان المدفوعات، وإيجاد سوق واسعة في دول الخليج، حيث تحتل الولايات المتحدة الشريك الأول والثاني مع دول الاتحاد الأوروبي في دول الخليج ومصر وبلدان المغرب العربي، علاوة على تعميم الثقافة الأمريكية وأنماط الاستهلاك الأمريكي في المنطقة من خلال الإعلام، والأفلام والمطاعم، وأشكال المفروشات والألبسة والإعفاءات الجمركية.

1 - درويش، المرجع السابق، ص 11.

2 - درويش، المرجع السابق، ص 13.

المبحث الثاني: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية.

المطلب الأول: أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية.

لقد وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر، كالصاعقة على صناع القرار، وخاصة صناع السياسة الخارجية الأمريكية والشعب الأمريكي بشكل عام، فأدت إلى أن تساور الشكوك المجتمع الأمريكي كله بخصوص مدى الأمان الموجود في الولايات المتحدة وخصوصاً أنه لم يواجه تهديد منذ إعلان الاستقلال إلا مرة واحدة عندما قامت الطائرات ت اليابانية بقصف ميناء بيرل هاربر بغرب الولايات الأمريكية خلال الحرب العالمية الثانية، ولقد طرحت هذه الأحداث جملة من التساؤلات من جانب المجتمع الأمريكي حول أسباب كره العالم للولايات المتحدة مما أدى إلى بحثهم عن أسباب هذا الكره الذي هو متعلق بالطبع بسياسات الخارجية للولايات المتحدة تجاه العالم لذا بدئوا بتغيير تلك السياسات تجاه دول العالم عامة وتجاه منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة.[1]

وعلى أثر أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م في السياسة الخارجية الأمريكية برز اتجاهان وهما:[2]

الاتجاه الأول: يرى أنها لحظة فارقة أدت إلى تشكيل سياسة خارجية أمريكية جديدة ذات معالم مختلفة عن تلك التي كانت من قبل أحداث سبتمبر 2001 م.

الاتجاه الثاني: يرى هذا الاتجاه أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر لحظة كاشفة لواقع السياسة الخارجية الأمريكية أي أن السياسة الخارجية الأمريكية التي بدأت تتشكل عقب تلك الاعتداءات لم تكن في الواقع جديدة، وان كل ما فعلته تلك الأحداث أنها عرت وقائع تلك السياسة وليس ثمة شك في الأثر السياسي التي تركته تلك الأحداث على أسلوب عمل السياسة الخارجية الأمريكية بكل مؤسساتها، فقد حققت تلك الأحداث لأمريكا أمنية عزيزة عندما كشفت لها عن عدو أخر طالما بحثت عنه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي عام 1991 م وهذا العدو أصبح ما يعرف بالإسلام الراديكالي[3]،كما أتاحت الفرصة للمحافظين الجدد كي يفرضوا رؤيتهم وسياساتهم المتعلقة بالحرب على الإرهاب والحرب الاستباقية، نتج

---

1 - شوزي، خورشيد، أمريكا والحركات الإسلامية ورياح التغيير الربيعية، موقع براتي، نقلا عن الموقع الإلكتروني: *http://www.birati.org/index.php/2011-08-23-21-30-12/2021-2011-12-28-17-5543-*.2016/03/19

2- قادري، مليكة، مفهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر،(غير منشورة)، ص 89.

3 - شوزي خورشيد، المرجع السابق.

عن ذلك إتباع سياسة هجومية و إعلان الحرب على أفغانستان ومن ثم احتلال العراق والانتقال بعد ذلك إلى تهديد كل من إيران وسوريا بتغير النظام القائم فيها والضغط على الأنظمة العربية وجعلها تختار إما مع الولايات المتحدة أو مع الإرهاب، ونتيجة لذلك أطلقت حملتها بما يعرف بنشر الديمقراطية، باعتبار أن الإرهاب الإسلامي في نظرها ما هو إلا نتاج للسياسة القمعية لتلك الأنظمة القائمة وبالتالي فان نشر الديمقراطية ستساعد على احتواء العنف. والتطرف والغضب الذي يسبب الإرهاب.[1]

أثرت تلك الأحداث على السياسة الخارجية للولايات المتحدة خلال ولاية الرئيس السابق جورج بوش الابن، والتي أدت إلى وأد العملية السلمية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ووقوفها بجانب (إسرائيل) أعطى الأخيرة قوة إلى تبني سياسات أكثر تطرفا باتجاه الفلسطينيين، فاستمرت في اجتياح المدن الفلسطينية عام 2002، وكذلك شنت حرباً على لبنان صيف 2006 م، وأخيراً على غزة عام2008 م ومطلع العام 2009 م.

لذا نلاحظ مدى التغيير الذي أصاب السياسة الخارجية الأمريكية بعد الأحداث وخاصة على القضايا الدولية والتي تخص الشرق الأوسط بصفة خاصة.

والملاحظ أن الولايات المتحدة الأمريكية في حربها على الإرهاب وخصوصاً عندما قامت باحتلال أفغانستان والعراق، لم تعلن الحرب إلا بعد مشاوره المجتمع الدولي وخصوصاً الدول صاحبة النفوذ مثل روسيا والصين والاتحاد الأوربي وكذلك دول أسيا المحيطة بأفغانستان والعراق، وهي بذلك لم تعتمد على قوتها منفردة و نما على التفاهم مع الآخرين، وهذا يعكس ضعف السياسة الخارجية الأمريكية بعد الأحداث وما لاحظ من ضعف وتردد من قبل الرئيس السابق جورج بوش الابن في أول خطاب له بعد الأحداث مباشرة، أظهر بأن قوتها العالمية لم تمكنها من السيطرة المنفردة إلا بدعم من دول أخرى سالفة الذكر وبشروط تلك الدول، وهذا إن دل فإنما يدل على نسبية القوة الأمريكية وأن قوتها مهما كانت تبقى محدودة دون مساعدة الآخرين.

1 - المصري، صبح، السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا المنطقة، موقع العربية.
http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3449334083, 12.03.2016

وخلاصة القول فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م كشفت ثلاثة وجوه للسياسة الخارجية الأمريكية وهي:[1]

1- نقص نظريتها عن الأمن، إذ أتاها الخطر من داخلها.

2- اضطراب وصولها إلى القرار وما كشف عنه من اندهاش وحيرة.

3- أنها تحارب معتمدة على قوة غيرها وليس على قوتها وحدها.

المطلب الثاني: توظيف أحداث 11 سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية تجاه النظام الدولي.

انعكست الأحداث بشكل واضح على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام الدولي ككل، حيث اتخذت السياسة الخارجية الأمريكية من أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة انطلاق من أجل تغيير النظام الدولي، وفي ذلك يرى المفكر الأمريكي البارز هنري كيسنجر والذي طرح وجهة نظره بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر أن هذا الوضع الجديد كشف بأن الولايات المتحدة والدول الكبرى لم تعد تواجه خصماً استراتيجياً كما هو متعارف عليه في السابق ولا يأتي عبر الحدود، بل أصبح الخطر الذي يتعرضون له جميعاً إنما يأتي من بعض الخلايا الإرهابية الموجودة داخل بلدانهم، مما يعني هذا أن الجغرافيا السياسية سوف تكون محور الارتكاز الجديد في السياسة الخارجية الأمريكية بشكل لم يسبق له مثيل منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبينما كانت السياسة الأمريكية تتجه إلى الانفرادية في السياسات الدولية سابقا إلا أن تلك الأحداث أقنعت جميع القوي الدولية بأن الإرهاب أصبح العدو الجديد والذي يمثل تهديدا لهم ولا يمكن لأي من تلك القوى مقاومته منفرداً دونما اتخاذ قرارات دولية جماعية لمكافحته.[2]

لقد بدأت تتشكل ملامح السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م وذلك من خلال اعتمادها على مبدأ مهم استخلصته من خطاب الرئيس بوش الابن في العشرين من أيلول 2001، حين صرح بأن على كل دولة من دول العالم

1 - عبد الله وآخرون، قارعة سبتمبر، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية،القاهرة، 2002، ص 49.

2 - السريحين، المعتز بالله، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، بحث غير منشور، معهد بيت الحكمة، الأردن، عمان 2008، ص 10.

أن تتبنى موقفا محدداً: إما أن تكون معنا أو مع الإرهابيين[1]، ولم يقتصر الأمر إلى هنا فحسب بل تعدى ذلك واصفا الدول التي ترعى الإرهاب بالدول الشريرة وهي العراق و إيران وكوريا الشمالية وسوريا والتي يجب معاقبتهم. كما جاء في وثيقة الأمن القومي الأمريكي عام 2002 م والتي زعم فيها الرئيس بوش الابن بان الولايات المتحدة هي وحدها المسئولة عن أمن العالم وحريته، بل هي مصدر القيم الوحيد لهذا العالم والتي ستعمل على نشر تلك القيم في جميع أنحاء العالم من خلال عملية تغيير سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة المدى، ولكن الحاصل بأن تلك الوثيقة تنتهك مبدأ معروف ويحكم النظام الدولي منذ نشأته وهو مبدأ احترام السيادة المطلقة للدولة، ولكن الحاصل من خلال الوثيقة نجد بأنها تعد انقلابا جذريا في النظام الدولي، لأنها لن تحترم مبدأ سيادة الدول وذلك لتحقيق أهداف الأمن.[2]

لعل تلك الأحداث لم تك ون عملية إرهابية عادية، بل شكلت نقلة نوعية جديدة في أشكال وآليات الصراع الدولي، والتي تسببت في إعادة تشكيل السياسات الخارجية للدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ولعل من أبرز نتائج هذه التطورات أنها دفعت الإدارة الأمريكية إلى وضع هدف "مكافحة الإرهاب" ومعاقبة الدول التي ترعاه باعتباره الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية، وتعتبر هذه المرة الأولى منذ نهاية الحرب الباردة التي تضع فيها الولايات المتحدة لنفسها هدفا محددا يكون محور التركيز الكامل والأولوية لسياستها الخارجية، بعدما كان التركيز في السابق يقوم على سياسة الردع والاحتواء للاتحاد السوفيتي السابق، وهذا يعنى بان الحرب على الإرهاب يأخذ نفس المكانة التي احتلتها محاربة الشيوعية زمن الحرب الباردة [3]وهذا يعني أن الحرب على الإرهاب أصبح عنوان المرحلة الجديدة التي يمر بها العالم بعدما انتهت فترة الحرب الباردة وتوافقاً وتأكيداً على عدم جدوى سياسة الردع والاحتواء بعد أحداث الحادي عشر

1 - الشاهر، شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول2001 م، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، 2009، ص 4.

2 - هارون، فرغلى، أحداث 11 سبتمبر الأمريكية.. هل كانت مؤامرة؟، منتدى دار إنسانيات للنشر والتوزيع ومركز إنسانيات للاستشارات والبحوث، 2008، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://social.subject-line.com/t152-topic15/03/2016.

3 - توفيق المديني، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مشق. 2003، ص 136.

من سبتمبر 2001م، ألقى (ريتشارد هاس) مدير مكتب التخطيط بوزارة الخارجية خطابا في نيسان/ ابريل 2002م أشار فيه إلى أن "حقبة ما بعد الحرب الباردة شكلت تحديات جديدة فوق قومية، وشكلت أيضا تحديات تقليدية، ولم تعد الاستراتيجيات التقليدية الأقدم، استراتيجيات الدفاع والاحتواء والردع، كافية بعد الآن" واقترح هاس أيضا مبدأ (الإدماج) وجاء فيه "إن الهدف الأساسي للسياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين هو إدماج بلدان ومنظمات أخرى في الترتيبات التي ستدعم عالماً يتسق مع المصالح والقيم الأمريكية، وبهذا ندعم السلام والرخاء والعدل على أوسع نطاق ممكن، و أن إدماج شركاء جدد في جهودنا سيساعدنا على التصدي للتحديات التقليدية المتعلقة بصون السلام وكذلك التصدي للإخطار عبر القومية مثل الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل".[1]

المطلب الثالث: توظيف أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط

إن الصدمة المروعة التي أحدثتها هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001 م في نفوس صناع القرار السياسي الأمريكي، أجبرتهم على إعادة النظر في تقييم السياسة الخارجية الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والتي قامت على دعم وتثبيت الاستقرار السياسي كأولوية عليا لإستراتيجيتها في الشرق الأوسط، حتى ولو كان هذا على حساب القيم الديمقراطية وتطور المجتمعات العربية إنسانياً واقتصادياً، فالنخب السياسية الأمريكية وصلت إلى قناعة راسخة بأن تأييد الأنظمة الاستبدادية في العالم العربي كونها من حلفاء واشنطن لم يعد يمثل درع وقاية لمصالح الولايات المتحدة الحيوية في المنطقة، بل أن التأييد لتلك الأنظمة الاستبدادية السبب الأساسي لنمو التطرف الذي بلغ أوجه في الهجمات الإرهابية على نيويورك وواشنطن يوم الحادي عشر من سبتمبر 2001م، هذا الانقلاب في الإستراتيجية الأمريكية حوّل دعم مشروع الديمقراطية (الدمقرطة) من مجرد حلم مثالي إلى ضرورة واقعية تضمن أمن الولايات المتحدة على المدى البعيد.[2]

1 - هدسون، مايكل. وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر- مآزق امبريالية، إدارة المناطق الجامحة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002، ص 115.

2 - احجبوها، بوهداش، الاستراتيجيات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، بحث غير منشور، كلية الحقوق، مراكش. 2008، ص 3.

لذا فإن أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م شكلت فرصة ذهبية للولايات المتحدة الأمريكية لترتيب إستراتيجيتها في منطقة الشرق الأوسط والتي تعد من أهم المناطق الجيوسياسية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

المبحث الثالث: توظيف الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية:

تقوم السياسية الخارجية الأمريكية علي أساس المصلحة القومية العليا للبلاد، معتمدة في ذلك على قوتها وقدرتها الفائقة سواءً عسكرياً أو اقتصادياً، ولكن منذ وقوع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م والتي اكتسبت زخماً سياسياً و إعلاميا كبيرين، جاءت تلك الأحداث لتمثل فرصة كبيرة لتطبيق أفكار المحافظين الجدد والتي تدعوا إلى استعمال كافة عناصر القوة المتاحة لها لفرض وتعزيز الهيمنة الأمريكية علي العالم وتحقيق أهدافه المتمثلة في بناء الإمبراطورية الأمريكية.

ما فتئت الولايات المتحدة الأمريكية في استخدام تلك الحادثة في توظيفها واستغلالها من قبل الإدارة الأمريكية في تمرير مشاريع خاصة بها كاحتلال أفغانستان والعراق ونشر برامج الديمقراطيات بحجة مكافحة الإرهاب في الدول الراعية للإرهاب وتمرير معظم سياستها بذرائع اختلقتها لنفسها من خلال استثمار الأحداث بشكل كبير في السياسة الخارجية الأمريكية، وفي هذا المبحث ستوضح الدراسة بشيء من التفصيل التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة جورج بوش الابن والتي امتدت إلى ولايتين رئاسيتين موضحة أهم مؤشرات وأدوات التوظيف السياسي للإرهاب.

المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإرهاب بعد أحداث سبتمبر 2001 م

مع بداية القرن الحادي والعشرين، وفي عامة الأول 2001م، دخل مصطلح الإرهاب إلى الساحة الدولية من جديد، وخصوصاً بعد ما أحدثه من هجوم على برجي التجارة العالمي والبنتاجون في نيويورك وواشنطن، فأصبح الإرهاب الشغل الشاغل لصناع القرار الأمريكي للرد على العدو الجديد بالنسبة لهم، فما كان من صناع القرار الأمريكي إلا انتهاج سياسة خارجية جديدة مع العالم تتناسب مع حجم تلك الأحداث وتداعياتها، وأصبح الإرهاب في خط متوازي تماماً مع السياسة الخارجية الأمريكية، فأعلنت الحرب عليه.

وقد حدد الرئيس بوش الابن أربعة مبادئ حكمت الإستراتيجية الأمريكية في مكافحة الإرهاب تمثلت في:[1]

2. تقديم الإرهابيين للعدالة عن جرائمهم.

3. عزل وممارسة ضغوط على الدول الراعية للإرهاب لإجبارها على تغيير مسلكها.

4. تعزيز قدرات مكافحة الإرهاب في تلك الدول التي تتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

أولا/ دبلوماسيا

أخذ الإرهاب الدولي قسطاً كبيراً من جهد الخارجية الأمريكية ففي التقرير المطول الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية بتاريخ الأول من أيار مايو 2001 م والمتعلق بالإرهاب الدولي وبلغة الأرقام الذي يفسر لنا المنطق المعاصر والذي يتحكم بمصير الشعوب وخصوصا الشعوب العربية والذي يقول: أن 90 % من المتهمين بالإرهاب هم من العرب والمسلمين، وأن هناك سبع دول في العالم قد وضعها التقرير في قائمة الدول المتهمة بالإرهاب ومساندته ودعمه، منها أربع دول عربية هي سورية ولبنان والسودان وليبيا، وواحدة إسلامية وهي إيران، أما الدولتان اللتان تقعان خارج الدائرة العربية والإسلامية فهما كوبا وكوريا الديمقراطية وقد تم وضعهما لاعتبارات سياسية، وذلك بسبب العداء التاريخي التي تكنه الولايات المتحدة لهاتين الدولتين.[2]

ولعل هذا السيناريو الذي أعدته وزارة الخارجية الأمريكية قد أكدت عليه بعد الهجمات الإرهابية على الولايات المتحدة يوم الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م، حيث جاء عبر تسجيل مرئي لمقابلة تلفزيونية أجريت بتاريخ الثاني من آذار مارس 2007 م في مؤتمر لمجموعة (الديمقراطية الآن) والتي أجريت مع الجنرال **ويسلي كلارك** الذي كشف عن مذكرة صادرة من مكتب وزير الدفاع بعد عشرة أيام فقط من الأحداث والتي تظهر أن إدارة بوش الابن خططت للسيطرة على سبع دول وهي(العراق،

1 - المراغى محمود، سفر الموت من أفغانستان إلي العراق وثائق الخارجية الأمريكية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2003،، ص 102.

2 - عمار، عبد الرحمن، قضية الإرهاب بين الحق والباطل دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2003، ص 82.

سوريا، لبنان، ليبيا، الصومال، السودان، وإيران) في مدة خمس سنوات أعقاب أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م[1].

ومقارنة ما جاء في التقرير الصادر من وزارة الخارجية قبل تلك الأحداث وبعدها من المذكرة الصادرة عن مكتب وزير الدفاع، نستنتج بأن هناك سياسة مبرمجة مسبقاً، وما تلك الأحداث إلا ذريعة للولايات المتحدة الأمريكية لاحتلال العراق وأفغانستان، وتهديد وحصار ومعاقبة لباقي الدول المذكورة من اجل تغيير سياستها والتخلي عن احتواء الإرهابيين وتحقيق أهدافها في السيطرة على المنطقة العربية بالكامل تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالعمل الدبلوماسي فور وقوع الأحداث مباشرة حيث استخدمت أهم وسائلها الخارجية لمكافحة الإرهاب الدولي الوسيلة الدبلوماسية للمساعدة في خلق تحالف عالمي ضد الإرهاب، وقد عبر عنه الرئيس بوش الابن حينما قيم هذا الائتلاف الدولي قائلاً "**انه أضخم تحالف عالمي في التاريخ**"[2]، بالرغم من أن الإرهاب يبقي قضية محلية للتعامل معه، وكان لابد من التعامل معه في هذا النطاق ولكن الجديد هنا والذي بدأ بعد أحداث أيلول سبتمبر هو (تدويل الإرهاب) من خلال تلك التحالفات وذلك بهدف تحقيق أهداف إستراتيجية تخص الولايات المتحدة.

فبدأت وزارة الخارجية ممثلة بوزيرها **(كولن باول)** بعد وقوع الأحداث مباشرةً بحملة دولية على أوسع نطاق في الاجتماعات مع كافة المسئولين الدوليين لتشكيل هذا التحالف فبدأت حوارًا رسمياً مع الصين وباكستان بشان الإرهاب، ولم تكتفي الجهود الدبلوماسية الأمريكية إلى هنا فقط، بل سعت وزارة الخارجية بقوة لتصحيح وجهات النظر المحرفة للولايات المتحدة في الخارج لتأكيد أن الحرب على الإرهاب وليست حرباً على الإسلام.[3]

1 - وئام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر – غزة، فلسطين، 2012 ص 94.

2 - المراغي، المرجع السابق، ص 95.

3 - نفس المرجع، ص 96.

ثانيا/ استخباراتياً

شهد العمل الاستخباراتي تعاوناً وثيقاً بين جميع الوكالات الاستخباراتية في العالم لتعقب شبكات الإرهاب، فبدأت تلك الوكالات بالعمل -كخلية النحل- في تجميع اكبر قدر ممكن من المعلومات ومن ثم عرضها لوكالة المخابرات الأمريكية (السي. أي. إيه)، لاستخدامها فيما بعد في تعقب تلك الشبكات ومحاربتها، وهو ما حصل بالفعل في أفغانستان والعراق، فقد كان لها دور كبير في تضليل الرأي العام الأمريكي والعالمي عن وجود أسلحة دمار شامل في العراق وهو ما نفته اللجنة التي شكلت بعد احتلال العراق من قبل الكونجرس الأمريكي، فلم يجدوا أي منها ثم استبدلوا شعار القضاء على أسلحة الدمار الشامل بشعار جديد وهو الحرب من اجل إقامة نظام ديمقراطي والقضاء على الأنظمة الاستبدادية.

إن جوهر الحرب الأمريكية على العراق قام على أساس وجود أسلحة دمار شامل فيها، وقد تم التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ومن ثم احتلال العراق للقضاء على هذه الأسلحة، إلا أن النتائج الفعلية أثبتت بعدم وجود أي أسلحة دمار شامل، بل إن التقرير الصادر عن وكالة الطاقة الذرية قد أعد خصيصا من أجل احتلال العراق دون أن يحمل أي مصداقية وهو ما أثبته نتائج الحرب بعدم وجود أي أسلحة دمار شامل، وهذا ما يؤكد بان الولايات المتحدة الأمريكية استغلت موضوع الإرهاب من أجل تحقيق مصالحها الخاصة في العراق والمتمثلة في السيطرة على أبار النفط العراقية.[1]

ثالثا/ عسكرياً.

لعبت وزارة الدفاع دوراً مهماً في تنفيذ السياسة الخارجية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر حتى يمكن وصفها بأنها قامت بعمل أكثر مما قامت بها وزارة الخارجية، ويمكن أن نطلق عليها وزارة الدفاع للشئون الخارجية، وذلك من خلال استخدامها للقوة العسكرية في تنفيذ سياسات الولايات المتحدة: الخارجية، ومن الأمثلة على ذلك.[2]

1- الحصول على دعم 136 دولة عسكرياً.

2- الحصول على حق التحليق للطائرات العسكرية الأمريكية من 89 دولة.

1 - المراغي، المرجع السابق، ص 100.

2 - نفس المرجع، ص 103.

3- منح حق الهبوط للطائرات العسكرية الأمريكية من 76 دولة.

4- الحصول على موافقة 23 دولة في استضافة القوات الأمريكية وقوات التحالف في العمليات العسكرية في أفغانستان.

5- احتلال أفغانستان.

6- احتلال العراق.

المطلب الثاني: مؤشرات توظيف الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

لعل من أبرز المؤشرات السياسية لتوظيف الإرهاب من قبل الولايات المتحدة وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر هو إعلانها حرباً عالمية على الإرهاب من خلال تحالف دولي قوي يساندها في مواجهة الإرهاب وتم التركيز فيه على ضرورة توظيف هذا الحدث في خدمة السياسة الأمريكية في مواجهه الخطر الإرهابي القادم من الشرق الأوسط.

وقد تم توظيف أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر2001م لتنفيذ مخططات الهيمنة الكونية أو ما يسمى بالهيمنة الخيرة.[1]

ولم تتوانى أيضا في توظيف تلك الأحداث لتمرير أحلامها الإمبراطورية (الحلم الأمريكي) وخطابها الذي تؤمن به.

ويمكن حصر أهم المؤشرات الدالة على التوظيف السياسي الأمريكي للإرهاب في النقاط التالية:

01- **التدخل في الشئون الداخلية للدول**:

يعتبر التدخل في شئون الدول الداخلية بكافة أشكاله من المحرمات الدولية تحت أي مبرر كان باستثناء بعض الحالات المشروعة الذي يقرها القانون الدولي، أو المواثيق الدولية.

لقد تميزت فترة ما بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر2001م بالنسبة للإدارة الأمريكية بقيادة بوش الابن في هدف واحد للسياسة الخارجية الأمريكية

1 - فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق ما بعد المحافظين الجدد، مناقشة مهند العزاوي، ترجمة محمد التوبة، وكالة يقين للإنباء، العبيكان للأبحاث والتطوير، السعودية،2007، ص 02.

وهو(محاربة الإرهاب) والحفاظ على المصالح الإستراتيجية الأمريكية العالمية، ومن أجل تحقيق ذلك لم تتوان الولايات المتحدة في توظيف كل الوسائل بغض النظر عن أخلاقيتها لردع (الدول المارقة أو الشريرة) بحسب وصفها والوصول إلى التفوق الأمريكي المطلق، ومن بين تلك الوسائل التي استخدمتها الولايات المتحدة هو أسلوب التدخل العسكري إما لأغراض سياسية إيديولوجية، أو حتى لحماية امتيازات اقتصادية أمريكية في أي دولة، وهذا ما اعني فيه التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية لتحقيق امتيازات خاصة لها.

وللوقوف عند هذا الموضوع لابد من التطرق إلى معرفة ما هو التدخل الدولي ومن ثم الولوج إلى التدخل الأمريكي في الشئون الداخلية للدول تحت مبرر مكافحة الإرهاب.

فتشير بعض الإحصائيات إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تدخلت في شئون 132 دولة عسكرياً في بلاد الغير، 90 % منهم ظلم وعدوان، شاملة تلك القائمة على احتلال أفغانستان عام 2001م والتدخل في هايتي عام 2002 م واحتلال العراق 2003 م.[1]

فالمقصود بالتدخل الدولي قيام دولة أو أكثر بالتدخل في شئون دولة أخرى، ويعرفه الدكتور طلعت الغنيمي من الفقه المصري بأنه "**هو تعرض دولة لشؤون دولة أخرى بطريقة استبدادية وذلك بقصد الإبقاء على الأمور الراهنة أو تغييرها ومثل هذا التدخل قد يحصل بحق أو بدون حق، ولكنه في كافة الحالات يمس الاستقلال الخارجي أو السيادة الإقليمية للدول المعنية**".[2]

ويرى شارل روسو الفرنسي بان التدخل "هو عبارة عن قيام دولة بتصرف، بمقتضاه تتدخل الدولة في الشؤون الداخلية والخارجية لدولة أخرى، بغرض إجبارها على تنفيذ أو عدم تنفيذ عمل ما، ويضيف بان الدولة المتدخلة تتصرف في هذه الحالة كسلطة

1 - العطية، معاشي، الغزو الأمريكي للوطن العربي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص78.

2 - سهام سليماني، تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق 1991، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2005، (غير منشورة)، ص 52.

وتحاول فرض إرادتها بممارسة الضغط بمختلف الأشكال، كالضغط السياسي والاقتصادي والنفسي والعسكري".[1]

من خلال التعريفين السابقين نلاحظ بأن هناك جوهر مشترك متفق عليه من قبل بعض الفقهاء على أن التدخل يكون من طرف دولة في شئون دولة أخرى، وهذا التدخل يكون بمبرر أو بدون مبرر.

كما يعتبر التدخل استبداد ولا يستند لأي أساس قانوني، بل يعتمد على قوة الدولة في ممارسة الضغط بكافة أشكاله المختلفة. وقياس هذه التعريفات على التدخل الأمريكي في شئون الدول الداخلية وخصوصاً بعد أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م نلاحظ بأنها مارست التدخل بشكل غير قانوني في احتلال كل من أفغانستان والعراق والتدخل في فرض إصلاحات الأنظمة السياسية في بعض الدول العربية ومطالبتها في تغيير سياستها الداخلية تحت تهديدات واستخدام كافة أشكال الضغوط المختلفة حتى ذريعة الحرب ضد الإرهاب.

وبالرغم من أن مبدأ عدم التدخل شكل حجر الزاوية في العلاقات الدولية منذ نشوء الأمم المتحدة، إلا أن الممارسات الدولية كشفت عن عدم تقيد الدول به في سياستها الخارجية، فهي تبرر التدخل إذا ما اتفق مع مصالحها الدولية، وتجرمه وتستنكره إذا ما لم يكن لها مصلحة فيه وبذلك تعرض المبدأ للاهتزاز على مستوى العلاقات الدولية.[2]

وستقوم الدراسة في المطلب الثالث من هذا المبحث التركيز على توظيف الولايات المتحدة للإرهاب بعد الأحداث للتدخل في شئون الدول الداخلية بدواعي إنسانية وحجج محاربة الإرهاب وهما احتلال أفغانستان واحتلال العراق لتحقيق مآربها الخاصة والخفية من وراء احتلالهما.

1 - موسى، موسى، التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، الدنمرك،2007، ص 39.

2 - جمال منصر، مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع6، 2010، ص 432.

02- التوظيف السياسي للإرهاب بغطاء الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أضحت قضيتي الديمقراطية وحقوق الإنسان على سلم أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م، بحجة منها أن ت ا رجع حقوق الإنسان والديمقراطية يعملان على تفريخ الإرهاب.

وأضحى التدخل في الشؤون الداخلية للدول بزعم حماية الديمقراطية وحقوق الإنسان تحت شعار التدخل الإنساني، ما هو إلا واجهة لتحقيق مصالحها الخاصة،فنشر الديمقراطية يعتبر هدف أساسي من أهداف السياسة الخارجية الأمريكية التي تعمل على تطبيقها.

وبالرغم من التباعد الكبير بين المصطلحين الإرهاب والديمقراطية إلا أنهما يؤثران ويتأثران ببعضهما البعض، فمنذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م أضحت الولايات المتحدة أكثر اهتماماً وتركيزاً على نشر القيم والممارسات الديمقراطية انطلاقاً من قناعتها بأن نشر الديمقراطية سوف يقلل من فرص انتشار الجماعات الإرهابية، لهذا عمدت الولايات المتحدة على الربط بين نشر الديمقراطية ومكافحة الإرهاب، فضلا عن كون نشر الديمقراطية من المبادئ والقيم التي تسعى الولايات المتحدة علي نشرها انطلاق اً من واجبها الأخلاقي الذي تؤمن به كونها تعتبر حارسة الديمقراطيات في العالم.

وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام عدو جديد إلا وهو الإرهاب، وكان لا بد من استغلاله في سياستها الخارجية وجعله محفز استراتيجي لنشر الديمقراطية وفرضها على الأنظمة الاستبدادية وذلك للقضاء على الإرهاب، وفي هذا الصدد يقول **(سرجيو دى ميللو)** أمام لجنة مكافحة الإرهاب في أكتوبر 2002 م أن: "أفضل إستراتيجية- بل الإستراتيجية الوحيدة- لعزل وهزيمة الإرهاب هي عن طريق احترام حقوق الإنسان، وتشجيع العدالة الاجتماعية، وتعزيز الديمقراطية، مع تأييد سلطة حكم القانون"[1]

بعد وقوع الأحداث ارتأت الولايات المتحدة انه لا بد من مكافحة الإرهاب عالميا، فمنحت لسياستها الخارجية أن تقوم بدور كبير في نشر الديمقراطية، وخصوصا ما يسمى بدمقرطة العالم العربي باعتباره هدفا استراتجياً وثيق الصلة بالأمن القومي الأمريكي، بعد

1 - سالي البيومي، الحرب على الإرهاب كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان، السياسة الدولية، المجلد 42، ع، 2007، ص 226.

أن تبين للولايات المتحدة بان استبداد بعض الأنظمة العربية لشعوبهم وقمعهم ونقص الفرص السياسة والاقتصادية في العالم العربي، تساهم بشكل كبير في تجنيد الإرهابيين ضدها ومصالحها الحيوية في المنطقة، وفي كلمة ألقتها وزيرة
الخارجية الأمريكية **كونداليزا رايس** أمام مجلس الشيوخ الأمريكي بأن الميزانية التي طلبها الرئيس بوش من الكونجرس عام 2006م هي لدعم سياسة خارجية أمريكية مكرسة لخلق مناخ أكثر تشجيعاً لمسيرة الحرية وتعزيز الديمقراطية في العالم وهي مسيرة يتعين على الجميع تأييدها ومساندتها.

وقالت وزيرة الخارجية الأمريكية: "إن هناك فترات انتقالية في بعض مناطق العالم مثل الشرق الأوسط، وتتسم التحولات الانتقالية الديمقراطية بالصعوبة في حقيقة الأمر، ولكن من حق الشعوب أن تعبر عن نفسها ويتعين على الولايات المتحدة أن تقف إلى جانب مبدأ أن العملية الديمقراطية مهما بلغت صعوبتها أفضل دائما من استقرار زائف توفره النظم الدكتاتورية"[1]

وقد ربطت وزيرة الخارجية الأمريكية بين هدف هزيمة الإرهاب وبين بناء مستقبل تنتعش فيه الحرية ويسود فيه الأمل بين الشعوب واستشهدت بقول الرئيس بوش أنه على المدى الطويل فإن الحرية والديمقراطية هما الركيزتان القويتان القادرتان على دحر أيديولوجية الكراهية والعنف، ولذلك تعهدت بأن تواصل الولايات المتحدة فتح المسارات أمام تقدم مسيرة التحول الديمقراطي.

وقد ألقت قضية العلاقة بين الإرهاب وحقوق الإنسان بظلالها بشدة على الساحة الدولية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م.

حيث أنه لأول مرة ومنذ صياغة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 م، وما تلاها من اتفاقيات وعهود تتعلق جميعها بمختلف جوانب حقوق الإنسان، وضعت هذه الحقوق في موضع الاتهام، باعتبار أن الإفراط في حماية تلك الحقوق يتحمل مسؤولية تهديد الأمن القومي الأمريكي، والذي أسفر في النهاية عن الهجمات التي تعرضت لها

1 - محمد ماضي، الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، موقع أخبار العالم الإسلامي، واشنطن. 2006، نقلا من الموقع الإلكتروني:

http://www.freewebs.com/islamicworldnews/american-democracy.html,2016/04/25

الولايات المتحدة في أيلول سبتمبر 2001 م، وبحجة تلك الأحداث وتحت مبررات مكافحة الإرهاب تم الانقضاض على تلك المواثيق والتحلل منها بطريقة وبأخرى، حيث تم انتهاك حقوق الإنسان في الداخل والخارج، فأصدرت القوانين الداخلية التي تتعارض أساسا مع تلك الحقوق الأصيلة، وخصوصا تلك القوانين المتعلقة بالأجانب من العرب والمسلمين[1] فاجأت تلك الأحداث أيضاً لتعطي الولايات المتحدة الضوء الأخضر للتنصل من الالتزام بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان، تحت ذرائع مكافحة الإرهاب، وفي هذا المضمون جاء تقرير منظمة **هيومان رايتس ووتش** بعنوان (الانتهازية في مواجهة المأساة) وتحت عنوان فرعي (القمع باسم مكافحة الإرهاب)، رصدت فيه ردود أفعال العديد من الدول على أحداث سبتمبر 2001 م في الولايات المتحدة الأمريكية، واتهمتها باستغلال تلك الأحداث إما لتبرير انتهاكاتها السابقة لحقوق الإنسان، أو لتصعيد هذه الانتهاكات تحت دعوى مقاومة الإرهاب بسلوك لا يخلو من الانتهازية واسعة النطاق على المستوى الدولي.[2]

من الضروري توضيح ازدواجية المعايير التي تتعامل بها السياسة الخارجية الأمريكية مع حقوق الإنسان من خلال توظيف هذا المفهوم لخدمة أجندتها السياسية على المستوى الداخلي والخارجي، حيث كشفت أحداث أيلول سبتمبر 2001 م القناع عن الوجه الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية والمتخفي تحت شعار احترام حقوق الإنسان، هذا الشعار الذي استخدم وبقوة من قبل الولايات المتحدة في محاربة الإرهاب من خلال إتباع سياسات خارجية تقوم على تهديد الدول الراعية للإرهاب والمصنفة من قبلها بعد أحداث سبتمبر 2001 م. ومنذ ذلك الحين تحول شعار الحرب على الإرهاب إلى مبرر لانتهاك مبادئ حقوق الإنسان من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

المطلب الثالث: التدخل الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق.

أولا/ أفغانستان.

في نظرة خاطفة إلى الوراء وخصوصاً إلى العام 1997 م عندما طرح مشروع القرن الأمريكي الجديد على يد **(دونالد رامسفيلد)** والذي وافق عليه الكونجرس الأمريكي

1 - محمد فرحات، الإرهاب وحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان،ع 10،2003، ص 11.

2 - نفس المرجع، ص 19

في مناقشات سرية كأساس للسياسة الخارجية الأمريكية تلتزم في تنفيذه جميع الإدارات الأمريكية المتتالية والذي يهدف إلى السيطرة على العالم[1]، حيث تم اختيار أفغانستان كمبرر لتفعيل هذا المشروع، لعدة أسباب سياسية واقتصادية وعسكرية، فكان لابد من الوقوف عند الأسباب الحقيقية التالية للتدخل العسكري في أفغانستان:

1- **الأسباب السياسية**:

- تاريخياً تعتبر أفغانستان منطقة حيوية ومهمة بالنسبة للولايات المتحدة كونها تقع في قلب منطقة وسط آسيا، وتلك الميزة الجغرافية وضعتها محط أنظارها للاستفادة من هذا الموقع وخصوصا بعد اكتشاف البترول في منطقة بحر قزوين فأصبحت المنطقة من أولويات السياسة الخارجية الأمريكية. وبحسب تقرير صادر من وزارة الخارجية الأمريكية فإن منطقة بحر قزوين تحتوي ما يعادل16% من الاحتياطي العالمي من البترول.[2]

- تعتبر الولايات المتحدة منطقة وسط أسيا وخصوصا أفغانستان، نقطة ضعف رئيسة لحلف

الناتو، وترى أن أمن هذه المنطقة يجب أن يكون في محور الاهتمام السياسي والعسكري لدول الحلف، حيث أن أي أحداث غير متوقعة في هذه المنطقة قد تسبب انتقال ميزان القوى لغير صالح الولايات المتحدة وحلفائها، وهو الأمر الذي أدى تطوير مهام الحلف ليغطي تلك المنطقة الهامة استراتيجيا واقتصاديا وسياسيا وامنيا.[3]

- رسم الخريطة السياسية الجديدة للمنطقة من خلال محاصرة الدول النووية: باكستان والهند

وجمهوريات أسيا الوسطى.

-وصول أفغانستان بسبب الحروب الخارجية والداخلية إلى حالة اللا دولة مثل الصومال.[4]

---

1 - عبد الحميد هشام، العالم وتنفيذ المشروع الأمريكي للقرن الجديد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، 2006، ص 71.

2 - مصطفى كسبة، ثروات آسيا الوسطى- قزوين من البترول والغاز، أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ع5، 2002، ص 954.

3 - مصطفى أبو الخير، الشرعية الدولية ومعتقل غوانتانامو، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العربي، السنة الثامنة، ع 2، 2007، ص 144.

4 - نفس المرجع، ص 145.

- التواجد الأمريكي في منطقة أسيا الوسطي يعمل على انتزاع سيطرة روسيا عليها بشكل تدريجي وذلك من خلال التواجد العسكري بها. والاقتراب من إيران وذلك من خلال حصارها.

وفي النهاية يمكن القول بان المتتبع للتحركات الأمريكية عقب أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر2001 م يلاحظ أن هناك (سيناريو) جديد بدأت ترتسم ملامحه وذلك بهدف إعادة صياغة التوازنات السياسية في منطقة آسيا الوسطى التي تفصل بين الصين شرقا وأوربا غربا، وبالتالي بسط النفوذ الأمريكي في المنطقة من خلال التواجد في أفغانستان بذريعة مكافحة الإرهاب.

2- **الأسباب العسكرية**:

-عسكرياً لم يكن الهدف بعيدًا عن اختيار أفغانستان كمتهم في أحداث الحادي عشر من سبتمبر، حيث موقعها الجغرافي والاستراتيجي المهم، فهي تتوسط معظم القوى النووية في العالم (روسيا – الصين – الهند – باكستان – إيران في المستقبل) فوجود الولايات المتحدة في هذه الدولة بالذات يجعلها تشكل نقطة مراقبة لهذه القوى النووية فضلاً عن تحكمها في الصراع النووي بين الهند وباكستان، ومراقبتها محاولات إيران الحقيقية والجادة نحو السعي في امتلاك السلاح النووي وأيضا احتواء النفوذ الروسي.[1]

- كان الهدف الأمريكي من إعلان الحرب واحتلال أفغانستان هو القضاء على الجهاد بدعوى القضاء على الإرهاب وعلى القاعدة وطالبان، فانحرفت عن هذه الأهداف لتبرر استمرار وجودها مع عدم انتهاء تحقيق الهدف، لكنها في الواقع انحرفت عن ذلك من أجل استخدام القوة العسكرية على الأراضي الأفغانية التي تتمتع بالموقع الاستراتيجي، فإنه لو تم القضاء على طالبان واعتقال المطلوبين فلن تكون لها حجة في البقاء في أفغانستان.[2]

- التواجد العسكري الدائم و نشاء قواعد دائمة في أفغانستان سيؤمن مصالح واشنطن الرامية إلى ضمان تدفق النفط والغاز من منطقة آسيا الوسطى.[3]

---

1 - أبو الخير،المرجع السابق، ص 146

2 - إبراهيم، حسنين، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17، الطبعة الأولى، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.، 2011، ص 63.

3 - عبد الناصر سرور، الصراع الاستراتيجي الأمريكي- الروسي في آسيا لوسطي وبحر قزوين وتداعياته على دول المنقطة 1991-2007، مجلة جامعة الأزهر غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 11، 2009، ص 41.

3- الأسباب الاقتصادية:

توجهت الإستراتيجية الأمريكية إلى منطقة أسيا الوسطى، وخصوصا قلبها أفغانستان، بعد اكتشاف النفط في بحر قزوين،حيث تعتبر أفغانستان الممر الأساسي لنقل ثروات النفط والغاز من بحر قزوين إلى الولايات المتحدة، فبدأت أهميتها بالنسبة لاستراتيجي الولايات المتحدة فاستعدوا لشن حروب من أجل الحفاظ على تلك المنطقة، ووضعوا تلك المنطقة من بين أولوياتهم السياسية. فوظفت حربا من أجل ذلك بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م فاتهمت أفغانستان البلد الفقير بأنها راعية الإرهاب ومصدره الأساسي، فجمعت الأحلاف من أجل القضاء على ذلك الإرهاب، ولكن الحرب وظفت بشكل اقتصادي كبير في ذهن أصحاب القرار الأمريكي للاستفادة من محتويات المنطقة النفطية. وهذا الرأي يتلاءم مع البعض الذي أبدى أ ريه بأن احتلال أفغانستان جاء لأسباب اقتصادية على رأسها السيطرة على منابع النفط وطرق إمدادات النفط في آسيا الوسطى، وما دعوى الحرب على الإرهاب إلا تهيئة سياسية لتقبل واقع الاحتلال والذي كان مرجح وقوعه حتى بدون أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 م.

إن أهداف التدخل الأمريكي في أفغانستان بحجة مكافحة الإرهاب له هدفين أحدهما قصير المدى يكمن في إسقاط نظام طالبان الذي يأوي تنظيم القاعدة والقضاء عليهما والهدف الآخر بعيد المدى يكمن في التمركز الاستراتيجي في قلب منطقة أسيا الوسطى.[1]

يمكن القول بأن أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر2001 م، كانت سبباً ظاهرياً لاحتلال أفغانستان لأطماع خفية تكمن في الإستراتيجية الأمريكية على المدى البعيد، وهو التمركز في وسط أسيا وذلك تحقيقاً لما جاء في مشروع القرن الأمريكي الجديد.

ثانيا/ العراق.

بدأت تتجه الرؤية الأمريكية بعد ما أنهت مهمتها في احتلال أفغانستان وتحقيق ما حققته من أهداف سواءً كانت علنية أو خفية، إلى المنطقة العربية وخصوصا العراق لما تشكله تلك الدولة على خطر للمصالح الأمريكية في المنطقة العربية بحسب زعمها. فلم يكتفي الحال إلى معاقبة طالبان وتنظيم القاعدة فحسب بل امتد ذلك إلى دول أخرى وهذا

1 - سرور، المرجع السابق، ص 55.

ما صرح به نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني بأن التركيز على بن لادن، أو تنظيم القاعدة لا يكفى، و ◌ نما الأهم هي الدول والنظم والمؤسسات السياسية التي ترعى الإرهاب".[1]

من خلال المقولة التي تقول بأنه لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة في السياسة الدولية، نجد تلون السياسة الأمريكية، فحين كانت الحرب التي يخوضها النظام العراقي مع إيران، تصب في خدمة الأهداف الإستراتيجية للمصالح الأمريكية، كان يحصل على البراءة والتقدير، وحين يصبح النظام عائقاً أمامها لتحقيق مصالحها، تشوه صورته في المحافل الدولية وتوضع الذرائع لشن الحرب عليه.

بعد أحداث أيلول سبتمبر أضحى النمط السائد هو التدخلات الجماعية الدولية بمبادرة وقيادة الولايات المتحدة وتحت إطار الشرعية الدولية(الأمم المتحدة) أو تحت أطر أخرى(حلف الأطلنطي)، ولقد اقترن هذا التدخل بمبررات أهمها التدخل لحماية حقوق الإنسان، أو محاربة الدول الراعية للإرهاب، أو الدول الشريرة بحسب تصنيف الولايات المتحدة، أو التدخل لحماية القيم والديمقراطية التي تدافع عنها، وكانت الأداة العسكرية هي الأداة المستعملة في تحقيق تلك الأهداف والذي يكمن خلفها أهداف أكبر بكثير من تلك المبررات.

تاريخياً لم يكن التدخل العسكري الأول للولايات المتحدة في شئون الدول فلقد اجتاحت ألتها العسكرية العديد من الدول، بقصد إسقاط أنظمتها الفاشية وزعاماتها الاستبدادية، حتى وصل الأمر إلى حد وصف القادة المحليين هذه التدخلات الأميركية في العالم "بالمهام الأسطورية والخرافية" مستدلين في هذا الاتجاه، على التجربتين الألمانية واليابانية بُعيدَ توقف آلة الحرب العالمية الثانية، باعتبارهما مثاليين صالحيين لقياس مدى فعالية التدخل الأميركي السريع لمعاونة الشعوب في إعادة بناء دولهم ومجتمعاتهم بدأت الولايات المتحدة باستخدام كل وسائلها الخارجية في حشد الدعم الدولي لضرب العراق،بهدف إسقاط نظامها الديكتاتوري الذي يشكل احد الإضلاع المهمة في ما يسمى بمحور الشر.

1 - المراغي، المرجع السابق، ص 15.

بالرغم من قيامها باحتلال العراق وغزوه في ابريل 2003 م إلا أنها لاقت رفضاً عالمياً لعدم وجود أي دليل يربط بين العراق و تنظيم القاعدة الذي كان وراء أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، فكل المبررات الظاهرية التي قدمتها الولايات المتحدة للتدخل لم تلقى رواجاً، وترحيباً دولياً، ولكن لابد من معرفة ما هي الأسباب الحقيقة التي أدت بالنهاية إلى احتلال العراق.

01- الأسباب السياسية:

هناك العديد من الأسباب السياسية وراء التوظيف السياسي في التدخل في العراق نذكر منها:[1]

- جوهر الرؤية الإستراتيجية الأمريكية في العراق قائم على تغيير نظام الحكم فيه وإقامة نظام ديمقراطي يحتذي به، والذي سوف يكون بداية للتغيير في العالم العربي، بتحقيق ذلك يمثل خطوة أولى لإعادة ترتيب الأوضاع في منطقة الشرق الأوسط.

- الحفاظ على مكانة الولايات المتحدة كقوة عظمي وحيدة على الساحة الدولية وبلا منافس حقيقي، يمكنها من تحقيق مشروعها الإمبراطوري في السيطرة على العالم.

- فرض العزلة على إي ا رن وحصارها، والتلاعب بميزان القوى داخلها بما يفرض عليها إما الإذعان أو التعاون مع السيناريو الأمريكي في المنطقة. وإما تعرضها لضغط عنيف يؤدي إلى خلل في الأوضاع الداخلية وتشجيع قوى سياسة بديلة للحكم الإسلامي فيها.

- إعادة صياغة الأوضاع في المنطقة بما يلاءم المصالح الأمريكية على أساس التطورات الجديدة، وما يتناسب مع التصور الأمريكي للدور الإسرائيلي فيها، وتحديد ترتيب الدول العربية في سلم اهتمامات الولايات المتحدة على أساس فاعليتها في خدمة مصالح الولايات المتحدة، وقدرتها على الاستجابة لمتطلبات السياسة الأمريكية في المنطقة، و إيجابية دورها في التأثير على محيطها العربي لتسويق هذه السياسة.

- إطفاء نزعات الثأر الأمريكية الداخلية بإظهار استمرار الحملة ضد الإرهاب، ومحاولة تجسيدها في توجيه ضربة عسكرية لدولة عربية إسلامية ذات توجهات مثيرة للخلاف

1 - الشاهر، شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 م، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، 2009، ص 188 .

على الصعيد الدولي، وذلك في ضوء صعوبة مواجهة العدو الحقيقي الذي لا يعرف له ملامح، أو كيان، أو عنوان.

- محاولة توظيف الحرب ضد العراق لدعم شعبية الرئيس الأمريكي في الانتخابات الرئاسية القادمة من جراء الاستمرار في إذكاء الشعور الوطني الأمريكي الذي تصاعد بعد أحداث الحادي عشر من أيلول، وإعطاء الأولوية في سياسة الإدارة الأمريكية لمكافحة الإرهاب والحفاظ على الأمن القومي، وذلك على الرغم مما تعانيه الأوضاع الداخلية الأمريكية من ركود اقتصادي، وكساد مالي، وتقييد في بعض الحريات المدنية.

إن جميع الأسباب السياسية السابقة لم تمس في جوهرها أي مبرر يستدعي التدخل العسكري في العراق، فتغيير نظام الحكم في العراق هو من أجل إقامة نظام موالي للولايات المتحدة الأمريكية، مما يحافظ لها على مكانتها كقوة عظمى وحيدة بلا منافس، كما أن احتلال العراق سيجعل باقي الدول ذات العلاقة الإستراتيجية مع روسيا كإيران وسوريا ضمن ملعب الولايات المتحدة الأمريكية، مما يسهل عملية حصارهما ولا يبقى أمامها سوا التعاون أو تغيير أنظمتهما.

ذلك كله سيساهم في إعادة صياغة الخارطة السياسية في المنطقة كلها، بما يتواءم مع المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وحدود الدور للدول وفقا للرؤية الأمريكية، خصوصا الدور الإسرائيلي فيها، لخدمة المصالح الأمريكية والحفاظ عليها، هذا على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي، فقد استغلت الحرب على العراق من اجل الدعم للانتخابات الرئاسية الأمريكية ومن اجل إضفاء نزاعات الثأر الأمريكية الداخلية التي تسببت في توتر البيئة الاجتماعية الأمريكية.

02- **الأسباب الاقتصادية**:

- السيطرة على منابع النفط العراقية وثروات العراق الاقتصادية، والتي تمثل الأجندة الخفية للولايات المتحدة، لان النفط يحتل مساحة واسعة في الفكر الاقتصادي والسياسي الأمريكي لاعتباره سلعة إستراتيجية ترتبط مباشرة بالأمن القومي الأمريكي، وفي هذا الصدد يقول مستشار الرئيس بوش الابن للشئون الاقتصادية (لورانس ليندساي) في تصريح له قبل الحرب على العراق بان: "النفط هو الهدف الرئيس لمساعي الولايات المتحدة لشن هجوم عسكري واسع النطاق ضد العراق، وان الآثار السياسية السلبية لهذه

الحرب ستكون بسيطة للغاية مقارنة بالمزايا الاقتصادية والمكاسب الإستراتيجية في حالة نجاح الحرب".

- الاقتراب من منابع النفط في الخليج والإطلالة على ينابيع النفط في إيران وبحر قزوين سعياً للتحكم باقتصاديات العالم، فهم ينظرون إلى أن هذه الثروة شاءت لها الأقدار أن يديرها جهلة متخلفون لا يفقهون معنى الحضارة والتقدم والديمقراطية.

- فتح أفاق الاستثمار الأمريكي أمام الشركات الكبرى من خلال إعادة إعمار كل من أفغانستان والعراق وهي ما تسمى بسياسة الباب المفتوح.

إن الدافع الاقتصادي الحقيقي وراء الحرب على العراق تمثل في السيطرة على النفط العراقي والاقتراب من أبار النفط الإيرانية، مما يسهل عملية التحكم الأمريكي في شركات النفط على مستوى الشرق الأوسط ومنها السيطرة على منظمة الأوبك العالمية مما يضمن لها استمرار التفرد والهيمنة على العالم هذا من جانب، وتحسين أوضاع الاقتصاد الأمريكي ومستوى صرف سعر الدولار الذي بدأ في التنازل (كليهما)، بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م.[1]

03- **الأسباب العسكرية**:

- الاستفادة من الموقع الاستراتيجي المميز للعراق، فالعراق يحتل ثاني أهم موقع من الناحية

الإستراتيجية في الشرق الأوسط بعد مصر مباشرة، فهو نقطة التقاء إستراتيجية بين مناطق الخليج، وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط. وﻟ ن الجوار الجغرافي للعراق المتمثل بكل من إيران وسورية يكتسب أهمية خاصة في الإستراتيجية الأمريكية في ضوء ما يحققه ذلك من تمكين الوجود العسكري الأمريكي في العراق من ممارسة تهديد مباشر على نظامي الحكم في الدولتين.

- تثبيت القواعد العسكرية الأمريكية في الخليج بصورة دائمة، وركيزة أساسية لوجودها العسكري ليس في منطقة الخليج فحسب، وإنما في مجمل منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة المربع الاستراتيجي التي يقع العراق في القلب منها والتي تضم: الخليج وشمال غرب آسيا، وآسيا الوسطى والشرق الأوسط.

1 - الشاهر، المرجع السابق، ص 192.

- إن الوجود العسكري في العراق يتيح للولايات المتحدة امتلاك قدرة أكبر على احتواء الدول المعادية للولايات المتحدة ومواجهتها انطلاقاً من الموقع الاستراتيجي للعراق وهي بالتحديد إيران، وسورية، فالولايات المتحدة لا تنفي إطلاقا نيتها استهداف هاتين الدولتين، فإيران وسوريا تعتبر من الدول التي تصنفها الولايات المتحدة ضمن(محور الشر).

- إن الهدف الرئيسي من وراء ذلك هو تعزيز أمن إسرائيل وإبقاؤها قوية ومتفوقة عسكرياً على المحيط العربي الذي تعوق تقدمه وتزرع فيه الفتن والقلاقل والاضطرابات والتفرقة والحروب، فالكيان هو بمثابة حاملة طائرات ثابتة في قلب الوطن العربي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، وخط الدفاع الأول عن مصالحها في المنطقة، هذه المصالح التي لا نبالغ إذا قلنا بأنها تطال تخريب الإسلام ومحاربته، وها هي تهمة الإرهاب تلتصق به في الأدبيات الإعلامية والسياسية الرسمية الغربية، ولدى الجهلة الكثيرين.

ويمكن القول بأن كل هذه المبررات ما كانت لتلقى تطبيقاً لها إلا بعد وقوع الهجمات على الولايات المتحدة وبالتالي أعطت الذريعة للإدارة الأمريكية للتطبيق العملي في تنفيذ تلك الأجندات الخفية على ارض الواقع من احتلال أفغانستان ومن ثم العراق، تحت ذريعة مكافحة الإرهاب.

ولعل العامل المشترك في جميع الأسباب التي ذكرت آنفاً ما هو إلا فرض سيطرتها على العالم وعلى منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة من خلال ربط العراق وأفغانستان حيث مركز تجمع النفط والطاقة في العراق وفي منطقة بحر قزوين مستقبلا، والتواجد بالقرب من إسرائيل الحليف الاستراتيجي لها، وهذا يوضح أيضاً أن للطمع في بترول قزوين والعراق دوراً بارزاً في شن الحرب عليهما بعد وقوع هجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001م، وليست مسألة محاربة الإرهاب إلا الوجه الظاهر لتلك الحرب.[1]

1 - الشاهر، المرجع السابق، ص 193.

خاتمة

خاتمة واستنتاجات:

لقد استخدمت الولايات المتحدة أحداث الحادي عشر من سبتمبر2001م لشن مجموعة من الحروب لتحقيق مصالحها السياسية و العسكرية والاقتصادية.
كما وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الأحداث لتحقيق أجندتها السياسية تحت شعار إحداث نظام ديمقراطي في الشرق الأوسط وفي بعض البلدان خاصة.

وقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية استغلال هذه الأحداث للحصول على أكبر دعم وتأييد دولي لسياستها وتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب. فالنموذج الأمريكي في غزوه على أفغانستان احد أهم النماذج الذي تسترت الولايات المتحدة الأمريكية بما يسمى بمكافحة الإرهاب للتدخل في الشئون الداخلية لهذا البلد لتحقيق الغايات الأمريكية في السيطرة على منطقة بحر قزوين والتي تعد ذخراً استراتيجياً من النفط في المستقبل واحد أهم مناطق العالم الغنية بمصادر الطاقة.

كما استطاعت إدارة بوش الابن توظيف الحرب على الإرهاب من أجل إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط فيما يعرف بمشروع الشرق الأوسط الجديد الذي أعلنت عنه وزيرة الخارجية الأمريكية **كوندا ليزا رايس** أثناء الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006 م.

ويمكن القول بأن النظام الدولي في ظل الحرب على الإرهاب شهد انقلاباً واسعاً وتغييراً كبيراً في المفاهيم، فقد نقلت العقلية الأمريكية الدول الغير صديقة لها من مكانة العدو أو المنافس إلى مكانة الإرهاب، كما أرست مفهوم غابي تمثل في الاستبداد لتحقيق المصالح وحل النزاعات والخلافات بمفهوم القوة ترجم بالغزو الروسي لجورجيا عام 2008.

ومن خلال مراحل الدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- عدم التوصل إلى مفهوم محدد لمصطلح الإرهاب وذلك بسبب ارتباطه بإشكالات كبرى تعاني منها أغلب مفاهيم العلوم الاجتماعية. إضافة إلى ذلك الاختلاف ما بين الدول على تعريف مفهوم الإرهاب تبعا لاختلاف بيئتها الداخلية والإقليمية، وعلاقاتها الدولية وهي مرتبطة بالمصالح.

- بالرغم من الجهود الدولية المبذولة في مكافحة ظاهرة الإرهاب لاحتوائها ومحاولة وقف النشاطات الإرهابية، إلا أن المجتمع الدولي بقى عاجزاً عن لجم تلك العمليات

الإرهابية وسيبقى الإرهاب جزءاً من مظاهر السياسيات الدولية المعاصرة، وستبقي المنظمات الدولية أداة غير فاعلةٍ في مواجهة ظاهرة الإرهاب.

- تركت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م أثاراً على كافة مجالات الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والعسكرية داخل المجتمع الأمريكي، والذي أدى بدوره إلى تقليص العديد من الحريات العامة ووضع قوانين طارئة تنافت في مضمونها مع مبادئ الديمقراطية الأمريكية ومبادئ حقوق الإنسان.

- كشفت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م عن حقيقة السياسة الخارجية الأمريكية التي لم تكن جديدة في غاياتها وأهدافها بعد الأحداث، والتي ساهم المحافظون الجدد في صياغتها المعتمدة على القوة العسكرية كأساس للسياسة الخارجية لبسط الهيمنة الأمريكية.

- وظفت الولايات المتحدة أحداث الحادي عشر من أيلول سبتمبر 2001 لشن مجموعة من الحروب لتحقيق مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

- وظفت الولايات المتحدة الأمريكية الإرهاب لتحقيق أجندتها السياسية تحت شعار إحداث نظام ديمقراطي في الشرق الأوسط وفي بعض البلدان خاصة مثل أفغانستان والعراق.

- استغلال أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 م للحصول على أكبر دعم وتأييد دولي لسياستها وتدخل في الشؤون الداخلية للدول تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب.

قائمة المراجع

أولا/ الكتب

01- عبد الله وآخرون، قارعة سبتمبر، الطبعة الأولى، مكتبة الشروق الدولية،القاهرة، 2002.

02- أبو مطلق، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط من 2002 2011، جامعة الأزهر، فلسطين، غزة.

03- أحمد جلال عز الدين – الإرهاب والعنف السياسي – كتاب الحرية رقم 10 مارس 1986.

04- أحمد حمزة ممدوح، صناعة الكراهية في العلاقات العربية لأمريكية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. – 2003.

05- الأقداحي هشام محمود ، السياسة الخارجية و المؤتمرات الدولية، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2012 .

06- إمام حسانين خليل، الإرهاب بين التجريم والمشروعية، 2001م، (د د ن)، (د م ن).

07- الباشاء محمد ، المعجم الكافي، عربي حديث، ط2، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، لبنان، 1992م.

08- بوقارة حسين ، السياسة الخارجية ، دراسة في عناصر التشخيص و الاتجاهات النظرية للتحليل،ط1، الجزائر ، دار هومه، 2012.

09- توفيق المديني، التوتاليتارية الليبرالية الجديدة والحرب على الإرهاب، منشورات اتحاد الكتاب العرب، مشق. 2003.

10- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الا تجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية، الجزائر، دار الخلدونية للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2007 .

11- حتى ناصيف يوسف ، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت ، دار الكتاب العربي، 1985 .

12- خليل حسين، العلاقات الدولية النظرية و الواقع ، بيروت، دار المنهل اللبناني، 2011 .

13- الخياط يوسف ، لسان العرب المحيط، المجلد الثاني،ط1، دار الجيل، بيروت، 1998.

14- داوود مراد حسين، سلطات الرئيس الأمريكي،: بين النص الدستوري و الواقع العملي. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، 2006 .

15- ربيع محمد، صنع السياسة الأمريكية والعرب، ط1، دار الكرمل للنشر،عمان، 2009.

16- روبرت غيبلين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة: ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج للأبحاث، 2004 .

17- زكي محمد فاضل ، السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية، بغداد، مطبعة شفيق، 1975 .

18- الشاهر شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول، ط1 ، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق. 2009.

19- الشاهر شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول2001 م، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، 2009.
20- الشاهر، شاهر، أولويات السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 أيلول 2001 م، الطبعة الأولى، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب وزارة الثقافة، دمشق، 2009
21- شلبي محمد ، منهجية التحليل السياسي. الجزائر: بدون دار نشر، 1997.
22- عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة. بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية2010 .
23- عامر هاشم عواد، دور مؤسسة الرئاسة في صنع الإستراتيجية الأمريكية الشاملة بعد الحرب الباردة،ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،2010.
24- عبد الحميد هشام، 11 سبتمبر صناعة أمريكية الخطوة الأولى نحو تغير خريطة العالم وتنفيذ المشروع الأمريكي للقرن الجديد، ط1، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، 2006.
25- عبد الحميد هشام، العالم وتنفيذ المشروع الأمريكي للقرن الجديد، الطبعة الأولى، دار الكتاب العربي، دمشق- القاهرة، 2006.
26- عبد الرحمن أبوبكر ياسين، الإرهاب باستخدام المتفجرات، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1412 هجري.
27- عطية الله أحمد ، القاموس السياسي، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، 1980م.
28- العطية، معاشي، الغزو الأمريكي للوطن العربي، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
29- علي حسين الخلف والدكتور سلطان عبد القادر الشاوي – المبادئ العامة في قانون العقوبات (د د ن)،1982 .
30- علي هلال ، أمريكا والوحدة العربية1945-1982، دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
31- عمار عبد الرحمن، قضية الإرهاب بين الحق والباطل دراسة، اتحاد الكتاب العرب، دمشق،2003.
32- العناني خليل، إلى أين تتجه أمريكا؟، جريدة الوطن، العدد 7528 ، مسقط ، 2004.
33- غريفيثس مارتن ، تيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، الإمارات العربية المتحدة، مركز الخليج . للأبحاث، 2008 .
34- فرانسيس فوكوياما، أمريكا على مفترق الطرق ما بعد المحافظين الجدد، مناقشة مهند العزاوي، ترجمة محمد التوبة، وكالة يقين للإنباء، العبيكان للأبحاث والتطوير، السعودية،2007.

35- فرج أنور محمد ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ظل النظريات المعاصرة، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.
36- فكري عطا الله عبد المهدي – الإرهاب الدولي – المتفجرات – دار الكتب الحديث – 2000
37- فواز جرجيس، السياسة الخارجية الأمريكية كيف تصنع و من يصنعها. ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 .
38- القرم أماني ،السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إيران وأزمة الملف النووي الإيراني 2001-2006، جامعة القدس 2007.
39- الكرمي حسن سعيد ، المغني الأكبر (إنجليزي - عربي)، مكتبة لبنان، 1987م، ص 1448، سهيل إدريس، قاموس المنهل (فرنسي – عربي)، الطبعة الثالثة عشرة دار الآداب، بيروت، 1994م.
40- الكعكي يحيى أحمد ، الشرق الأوسط و صراع العولمة، ط1، لبنان، دار النهضة العربية 2002
41- الكيالي عبد الوهاب ، كامل الزهيري، الموسوعة السياسية، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 1974.
42- الكيالي عبد الوهاب ، موسوعة السياسة، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت، 1985م.
43- مارش بيتر، صنع السياسةا لخارجية و المهارات الدبلوماسية، ترجمة: المركز الثقافي للتعريب و الترجمة، القاهرة، دار الكتاب الحديث، 2009 .
44- محمد الجوهري حمد الجوهري، الديمقراطية الأمريكية و الشرق الأوسط الكبير،ط1، القاهرة، دار الأمين، 2005 .
45- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط2، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية، 1998 .
46- محمد عبد حسين، يوسف أبو سمرة، تاريخ الشرق الأوسط الجديد (والقديم في موازين العرب واليهود والقوى العظمى في العالم: دراسة تاريخية تحليلية نقدية)، ط1،الأردن، عمان، دار الراية للنشر و التوزيع، ط1 ، 2012 .
47- محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة،ط1، بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1 ، 2002.
48- المخادمي عبد القادر رزيق ، الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة" و"توازن الرعب" ط1، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

49- المخادمي عبد القادر رزيق ، الشرق الأوسط الجديد: بين "الفوضى البناءة" و "توازن الرعب المراغى محمود، سفر الموت من أفغانستان إلي العراق وثائق الخارجية الأمريكية، الطبعة الأولى، دار الشروق، القاهرة، 2003.

50- مصطفى أبو الخير، الشرعية الدولية ومعتقل غوانتانامو، مجلة الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العربي، السنة الثامنة، ع 2، 2007.

51- مصطفى كسبة، ثروات آسيا الوسطى- قزوين من البترول والغاز، أمتي في العالم، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ع5، 2002.

52- موسى، موسى، التدخل الدولي الإنساني ومشروعية التدخل السوري في لبنان، الأكاديمية العربية المفتوحة، كلية القانون والسياسة، الدنمرك،2007.

53- النعيمي نوري ، السياسة الخارجية، الأردن، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، 2011

54- هالة أبوبكر السعودي، السياسة الأمريكية اتجاه الصراع العربي الإسرائيلي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998

55- هدسون، مايكل. وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/ سبتمبر- مآزق امبريالية، إدارة المناطق الجامحة، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002.

56- ياسين العيثاوي، **السياسة الأمريكية بين الدستور و القوى السياسية** .الأردن :دار أسامة للنشر، 2009 .

ثانيا/ المجلات والدوريات

01- أ.خرينكوف، "المصالح الروسية في منطقة البحر الأحمر و القرن الإفريقي"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128 ، شتاء/ ربيع 2008.

02- بيومي سالي ، "الحرب على الإرهاب كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان"، السياسة الدولية، المجلد 42 ، ع 167 2002.

03- البيومي سالي ، الحرب على الإرهاب كمبرر لانتهاك حقوق الإنسان، السياسة الدولية، المجلد 42، ع، 2007.

04- خلف محمود ، الإستراتجية الأمريكية لقيادة إفريقيا العسكرية، مجلة السياسة الدولية ، 2007.

05- درويش عيسى ، ملامح السياسة الأمريكية والمستجدات الراهنة وآفاقها المستقبلية، مجلة الفكر المستقبلي، دمشق، 2010.

06- ريتشارد هاس، علينا**إتباع الدبلوماسية كوسيلة حيادية للترويج لمصالح** أمريكا، ترجمة المدى جريدة المدى، عدد 740 ، الثلاثاء 8 أغسطس. 2006.

07- سرور عبد الناصر ، الصراع الاستراتيجي الأمريكي- الروسي في آسيا لوسطي وبحر قزوين وتداعياته على دول المنقطة 1991-2007، مجلة جامعة الأزهر غزة، سلسلة العلوم الإنسانية المجلد 11، 2009.

08- شاعة محمد ، "المقاربة الواقعية و تحليل السياسة الخارجية: طموح تقليص الهوة بين رؤية النظرية العامة و مقتضيات الحالات الخاصة"، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد 15 ، جوان 2011.

09- عرفات إبراهيم ، " روسيا و الشرق الأوسط.. أية عودة؟"، مجلة السياسة الدولية، العدد 170 أكتوبر 2007

10- غازي وداد جابر – الإرهاب وأثره على العرب – مجلة العرب والمستقبل – تصدرها الجامعة المستنصرية – السنة الثانية آيار 2004 .

11- م. بيلينكايا، "الشرق الأوسط الكبير بين روسيا و السبعة الكبار"، مجلة شؤون الأوسط، العدد 128 ، شتاء- ربيع 2008 .

12- محمد فرحات، الإرهاب وحقوق الإنسان، المعهد العربي لحقوق الإنسان،ع 10 ،2003.

13- منصر جمال ، مبدأ عدم التدخل في العلاقات الدولية الراهنة، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، ع6، 2010.

14- نانسين مصطفى خليل، "الرئاسة كمؤسسة لصنع القرار السياسي في السياسة الخارجية الأمريكية وأولوياته". مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات، جانفي1997.

ثالثا/ المذكرات والرسائل الجامعية:

01- شريف عادل منصف، :التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الأمريكية تجاه الجزائر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" مذكرة ماستر (غير منشورة) في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة خميس مليانة، 2015.

02- بلقلة إبراهيم ، "مكانة الدول العربية ضمن خارطة سوق النفط العالمية (الحاضر، المستقبل، والتحديات)"، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 10 ، جوان 2013.

03- وئام محمود النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة القدس المفتوحة، غزة فلسطين، .

04- المشاقبة أمين ، سعد شاكر شلبي، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط: مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008،ط1، الأردن، دار الحامد للنشر و التوزيع، 2012.

05- دايخة إبراهيم، أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة، جامعة باتنة، 2009.

06- قادري مليكة ، "فهوم الحرب العادلة في السياسة الخارجية الأمريكية التدخل الأمريكي في العراق دراسة حالة"مذكرة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة 2009.

07- رسولي أسماء، "مكانة الساحل الإفريقي في الإستراتيجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001" ،(غير منشورة)، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، باتنة. 2011.

08- شرقي محمود ، "السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق: 1990- 2066 ." رسالة لنيل شهادة دكتوراه(غير منشورة)، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية(، جامعة الجزائر، 2007).

09- عليلي موني ، "السياسة الأمريكية في منطقة شمال إفريقيا بعد الحرب الباردة"،مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلاقات الدولية، كلية العلوم(غير منشورة)، السياسية و الإعلام، قسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية)، جامعة الجزائر 2010.

10- علي أحمد الحوامدة، السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر وأثرها على الوطن العربي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الدفاع الوطني، الأردن 2009.

11- حسنين إبراهيم، ، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 17، الطبعة الأولى، إعداد مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.، 2011.

12- السريحين، المعتز بالله، السياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث أيلول/ سبتمبر 2001، بحث غير منشور، معهد بيت الحكمة، الأردن، عمان 2008.

13- احجبوها، بوهداش، الاستراتيجيات الجديدة في السياسة الخارجية الأمريكية، بحث غير منشور، كلية الحقوق، مراكش. 2008.

14- وئام محمود سليمان النجار، التوظيف السياسي للإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر – غزة، فلسطين، 2012.

15- سليماني سهام ، تأثير حق التدخل الإنساني على السيادة الوطنية دراسة حالة العراق 1991، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، الجزائر، 2005، (غير منشورة).

16- راضي محمد، **السياسة الخارجية الأمريكية تجاه إقامة الدولة الفلسطينية** 2001-2008، جامعة الأزهر، فلسطين غزة، 2006.

رابعا/ المواقع الإلكترونية:

01- صالح عبد القادر صالح – قراءه في كتاب الإرهاب السياسي – بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية للدكتور ادونيس الفكره – صحيفة الرأي العام .

02-عبد المالك تلي،آلية صناعة السياسة الخارجية الأمريكية، المدونة الشخصية 2010، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://telliabdelmalek.maktoobblog.com/7/%D8%A2%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%23/11/2016.

03- موقع الحوار المتمدن، 2007.
http://www.ahewar.org/debat/nr.asp 24/12/2015.

1 - عبدال أزاد، سائل تنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية، ا ربطة الكتاب العراقيين، كردستان. 2015، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://www.iraqiwi.com/news.php?action=view&id=9604, 31.12.2015.

04- شوزي، خورشيد، أمريكا والحركات الإسلامية ورياح التغيير الربيعية، موقع براتي، نقلا عن الموقع الإلكتروني:
http://www.birati.org/index.php/2011-08-23-21-30-12/2021-2011-12-28-17-5543-.2016/03/19

05- صبح، السياسة الخارجية الأمريكية وقضايا المنطقة، موقع العربية.
http://www.al-arabeya.net/index.asp?serial=&f=3449334083, 12.03.2016

06- الزبيدي، اللوبي اليهودي وسباق الرئاسة الأمريكي، أمين شبكة الانترنت للإعلام،2016، نقلا من الموقع:
http://www.amin.org/articles.php?t=opinion&id=1824, 4.1.2016

07- وائل مصباح، سياسة خلق العدو، وكالة النهار الإخبارية. نقلا من الموقع:
http://www.alnaharnews.net/ar/news.php?maa=View&id=12343, 6.1.2016

08- محمد ماضي، الديمقراطية على الطريقة الأمريكية، موقع أخبار العالم الإسلامي، واشنطن. 2006، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://www.freewebs.com/islamicworldnews/american-democracy.html,2016/04/25

09- هارون، فرغلى، أحداث 11 سبتمبر الأمريكية.. هل كانت مؤامرة؟، منتدى دار إنسانيات للنشر والتوزيع ومركز إنسانيات للاستشارات والبحوث، 2008، نقلا من الموقع الإلكتروني:
http://social.subject-line.com/t152-topic15/03/2016.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	
العنوان	**الصفحة**
شكر	
إهداء	
مقدمة	**(9-1)**
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.....	**11**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.....	**11**
المطلب الثاني: مفهوم السياسة الخارجية وعلاقتها بالمفاهيم ذات الصلة.....	**15**
المطلب الثالث: تعريف ظاهرة الإرهاب.....	**22**
المبحث الثاني: تعريف منطقة الشرق الأوسط وأهميتها الإستراتيجية.....	**30**
المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط.....	**30**
المطلب الثاني: الأهمية الجيو-إستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط.....	**34**
المبحث الثالث: المقاربات النظرية في تفسير السياسة الخارجية.....	**37**
المطلب الأول: الواقعية الجديدة.....	**37**
المطلب الثاني: الليبرالية الجديدة.....	**40**
المطلب الثالث: البنائية.....	**45**
الفصل الثاني: مفهوم السياسة الخارجية الأمريكية	
المبحث الأول: السياسة الخارجية الأمريكية (المفهوم والمبادئ والأهداف والوسائل)	**51**
المطلب الأول: المفهوم العام للسياسة الخارجية.....	**51**
المطلب الثاني: مفهوم السياسية الخارجية الأمريكية.....	**53**
المطلب الثالث: مبادئ وأهداف السياسة الخارجية	**54**
المطلب الرابع: وسائل السياسة الخارجية الأمريكية.....	**57**
المبحث الثاني: محددات ومؤسسات صنع السياسة الخارجية الأمريكية.	**59**
المطلب الأول: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الأمريكية.....	**59**
المطلب الثاني: المحددات الخارجية.	**62**
المطلب الثالث: الإطار المؤسساتي لصناعة القرار في السياسة الخارجية الأمريكية.....	**68**
الفصل الثالث: الإستراتجية الأمريكية في الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.	
المبحث الأول: علاقة أمريكا بالشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.....	**75**

المطلب الأول: إستراتجية الو م أ في الشرق الأوسط.....	**75**
المطلب الثاني: أهداف الو م أ الدائمة ومصالحها الحيوية في الشرق الأوسط.....	**78**
المطلب الثالث: انعكاس السياسة الأمريكية على الدول العربية.....	**79**
المبحث الثاني: انعكاسات أحداث 11 سبتمبر 2001 على السياسة الخارجية الأمريكية.....	**82**
المطلب الأول: أثر أحداث 11 سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية الأمريكية.	**82**
المطلب الثاني: توظيف أحداث 11 سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه النظام الدولي.	**84**
المطلب الثالث: توظيف أحداث 11 سبتمبر 2001 في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط	**86**
المبحث الثالث: توظيف الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية.....	**87**
المطلب الأول: السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الإرهاب بعد 11 سبتمبر 2001.....	**87**
المطلب الثاني: مؤشرات توظيف الإرهاب في السياسة الخارجية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001	**94**
المطلب الثالث: التدخل الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق.....	**98**
خاتمة.....	**-108) (110**
قائمة المراجع.....	**-111) (117**
فهرس المحتويات.....	

تم بحمد الله